

ظاهرة استعمال جموع تكسير مختلفة في القرآن الكريم لمفردٍ واحدٍ

بعضُ أساتذة الحوزة العلمية ﷺ

بحثٌ قرآنِيٌّ أدبيٌّ، يتعلَّق بظاهرة الانتقاء القرآني لبعض الألفاظ وترجيحه على بدائله اللُّغويَّة . والتي هي أحد عوامل بلاغة القرآن الكريم . حيث يتناول حالة استعمال جموع تكسير مختلفة في القرآن الكريم لمفرد واحد، ويتناول البحث عن أسبابه اللُّغويَّة والبلاغيَّة بمختلف أنواعها من التَّكافؤ أو الامتيازات الدَّلاليَّة والصَّوتية.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين (محمد) وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد، فهذه رسالة حول (ظاهرة استعمال جموع تكسير مختلفة في القرآن الكريم لفريدي واحد) ألقفتها جواباً عما وقع من السؤال عن ذلك^(١). وقبل الخوض في البحث أوصي نفسي وسائر الناظرين والباحثين في المواضيع العلمية بتقدير الله تعالى فإن العلم من أهم مواطن التقوى، والتقوى هي غاية الإنسان المثلث في الحياة التي أناط الله بها كرامته، فمن اتقى الله بارك في عمله ويسر له أمره وهداه.

وتتأكد الحاجة إلى التقوى فيما يتعلق بالقرآن الكريم وتحليل رموزه وأسراره، إذ لا يأمن الباحث فيها من أن يكون ما ينسبه إلى الله تعالى كذباً وافتراءً عليه إذا سارع إلى الحكم ولم يتحرّز عن مطابعة هواه وظنونه واستحساناته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٢).

ويقع الكلام في فصول ثلاثة:

(١) وقد اختصر المؤلف هذه الرسالة في رسالة أخرى أرّخ انتهاءها بـ(١٢ ربيع الأول ١٤٦٦هـ)، وقد امتازت بإضافات أوردنا بعضها. لاحظ ص: ٩٣، ١٣٣ - ١٣٥.

(٢) الأنعام: ٢١.

الأول: في الإشارة إلى إعجاز القرآن والظواهر القرآنية المتعلقة به، وأهمية البحث عنها.

الثاني: في وصف عام لأسباب ظاهرة ترجيح بعض الألفاظ على بعضٍ وفق الاقتضاءات الأدبية.

الثالث: في الحديث عن ظاهرة استعمال جموع تكسير مختلفة في القرآن الكريم لمفرد واحد.

الفصل الأول

إعجاز القرآن الكريم

لا شك في تميّز القرآن الكريم عن الكلام البشري بأعلى مراتب البلاغة البالغة حد الإعجاز على ما يقضي به الوجdan اللغوي للعارفين باللغة العربية الذين يحسّون بمزايا الكلام ومستواه الأدبي، ولذلك عجز العرب المعاصرون لنزول القرآن الكريم عن معارضته بما يماثله في هذا المستوى الرفيع رغم تحديهم بذلك في القرآن مراراً على ما ثبت في التاريخ.

ولا شك في أنّ من أهمّ جوانب إعجازه، هو إعجازه من الناحية البلاغية، إذ كان تخصيص النبي ﷺ بهذه المعجزة الخالدة يتنااسب مع تفوق العرب في البلاغة وتفنّتها في أساليبها في عصره حتى عقدت النوادي وأقيمت الأسواق للمبارزة في الشعر والخطابة. كما يؤكّد ذلك ما ورد في الحديث الشريف عن أبي الحسن الرضا <عليه السلام> إذ سأله ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ) لماذا بعث الله موسى بن عمران <عليه السلام> بالعصا ويده البيضاء وآلته السحر؟ وبعث محمدًا (صلى الله عليه وآله وعلى جميع الأنبياء) بالكلام والخطب؟ فقال أبو الحسن <عليه السلام>: (إنّ الله لما بعث موسى <عليه السلام> كان الغالب على أهل عصره السحر، فأتاهم من عند الله بما لم يكن في وسعهم مثله، وما أبطل به سحرهم وأثبتت به الحجّة عليهم وإنّ الله بعث عيسى <عليه السلام> في وقت قد ظهرت فيه الزّمانات^(١)، واحتاج الناس إلى

(١) الزّمانة: العاشرة. يلاحظ: لسان العرب: ١٣ / ١٩٩.

الطلب فأتاهم من عند الله بما لم يكن عندهم مثله، فأحييا لهم الموتى وأبرء الأكماء والأبرص بإذن الله وأثبتت به الحجّة عليهم.

وإنَّ اللهَ بعثَ مُحَمَّداً ﷺ في وقتٍ كانَ الغالبُ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ الْخُطُبُ وَالْكَلَامُ - وأَظْنَهُ قَالَ: الشِّعْرُ - فَأَتَاهُمْ مِّنْ عَنْدِ اللهِ مِنْ مَوَاعِظِهِ وَحِكْمَتِهِ مَا أَبْطَلَ بِهِ قَوْلَهُمْ وَأَثْبَتَ بِهِ الْحِجَّةَ عَلَيْهِمْ، قَالَ فَقَالَ ابْنُ السَّكِّيْتِ: تَالَّهُ مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ قُطْ...^(١).

● محاور إعجازه.

ترجع بلاغة القرآن الكريم إلى محورين رئисين هما بُعدان بمنزلة الصورة والمادة للكلام القرآني:

الأول: أسلوب التّشريي: فأسلوب الكلام القرآني قسم بديع من التّشّر لِمُيسَبِّقِ إِلَيْهِ، له شبيه بالشعر من حيث توازنه، ولكنه أمنّ منه وأبلغ تأثيراً وأجمل صورة وشكلاً، وليس له وزن خاص يتحدد به كما حددت الأوزان الشعرية في علم العروض.

الثاني: تصريفه للمعاني والألفاظ وانتقاوه منها: ويمثل هذا المحور ظواهر متعددة في الكلام القرآني، وبالإمكان إرجاع قسم كبير منها إلى ظاهرتين رئيسيتين: هما ظاهرة التّحديد الكمي والكيفي للكلام القرآني. وهاتان الظاهرتان وإنْ كانتا تمثّلان جانباً من جوانب إعجازه إلا أنَّ تحليلهما بحاجة إلى دراسة دقيقة تكشف عن رموزه وأسراره كي لا يتوجه بوجود نقاط سلبية.

● ظاهرة التّحديد الكمي وفروعها.

الظاهرة الأولى: ظاهرة التّحديد الكمي للكلام القرآني بمعنى الإتيان بما يصحّ

الاستغناء عن بعضه من غير خللٍ فيه وفي أهدافه. وهذه الظاهرة فروع عدّة:

الأول: تكرار القصة الواحدة كقصص أنبياءبني إسرائيل في مواضع متعدّدة.

الثاني: تكرار جملة واحدة في مواضع متقاربة كتكرار آية **﴿فِيَأْيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانَ﴾**

كثيراً في سورة الرّحمن^(١).

الثالث: استعمال مفردات قد يُظنُّ الاستغناء عنها، وهي:

تارة تكون: أدوات زائدة يُظنُّ أنها لا تعطي معنى زائداً وهي: إنما حروف من قبيل الباء و(من)، أو أفعال ك(كان) في مثل **﴿كَانَ اللَّهُ عَلَيْهَا حَكِيمًا﴾**^(٢) حيث إنها لا تدلّ في على حدث ولا زمان.

وآخرى: وقد تكون كلمات ذات معانٍ ولكن لا حاجة إليها؛ لإمكانية فهم الكلام من دون ذكرها، من قبيل (إحدى) في قوله تعالى: **﴿أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾**^(٣) حيث يصحّ أن يقال (فتذكرها الأخرى).

ووجه حاجة هذه الظاهرة إلى التّفسير: أنَّ الإitan بما يُستغنى عنه يعدّ من قبيل الإطناب في الكلام من غير حكمة، وهو منافٍ لحكمة المتكلم، وثغرة في بلاغة الكلام. والتعريض لتفسيرها خارج عن موضوع هذه الرّسالة.

● ظاهرة التّحديد الكيفيّ وفروعها.

الظاهرة الثانية: ظاهرة التّحديد الكيفيّ بمعنى اختيار بعض الألفاظ أو المعانٍ دون بديلاتها في مواضع تصحّ جميع الألفاظ والمعانٍ فيها، وهي أيضاً ذات فروع متعدّدة

(١) تعرّض له جمع، منهم: الشّريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) في أماليه: ١ / ٨٦.

(٢) سورة النساء: ١٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

باعتبارات متعدّدة..

أولاً: إنَّ تلك الألفاظ تارةً تكون متحدة المعنى.

وثانيةً ألفاظ متقاربة تكون متفقة في أصل المعنى و مختلفة في خصوصياته.

وثالثة تكون متباعدة مع صحة الإتيان بكل واحد منها، ونذكر لذلك مثالين:

الأول: اختلاف أواخر الآيات في ذكر أوصافه تعالى، إذ لا يكون هناك تناسب ملزم للبعض المذكور بخصوصه بلحاظ موضوع الآية ظاهراً، ففي بعضها ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْهَا حَكِيمًا﴾ وفي بعض آخر: ﴿عَلَيْهَا قَدِيرًا﴾ وفي ثالث ﴿عَلَيْهَا حَلِيمًا﴾ وفي رابع ﴿عَلَيْهَا حَبِيرًا﴾.

والآخر: قد ورد في آيات كثيرة وصف آياته تعالى في الخلق، وفي بعضها تعقب ذلك بـ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وفي بعض آخر ﴿لِقَوْمٍ يَنْفَرُونَ﴾ وفي ثالث ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ وفي رابع ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ وفي خامس ﴿لِأُولَئِكَ الْأَبْصَارِ﴾ وفي سادس ﴿لِأُولَئِكَ النُّهَى﴾ وبعض هذه المفاهيم متقاربة. وقد أشار إلى هذا المثال الراغب الأصفهاني (ت بحدود ٤٢٥ هـ) في مقدمة كتاب المفردات^(١).

ثانياً: إنَّ تلك الألفاظ تارة تكون من مواد مختلفة. وأخرى تكون من مادة لغوية واحدة مع الاختلاف في الهيئة ك(صبور) و(صابر) و(شكور) و(شاكرا).

ثالثاً: إنَّ تلك الألفاظ تارة تكون من أنواع متعددة كالمفرد والجمع، أو الجمع واسم الجمع، أو المصدر والوصف. وأخرى تكون من نوع واحد مع اختلاف الهيئة، وحيثنتِ: إما أنْ تكون مصادر متعددة ك(مغفرة) و(غفران) و(رحم) و(رحمة). أو أوصافاً متعددة ك(عليم) و(عالِم) و(جهول) و(جاهل). أو تكون أفعالاً متعددة وإنْ

(١) المفردات في غريب القرآن: ٦

كان بعضها من الثلاثي المجرد وبعضها من المزيد مع صلاحية قيام أحدهما مكان الآخر. أو تكون أسماء أجناس متعددة. أو تكون جموعاً متعددة لفردات متباعدة أو متقاربة أو لفرد واحد.

ووجه الحاجة إلى تفسير هذه الظاهرة.

ويلاحظ أنَّ هناك حاجة إلى تفسير هذه الظاهرة - بل الظاهرة السابقة - من وجهين:
الأول: إنَّ هذا التفسير يجيء بوجوه إعجاز النص القرآني حيث يبيّن ابتناء اختيار الألفاظ في القرآن على أساس مراعاة شروطها المختلفة.
الآخر: إنه يدفع توهم ضعف النص القرآني من الناحية البلاغية.

الحالات التي تأكّد الحاجة فيها إلى التفسير.

تتأكّد الحاجة إلى التفسير في حالات ثلاثة: الالتزام، والتخصيص، والعدول:
الحالة الأولى: الالتزام، وتعني به التزام لفظ معين من أحد لفظين أو ألفاظ صالحة لأداء المعنى في موارد كثيرة جداً، كاختيار جمع النهر على (الأنهار) دون (الأنهر) في (٤٣) موضعياً من القرآن الكريم، فإنَّ هذا الالتزام قد يعود بلا حكمة دون مزية لأحد اللفظين على الآخر.

نعم، لا يكون اختيار اللّفظ في مورد أو موردين أو نحو ذلك من قبيل الالتزام به؛ لأنَّه يمكن أن تكون حالة شبه اتفاقية.

الحالة الثانية: التخصيص، وتعني به التفريق بين اللفظين باستعمال كل منها في مورد خاص مع تكرر استعماله في كُلِّ من الموردين في موارد متعددة، نظير ما زعمه الرّاغب من تخصيص الملائكة بلفظة (البرة) والنّاس بلفظة (الأبرار)، إذ لم يرد العكس في مورد.

وهذه الحالة تقضي وجود نكتة معنوية اقتضت هذه التفرقة المعتمدة وإلا كان التزاماً بلا ملزم.

ومرجع التخصيص في الحقيقة إلى انضمام التزامين مرتبطين.

وينبغي ملاحظة أن التخصيص لا يتحقق إلا بشرطين:

الأول: إحراز عدم وجود نكتة أخرى اقتضت التفرقة على هذا النحو، إذ مع وجود تلك النكتة لا يحرز استناد تلك التفرقة إلى مناسبة معنوية لكلاً من اللفظين بمورد استعماله، بل قد تكون لنكتة ملازمٍ من قبيل ما يأقى في مناقشة الراغب في المثال السابق من احتمال كون التعبير عن الملائكة بالبررة في مورده مراعاة للسجع.

والآخر: ما ذكرناه من تكرر استعمال كل من اللفظين في الموردين كي يزول احتمال كون استعمال اللفظين على سبيل التفنن فيكون وقوع كلاً منها في التعبير عن موردٍ خاصٍ حالة اتفاقية.

وقد لوحظ في كلام بعض أهل العلم التسارع إلى استنباط التخصيص من غير مراعاة هذا الشرط من قبيل كلام الراغب في المثال السابق، إذ ادعى تخصيص البررة بالملائكة رغم وروده في موردٍ واحدٍ، فليلاحظ ذلك.

الحالة الثالثة: العدول، ونعني به انتخاب أحد اللفظين دون الآخر مع وجود نكتة مستدعاً للعكس، فإنه لا بد أن يكون انتخاب ذلك اللفظ مبنياً على نكتة أخرى أولى بالمراعاة، من قبيل ما لاحظناه من اختيار التعبير بـ(السجود) في جمع (ساجد) مراعاة للسجع في موضعين من القرآن الكريم مع أن لفظة (سجد) أجمل كما اختير عليه في سائر الموضع.

ومن هذا القبيل انتخاب لفظ الجمع في مقام الإشارة إلى واحد كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا إِلَيْهِمْ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١)، حيث إنَّه ورد في شأن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ولذلك تصدَّى جمع من المفسِّرين لتحليل هذه الجهة.

ومن ذلك يظهر أنَّ مجرَّد التَّفرقة بين موردين في التَّعبير - وإنْ تماثلاً في الملابسات - لا تقتضي وجود نكتة مستدعاً لذلك^(٢)، من قبيل ما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(٣) وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾^(٤)، حيث إنَّه عكس الأمر في متعلق (قوَامِينَ) و(شُهَدَاءَ) فيها. حالات أخرى يظنُّ تأكُّد الحاجة إلى تفسيرها.

وقد يُظْنَ تأكُّد الحاجة إلى تفسير هذه الظاهرة في بعض الحالات الأخرى: **الحالة الأولى:** أنْ يرد استعمال كُلٌّ من اللفظين في القرآن الكريم، فإنَّ اختيار أحد اللفظين في بعض الموضع يكون بحاجة إلى تفسير هذا الاستعمال بصورة أكَّد فيها إذا استعمل اللفظ الثاني في بعضٍ آخر من الموضع ممَّا إذا لم يستعمل اللفظ الثاني أصلًا. ولكنَ الصحيح عدم تفاوت الحاجة في الحالتين؛ إذ استعمال اللفظ الثاني في موضعٍ آخر من القرآن لا يكسبه مزية خاصة، بل غاية ما هناك دلالة استعماله في القرآن على بلوغه مستوى المفردة القرآنية في الفصاحة.

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) ليس المراد إنكار وجود نكتة في التَّفرقة بين الآيتين، ولكن الغرض عدم لزوم وجود نكتة بمجرد التَّماثل.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) المائدة: ٨.

ومن الممكن إحراز بلوغ المفردة غير المستعملة فيه أيضاً نفس المستوى من الفصاحة؛ لأنَّ الفصاحة ليست صفة مجهولة في اللفظ، بل هي حالة مشهودة بحسب الذوق اللغوي.

الحالة الثانية: أن يكون أحد اللفظين أقرب إلى اللفظ الآخر كأن يكونا جمعياً من مادة واحدة ونوع واحد كمصدرين لفعل واحد، أو جمعين لمفرد واحد، فكلما كان ذلك كان اختيار أحد هما دون الآخر أحوج إلى تفسير هذه الظاهرة مما إذا كان أبعد منه كأن يختلفا في المادة أو في النوع فيكونا أحدهما مصدراً والآخر وصفاً.

الحالة الثالثة: أن تكون ملابسات اللفظين في مورد استعمالها متقاربة كموقعهما وصفاً لموصوف واحد فإنَّ اختيار أحد هما في هذه الحالة أحوج منه لتفسير هذه الظاهرة مما إذا اختلفت ملابسات الموردين:

مثلاً: اختيار التعبير بالجمع المكسر عن الملائكة في قوله ﴿وَيُرِسِّلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾^(١) دون الجمع السالم أشد إثارة للتساؤل بعد وقوع التعبير عنهم بالجمع السالم في قوله ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ حَافِظِينَ﴾^(٢) مما لو لم يقع التعبير به عنهم وإنْ كان قد وقع التعبير به عن الناس في عدة آيات من قبيل ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللّٰهِ﴾^(٣).

ولكنَّ الصحيح: أنَّ مثل هذه الجهات لا تُوجب شدة الحاجة إلى تفسير هذه الظاهرة، بل غاية ما هنالك أنها لا تدع مجالاً لتوهم خصوصية المادة أو الموصوف في التعبير الخاص كما توهم أحياناً في مواضع لم تكن كذلك.

(١) الأنعام: ٦١.

(٢) الانفطار: ١٠.

(٣) التوبه: ١١٢.

وقد ظهر مما ذكر أنَّ مورد سؤال السائل هو أحد فروعِ جزئية لظاهرة التَّحديد الكيفي لفردات القرآن الكريم، إلَّا أنَّ تخصيص السائل مورد سؤاله باستعمال جموع تكسير مختلفة لموردٍ واحدٍ كأنَّه نشاً عن تصوُّر تأكُّد السؤال في هذه الحالة على أساس شدَّة الحاجة إلى تفسير الظَّاهرة في الحالتين الأوَّليتين من الحالات الثلاثة الأخيرة.

فهو (أولاً) فَرَضَ استعمال جموع التكسير في القرآن على أساس الحالة الأولى من تأكُّد السؤال التي ذكرناها^(١) مع استعمال كُلٍّ من اللّفظين في الكلام القرآني.

(وثانياً): فَرَضَ الجموعَ جموع تكسير على أساس الحالة الثانية لتكون من صنفٍ واحدٍ لتأكُّد السؤال فيه عَمَّا لو كان أحدهما جمع تكسير والأخر جمعاً سالماً.

إلا أنَّ رجحنا الإشارة - من خلال الفصل الثاني - إلى مطلق حالة التَّحديد الكيفي، بمعنى اختيار بعض المفردات المتماثلة في أداء المعنى على بعضٍ بملاحظة تعلُّر تفسير فرع من فروع الظَّاهرة بمفرداتها ما لم يلاحظ الأسباب العامة الموجبة لها.

لكنْ حيث إنَّ كُلَّ فرعٍ من فروعها يمتاز بخصوصيات تطبيقية عقدنا بحثاً تطبيقياً حول تفسير اختيار بعض جموع الكلمة على بعض. ولم نحدَّ ذلك بما حدَّده به السائل لتماثل الحال في الحالات الجزئية لهذا الفرع فلا فرق مهم بين كون جميع الجموع جموع تكسير وبين كون بعضها جمعاً سالماً، ولا بين استعمالها جمياً في القرآن أو استعمال بعضها، بل مستوى الحاجة إلى تفسير الظَّاهرة واحد كما تقدَّم.

ولم نعمم البحث لتفسير ظاهرة التَّحديد الكمي لاختلاف الظاهرتين من ناحية أسبابها وكيفية حلّها كما يظهر بالتأمل في ذلك.

(١) لاحظ ص ١٩.

الفصل الثاني

في طرق الاهتداء إلى تشخيص المزايا المعنوية واللفظية للألفاظ

وهي ثلاثة:

١. الذوق الأدبي.

٢. الضوابط الأدبية كالسجع والموازنة.

٣. علامات أخرى مثل الالتزام في الكلام القرآني باستعمال أحد اللفظين في التعبير عن المعنى.

والأساس الأول في هذه المرحلة هو الذوق الأدبي الذي هو منبع الإحساس بخصوصيات الكلمة، وعلى هداه وُضِعَت الضوابط الصناعية لتلك المزايا في علوم البلاغة، إلا أن تلك الضوابط ليست قادرة على استيعاب الخصوصيات المدركة بالذوق، كما سيأتي.

ثُمَّ يليه في الأهمية الضوابط الأدبية فيتها تحليل للجهات المدركة بالذوق فيها كان لها ضابط عام. وقد تعرّض لجملة منها علماء البلاغة من غير استيعاب.

وحيث يتعدّر وضع قاعدة عامة يمكن أحياناً تحصيل منه خارجي على وجود مزيّة في الكلمة المختارة من خلال ملاحظة كيفية انتقاء المتكلّم الحكيم للألفاظ على ضوء مجموع كلماته حيث يظهر منها عنایته باختيار كلمة خاصة دون بديلاتها.

وينبغي هنا التّعرض لتوضيح هذه الطرق الثلاثة بعض الشيء مع تعقيب ذلك بشروط سلامة الطريق الذي يسلكه الباحث في الموضوع.

الطريق الأول: الذوق الأدبي.

وحيث إنّا لم نطلع على بحث عن الذوق اللغوي وتأثيره في استكشاف خصائص اللغة ومزايا الكلام فلا بأس بتفصيل البحث عنه.

١. الذوق وأنواعه.

الذوق في اللغة قوة يدرك بها طعم الشيء، ولكن يتعارف إطلاقه على ما يعم ذلك وهو يرجع إلى أمرين:

أحدهما: إطلاق الذوق على القوى الذهنية التي ترصد خصوصيات الأمور التي لا تخلو عن دقة وخفاء فيتها لإنسان بفضلها أن يحس بها إحساساً وجداً و تكون في المجالات المختلفة للإدراك البشري، سواء كانت أموراً معنوية كالحكم والأخلاق والأداب. أو غير معنوية كالاجتماع والسياسة والصناعة والأدب وغيرها.

ففي الأمور المعنوية قد تجد بعض الناس في أعلى درجات الصفاء النفسي - لجهات موروثة ومتتبعة بالرياضيات المشروعة والأعمال الصالحة والإقبال إلى الله تعالى والإعراض عمّا سواه من شؤون الدنيا ونحوها - كالأنباء والأوصياء والأولياء وأهل التقوى على اختلاف مراتبهم في ذلك فيدركون بأذواقهم من الحكم والمعاني العالية ما لا يدركه غالب الناس.

وكذا تجد الأمر فيها لو قارنت بين الناس في خصائص الآداب السامة فمنهم من يحس النسبات الخفية المختلفة بحسب الملابسات التي تقتضي تلك الآداب، فتنبعث من نفسه وتخضع لها إرادته، ومنهم من لا يحس بها وإن أدركها أو تكلّفها عملاً مراعاة لجهات خاصة.

بل الإحساس بحسن الأعمال أو قبحها - على الصحيح - ليس إلا ضرباً من الذوق والوجدان الأخلاقي.

وفي الأمور غير المعنوية: قد تجد بعض الناس يتميّز بذوق يترصد دقائق الأمور الاجتماعية ويتمكّن من تحليل واقعها حتى كأنّ أسبابها التي تغيب عنه بمشهد منه وبمرأى، رغم أنك لا تجد مثل ذلك في غيره من قد يشترك معه في الثقافة أو يزيد عليه، أو حتّى يكون له تخصّص في علوم الاجتماع والسياسة، ولعلك لا تعدم أمثلة لهذه الظاهرة في القادة الاجتماعيين في التّاريخ الماضي والواقع المعاصر فتجد هناك قادة اهتدوا بالقدرة الذهنية والذوق الاجتماعي الفائق إلى وجوه حلّ المشاكل الاجتماعية وكيفية سوق المجتمع إلى غایيات معينة بحدس ثاقب وبصيرة نيرة، بينما قد يكون هناك قادة آخرون أخفقوا في ذلك.

فالآمور التي تراءى للإنسان بذوقه في مثل ذلك ليست أموراً وهميّة تراءى له بالإغرار في الفكر والخيال ولا هي مجرّد تحليلات علميّة متأثرة بدرجة ثقافة الشخص، وإنّما هي أمور واقعية يترصدّها الإنسان ويحسّ بها إحساساً مباشراً من خلال قوّة ذهنيّة.

والآخر: إطلاق الذوق على انطباعات نفسية تنشأ عن طبائع خاصّة من قبيل ذوق انتقاء الأطعمة والألبسة والعطور ونحوها، فإنّه يرجع إلى مدى انسجام اللباس أو العطر الخاصّ مثلاً مع نفس الإنسان التي تتأثّر بالعوامل المختلفة من الاجتماع والجحود والحيط وغيرها، وكثيراً ما تختلف الأذواق في ذلك لاختلاف العوامل المؤثرة في تكوين الانطباع النفسي فترى أنّ قوماً يستحسنون عطراً أو لباساً ما قد يستقبحه قوم آخر، فليس للحسن والقبح في هذه الأمور معيار واقعي فيكون أحد الحكمين باعتباره صواباً

والآخر خطأ وإنما يرجع إلى مدى ملائمتها للنفوس المختلفة في خصائصها.

وقد تكون هناك موارد يختلف الناظرون في تشخيص كون الذوق فيها هل هو من قبيل القوى الإدراكية أو الانطباعات النفسية؟ كما اختلف المتكلمون والأصوليون في قضيائهما الحسن والقبح وإن كان الصواب أئمّا من قبيل الأولى.

٢. نوع الذوق الأدبي.

وأمّا الذوق الأدبي فلنا أن نتساءل هل هو قوّة إدراكية تتراهى بها أمور واقعية؟ أو أنه انطباع نفسي نتيجة مدى ملائمة اللّفظ والمعنى للنفس؟

والذّي نراه أنه لا ينبغي الشك في كونه ضرباً من القوّة الإدراكية يترصد بها المزايا اللّفظية والمعنوية من خلال الإحساس بالتناسبات الصوتية وأوزان الكلام ونكاته.

٣. بين الذوق الأدبي والوجдан اللغوي.

الوجدان اللغوي: انطباع ذهني يحصل بالأنس بالكلمة من خلال ممارسة استعمالها وتكرر سماعها في سياقات مختلفة. وهو المعيار المباشر الوحيد في تشخيص معاني المفردات اللغوية، ولا يكفي فيه تتبع استعمالات الكلمة والتأمل في خصوصياتها ما لم توجب إحساساً نفسياً مباشراً بمعناه؛ لأن ذلك وإن كان يهدى إلى المراد بها إجمالاً إلا أنه لا يمكن التّحکّم في نوع علاقة اللّفظ بالمعنى - هل هي علاقة حقيقة أو لا؟ - في جوّ غياب الإحساس المباشر بها. مضافاً إلى أنه لا يتّضح بذلك الوجه التّفصيلي للمعنى، بل يبقى مستويّاً بنوع من الإجمال والإبهام، كما في معرفة معنى كلمة من لغة أجنبية لغير العارف بها عن طريق إخبار ثقة بذلك.

والفرق بين الذوق الأدبي والوجдан اللغوي أنّ وظيفة الثاني هو تشخيص أصل

مدلول الكلمة ومعناها دون مزاياها اللغوية والمعنوية، بل تشخيص تلك المزايا مرهون بالذوق الأدبي.

٤. الذوق الأدبي إحساس صادق.

قد ظهر مما سبق أنَّ الذوق الأدبي ضرب من الإحساس الصادق بالمزيَّة فلا يصدق على الإدراك المحسُّ ولا على الإحساس الكاذب.

فالمراد بالإدراك المحسُّ استنباط النكتة لا من خلال الإحساس بها وإنما بالتدقيق الفكري المحسُّ، كما قد يكون من هذا القبيل استنباط بعض العلماء لنكات حول مزايا الكلام القرآني لا يصدق إلا قلة منها، فربما يحدس الناظر بكون هذه القلة التي أصابت الواقع إنَّها استخرجها لا بموجب الإحساس بها وإنَّ لم يخطئ في الباقي، وإنما على أساس التأمل النظري والقدرة الصناعية. وقد تقدم أنَّ معنى الذوق هو الإحساس بالشيء كما هو معناه الأصلي.

ونحن لا ننكر أنَّ الإحساس بالمزيَّة المعنوية أو اللغوية قد يحتاج إلى نوعٍ من الدقة إلا أنَّ ضرباً منها معاير للتدقيق الفكري وهو أشبه بحالة جمع الحواس لإدراك أمرٍ حسيٍّ كسماع صوت خفيٍّ أو إبصار منظر بعيد ونحو ذلك، ولا يبعد أن يكون كثير من مزايا الكلام القرآني ونكاته بحاجة إلى ضرب من التفَرُّغ له والصفاء القلبي.

وأمَّا الإحساس الكاذب فهو الإحساس بمزيَّة أو نكتة متواهمة، وهذه المزيَّة أو النكتة وإنْ كانت تستنبط بالإدراك النظري في الحقيقة، إلا أنَّ الإدراك قد يتحول إلى حالة إحساس بالذرْك نتيجةً لشدة الإيمان واليقين النفسي به، أو لكون المذرْك محسوساً كما أنَّ الحريص على رؤية المُهَلَّل أو على سماع صوت قد يراه أو يسمعه وإنْ لم يحدث ذلك خارجاً.

٥. مجالات الذوق الأدبي.

إنَّ الإحساس بالزوايا اللفظية والمعنوية للكلمة أو الكلام هو وليد الذوق الأدبي، وهو يرجع إلى مجالات عديدة تختلف حدودها بحسب مرتبة هذا الذوق في الأشخاص ويمكن إرجاعها إلى مجالات رئيسة ثلاثة:

أوَّلها: ما يتعلّق بالألفاظ في نفسها وهي ذات فرعين:

أ. تشخيص الصفات الصوتية للكلمة من حيث الثقل والخففة والرقّة وغيرها، وهو ما عبر عنه بعض الباحثين بـ(جرس الألفاظ)، وإليه يرجع الإحساس بمستوى الجمال الذي للألفاظ.

ب. تشخيص وزن الكلمة أو الجملة بمعنى إيقاعها، ثُمَّ التّمكّن من المقارنة بينه وبين غيرها من الكلمات والجمل. وعلى ذلك تفرّع معرفة أوزان الشّعر وتوازن التّشر. ثانية: ما يتعلّق بالمعاني في نفسها، وهو الإحساس بوقعها وخصائصها الدقيقة والانتقال إلى ما يتمثّل فيها من الحيثيات المعنوية الظرفية.

ثالثها: ما يتعلّق بالارتباط بين المعاني والألفاظ كالإحساس بالتناسب الكامن بين المواد والهيئات بحسب خصائصها الصوتية مع معانٍ خاصة.

ويستّضح جملة من تفاصيل ذلك في الفصل الثالث إنْ شاء الله تعالى.

٦. مراتب الذوق الأدبي.

لا شكَّ في أنَّ الذوق الأدبي ليس متساوياً في الأشخاص بل هو ذو مراتب مختلفة في الصفاء والعمق ضعفاً وشدةً بحسب اختلاف الزوايا المدركة به في الحفاء والدقّة، وهذا الاختلاف في مراتب الذوق يكون على نحوين:

أحدّها: الاختلاف في التوليد وعدمه، فقد يشتراك ذوقان في إدراك مزايا كلام

خاصّ، ولكنْ يختلفان في القدرة على إيجاد مثله فيكون أحدهما قادرًا على ذلك ونعتبر عنه بـ(الذوق المولّد) ويكون الآخر عاجزًا عنه ونسمّي ذلك بـ(الذوق المدرِّك)؛ لأنَّ حده إدراك المزايا فحسب.

وهذه حالة مشهودة وجданاً، إذ نرى من أنفسنا الإحساس بجمال الخطاب البلغة والأشعار الجميلة - كخطب الإمام علي عليه السلام - ولكنَّ لا نتمكن من إنشاء مثلها وإن استوفينا معرفة مزاياها وأسرارها، وليس ذلك إلَّا لضعف (كيفيٍّ) في ذوقنا الأدبي لعدم بلوغه حدَّ القدرة على (الإبداع).

وعلى هذا يتخرّج حال الإنسان نحو عامٍ مع (القرآن الكريم) حيث إنَّه وإنْ أحسَّ بعظامه بلا غثة إلَّا أنه يعجز عن الإتيان بمثله.

وكانَه قد استعصى حلَّ هذه الحالة على بعض المتكلمين^(١) فظنُّوا أنَّه بعد إدراك الإنسان لمزايا القرآن الكريم لا يكون عجزه عن الإتيان بمثله إلَّا لأنَّه تعالى صرفهم عن ذلك بأنْ سلبهم القدرة على إنشاء مثله، وهو القول المعبُّ عنه في علم الكلام بـ(القول بالصرف) فذهب عليهم أنَّ الذوق المدرِّك لا يجب أنْ يكون مولَّدًا؛ لأنَّ التوليد بحاجة إلى قوَّة زائدة على الإدراك، فليس وجه إعجاز القرآن إلَّا ما اعترف به الجميع من فصاحته المفرطة ونظمها الخاصّ وأسلوبه البديع.

وما ذكرناه حول الكلام البلجي يجري في كثير من الأمور الفنية مثل الخط، فإنَّ من الناسَ مَنْ يدرك الخط الجميل، ولكنَّه لا يملك مهارة كتابة مثله، ومنهم مَنْ يدركه ويمتلك هذه المهارة، وهكذا الحال فيسائر النّتاجات الفنية مثل القصص والمصنوعات اليدوية.

(١) كالشّريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) وقد ألف كتاباً سماه بـ(كتاب الصرف) كما في فهرست الشّيخ الطّوسي ورجال النّجاشي.

والآخر: الاختلاف في مراتب الإدراك بأنْ يختلف الذوقان في مدى الإحساس بمزايا الكلام لفظاً ومعنىً من وزنِ وفصاحةٍ وتناسبٍ وامتيازٍ ونحو ذلك.

وهذا التّحول من الاختلاف أيضاً حالة مشهودة بالمقارنة بين النّاس، وقد اعترف بطرف من ذلك علماء البلاغة حيث أشاروا إلى أنَّ الذوق على قسمين سليم وسقيم، فالذوق السليم: هو الذوق الذي يدرك تنافر حروف الكلمة ويحسّ بأوصافها ثقلاً وخفةً، والذوق السقيم خلاف ذلك.

ولكن الصحيح: أنَّ مراتب الذوق الأدبي لا تحصر في قسمين، وإنما هو على مستويات مختلفة في السّلامة والصفاء، ويقلُّ مَنْ يخلو من مرتبة منها كما يقلُّ مَنْ يصلُحُ أقصاه من أبناء اللّغة العربية في العصور المتأخرة، كما سيأتي.

وتنافر حروف الكلمة ذو مراتب مختلفة شدّة وضعفاً، ومن الجائز أن يكون هناك مَنْ يدرك التّنافر في بعض مراتبه دون بعض. و المجال مدركات الذوق لا ينحصر في تنافر الحروف كما تقدّم.

٧. انحراف الذوق الأدبي.

يلاحظ أنَّ الذوق الأدبي على ضربين: مستقيم، ومنحرف، والفرق بين انحراف الذوق وضعفه: أنَّ الضعيف لا يدرك ضرباً من المزايا الدقيقة بينما الذوق المنحرف يرى الكلام الخالي عن المزية واجداً لها. فالفارق بينهما كالفرق بين من يتوقف في الطريق المستقيم إلى مقصد - بطن - وصوله إلى المقصد. وبين من ينحرف عن الطريق إلى طريق آخر ولذلك كان الذوق الضعيف ضرباً من الذوق المستقيم والذوق المنحرف مقابلًا له. وظاهرة الانحراف أيضاً حالة مشهودة في بعض النّاس.

وربما يحدث أنْ يعتقد صاحب الذوق الضعيف مزيّة للكلام ليس بمزية، أو لا يتصف

بها لكن لا لانحراف في الذّوق، وإنما لإدراك خاطئ، أو إحساس كاذب كما مرّ في الأمر الرابع.

٨. علوّ أذواق العرب في الجاهلية وصدر الإسلام وبعض مظاهر ذلك.

لا شكّ في أنَّ العرب في الجاهلية وصدر الإسلام - لاسيما القاطنين منهم بالحجّاج - كانوا على مراتب عالية من الذّوق الأدبيّ، كما أنَّ تفاضل لغاتهم في الفصاحة إنما يرجع إلى تفاوتهم في ذلك، فحيث يقال إنَّ لغة الحجاج أفضل من لغة تميم وغيرها فلا يعني ذلك إلّا ابتناء لغتهم على سلالة أدبية عالية.

ومن مظاهر هذا المعنى:

١. إنَّ المتأمّل في معاني الكلمات لغةً يجد أنَّ وضعهم لبعض الموادّ والهيئات لمعاني خاصة مبنية على مناسبات دقيقة ملحوظة بين نغمة الأصوات التي تتألّف منها وبين تلك المعاني. وربّما رجع إلى هذا المعنى ما نسب إلى بعض العلماء من القول بكون دلالة الألفاظ ذاتية.

٢. وضع هيئات عامة لمعانٍ نوعية كهيئات الصفات والأفعال والمصادر والجموع فإنَّ هذه الهيئات لم تحدث بوضع عامٍ واحد كأنْ يُقال (وضعت هيئة (أفعال) جمع تكسير الثلاثي)، وإنما جروا فيها على الوضع المأثر في المواد المختلفة بحسب سلبيتهم اللّغوية فانتزع من خلال تجمّع الأمثلة الكثيرة هذه الهيئات العامة.

والواقع: أنَّ جميع اللّغات تبني في مرحلة وضعها ونموّها على ترشحات ذوقية قوية من أهلها ربّما غفل عنها المتأخرون من أبنائها.

٣. الالتزام بوضع ثابت أو منظم في أواخر الكلمات - ولو غالباً - الذي هو مبني قواعد البناء والإعراب المذكورة في علم النحو، فإنَّ هذا الالتزام لم ينشأ عن وضعٍ

مبقي عاًم لتلك القواعد قد راعاها العرب تعبيداً وتكلفاً كما يراعيها المتعلمون لها من أبناء اللغة العربية. وإنما نشأ عن وجود مناسبات معينة اقتضت تلك الأمور كرفع العمد في الكلام كالمبتدأ والخبر والفاعل، ونصب الفضيلة كالمفاعيل والحال والتمييز فكان التزامهم بذلك استجابة لتلك المناسبات.

٤. براعتهم في تعريف المعاني بالكلنائية والاستعارة والتشبيه وغيرها.

٥. اهداوهم إلى سائر النظم البلاغية المعنية واللفظية كالأوزان الشعرية ووجوه المحسنات التّشيرية كالسّجع والموازنة، وإحساسهم بها بأدواتهم بما أتاح لهم القدرة على مراعاتها من غير حاجة إلى القواعد الصناعية التي وضعها علماء اللغة بعد ذلك.

٩. هبوط مستوى الذوق العربي بعد ذلك وأثاره في العلوم الأدبية.

وقد هبط مستوى الذوق العربي بعد الإسلام شيئاً فشيئاً كما يعكس ذلك في ظواهر عدّة، منها: توقف مراعاة الظواهر اللغوية على انتزاع قواعد عامة منها، والتّكّلف في العمل عليها، وفقد حالة الإحساس بالمناسبات التي اقتضتها.

وقد ترك هذا الهبوط - الذي شمل أيضاً علماء اللغة - ظواهر سلبية متعددة في العلوم الأدبية، ولعل بالإمكان إرجاعها إلى ظواهر رئيسة ثلاث:

الأولى: الإفراط في تفسير الظّاهرة: بمعنى اعتبارها أكثر من مستواها لدى العرب، فقد تكون مراعاة العرب لأمر ما في مستوى التناسب فيعتبرها علماء اللغة قاعدة ملزمة - كما لا يبعد ذلك في القواعد الإعرابية كما سيأتي -.

الثانية: التّفريط في ذلك: بمعنى إهمال ظاهرة ما ولو لعدم التوجّه إليها كإهمال اختلاف الكلمات الفصيحة في الجمال أو اختلاف جمال الكلام بحسبها - كما سيأتي -.

الثالثة: التّحليل الخاطئ: بمعنى عدم تحليل الظاهرة على وجهها الواقعي، وهو

على وجهين:

أ. قد يرجع ذلك إلى الخطأ في ترصد الظاهرة مما يوجب عدم تمامية القاعدة المجعلة كضابط لها، كخطأ النحاة في اعتبار مثل صيغة (مفاعل) و(أفعال) و(فعال) ونحوها صيغًا متعددة اعتباراً بالحروف الأصلية مع أنها جميعاً صيغة واحدة ضابطها إضافة ألف بعد ثاني حروف الكلمة أو على ثاني حروفها، واختلاف الحروف الأصلية يرجع إلى اختلاف المفردات في نفسها ولا دخالة لجموعها في ذلك.

ب. وقد يرجع الخطأ في تحليل الظاهرة إلى مجرد الخطأ في معرفة فقه اللغة وتحليل وجه بناء العرب عليها فلا يوجب الضابط المجعل لها، ومن هذا القبيل أكثر التعليقات التحوية والصرفية لقواعد هذين العلمين، ففي جوّ غياب الذوق المنبه على التناسب الطبيعي في الالتزام بالظاهرة تكثر التعليقات المشتبهة طبعاً عند التعدي لتحليلها ومعرفة أسبابها.

وقد نجمت عن هذه الظواهر آثار سلبية عميقه وربما مستوعبة في مختلف العلوم الأدبية - حتى يكاد يتغير أركان بعض هذه العلوم على تقدير إصلاحها - نظير ما وقع في علم الأصوات من الاعتقاد بأنَّ الألف وأختيئها حروف مع أنها على حد الحركات، ورتبوا على ذلك أنَّ ما قبل الألف مفتوح، وما قبل الواو مضمون، وما قبل الياء مكسور. ولا موضوع لذلك بعد كونها من قبيل الحركات، وقد وقعت أخطاء في علم الصّرف والنحو لا يسع المقام ذكرها.

١٠. اختلاف مدركات الذوق الأدبي في مدى قبولها للبيان التحليلي.

إنَّ مدركات الذوق الأدبي على ثلاثة أقسام في مدى قبولها للبيان التحليلي:
 الأوَّل: ما يسهل تحليله سواء كانت مزايا معنوية أو لفظية كالسجع والموازنة.

الثاني: ما يعسر تحليله فيتوقف على قدرة ذوقية وقدرة تحليلية بالغة على ضوء التسلط على العلوم الأدبية ومارسة النصوص الأدبية ومزاياها، وقد يختلف العلماء في محاولة تحليل ذلك على وجوه مختلفة، ومما يندرج تحت ذلك تحصيل الفرق في بعض المفردات المتقاربة التي يشهد الذوق اللغوي بعدم ترادفها.

الثالث: ما يتعدّر تحليله أصلًا فهو من قبيل (ما يدرك ولا يوصف)، وهذه حالة مشهودة في النّكات المعنوية والمزايا اللّفظية..

أمّا في النّكات المعنوية فكثيراً ما يجد الإنسان الممارس جالاً معنوياً في الكلام مع أحد اللفظين دون الآخر من دون قدرة على تحليله بالتأمّل والمقارنة بين مفهوميهما. وليس ذلك من جهة خفائها وإلا لتمكّن من بيانها صاحب الذوق العالي الذي يحسّ بها بوضوح وإنّما لدقّتها.

وأمّا في المزايا اللّفظية فهو أوضح، فإنَّ اختلاف الألفاظ المفردة والمؤلفة في الفصاحة وعدمهما وكذلك اختلاف الفصيح منها في مستوى الرّوعة والجمال الذّاتي مما لا سبييل إلى تحليله؛ لأنَّه وليد مدى تناسب وانسجام الأصوات المجتمعة وكيفياتها - من المد والسكون والحركة - وهذا التناسب في كلّ كلمة أو كلام وليد حالة جزئية خاصة، ولا سبييل إلى تحليل تلك الحالات الجزئية على ضوء صفات الحروف المجتمعة وتحصيل ضابط لذلك - كما سيتضح أمثلة ذلك في الفصل الثالث ..

وقد حاول بعض علماء البلاغة إعطاء ضابط لفصاحة الكلمة على وجوه متعدّدة لكنْ استقر رأي المحققين منهم على أنَّه لا ضابط لذلك عدا الذوق السليم. فعن ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) في كلام له حول تنافر الحروف الذي عُدَّ من الأمور المخللة بفصاحة الكلمة: (ليس التنافر بسبب بُعد المخارج وأنَّ الانتقال من أحد هما إلى الآخر كالطفرة، ولا

بسبب قربها وأنَّ الانتقال من أحد هما إلى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من قريب المخرج كالجيش والشجي وفي التَّنزيل **﴿أَلَمْ أَعْهُدْ﴾** ومن بعيدة ما هو بخلافه كملع [أي أسرع في السير] بخلاف علم.

وليس ذلك بسبب أنَّ الإخراج عن الحلق إلى الشفَّة أيسر من إدخاله من الشفَّة إلى الحلق لما نجد من حسن غالب وبلغ وحمل وملح. بل هذا أمر ذوقي فكل ما عدَه الذوق الصَّحيح ثقلياً متعرِّضاً النَّطق فهو متنافر سواء كان من قُرب المخرج أو بُعدها أو غير ذلك^(١).

قال التَّفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) بعد نقله لهذا الكلام: (وهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرَّض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه، فالأولى أنْ يحال إلى سلامنة الذوق)^(٢). ولعلَّ من أمثلة حالة تعذر بيان المزايا المعنوية واللفظية جميعاً الفارق التَّواعي المحسوس بين النصوص الأدبية المختلفة الصادرة عن متكلِّم عَمِّا صدر عن متكلِّم آخر على وجهٍ يمكن أنْ يميِّز به عدم صحة بعض ما كان للأول فنسب إلى الثاني وبالعكس، وليس ذلك إلَّا لاختلاف القراءح والأذواق الأدبية المولدة للكلام البلigh الذي يُستشفُّ من خلال جموع كلماته وإنْ لم يكن سبيلاً إلى توصيفها.

وقد تمسَّك بهذا المعنى ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦ هـ) في شرحه على نهج البلاغة^(٣) في إبطال دعوى كون ما ورد فيه مختلفاً ومجуولاً على الإمام علي عليه السلام ضارباً لذلك أمثلة عديدة من خلال قصائد الشّعراء، بل القرآن الكريم نفسه.

(١) المطول في شرح تلخيص المفتاح: ١٢.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) شرح نهج البلاغة: ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩.

١١. عدم كفاية التّدقيق النّظري عن الذّوق الأدبّي.

يلاحظ أنَّ التّدقيق النّظري لا يكفي عن الذّوق الأدبّي في استكشاف مزايا الكلمة والكلام حتّى فيما كانت المزية تقبل التّحليل والبيان؛ وذلك لأنَّ التّدقيق وإنْ كان يؤدي إلى استكشاف المزية أحياناً، إلّا أنه لا يؤدي إلى ذلك دائمًا. مضافاً إلى أنه طريق غير مأمون، إذ ربما تكون النّكتة المستنبطة نكتة مبذولة لا قيمة لها ذوقاً، أو تكون متقطعة بموارد أخرى لم يطلع عليها النّاظر، وسيأتي لذلك أمثلة في الفصل الثالث.

الطّريق الثّاني: الضّوابط الأدبيّة.

الطّريق الثّاني للاهتداء إلى مزايا الكلام الضّوابط الأدبية التي هي تحليلات عامّة لجوانب من مدركات الذّوق الأدبّي، وقد تعرّض لها أو لطرف منها في علم البلاغة - لاسيما قسم البديع منها - :

١. انقسام المزايا إلى ما يقبل الضّابط وما لا يقبله.

تنقسم المزايا اللفظية والمعنوية جيّعاً إلى قسمين، قسم يقبل الضّابط، وقسم لا يقبله. أمّا المزايا اللفظية فمّا لا يقبل الضّابط منها ما يتعلّق بالجمل الذّاتي للفظ بمفرده أو بموقعه في الجملة كما تقدّم. وما يقبل الضّابط: مزايا عدّة مذكورة في قسم المحسّنات اللفظية من علم البديع كالسّجع والموازنة.

وأمّا المزايا المعنوية فما لا يقبل الضّابط منها هو النّكتات الجزئية المختلفة بحسب خصوصيات الموارد من قبيل ترجيح التّعبير بـ(أهون) على التّعبير بـ(أضعف) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبَيُوتِ لَيَبْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾^(١). وما يقبل الضّابط منها جهات مذكورة

(١) العنكبوت: ٤١.

في المحسنات المعنية من علم البديع كالطباق^(١).

ومن ذلك يظهر أنَّ علم البديع هو المتکفل للمزايا النوعية المعنية واللفظية، إلَّا أنَّهم لم ينتبهوا فيها على وجود مزايا أخرى جزئية للكلام، بل لم أجد التنبية على وجود مزايا لفظية من حيث اختلاف الألفاظ الفصيحة في مستوى الجمال حتَّى في كلماتهم المترفرقة في غضون كتب التفسير ونحوها.

٢. بعض المزايا المعنية واللفظية العامة.

ذكر علماء البديع طائفة من المزايا المعنية واللفظية، إلَّا أنَّ جملة منها لا يخلو عن ملاحظات بالإرصاد والإدماج والجمع^(٢) كما أنَّ جملة منها وإنْ كانت لا تخلو عن نكتة إلَّا أنه ممَّا لا يليق بالكلام القرآني من قبيل التورية والتوجيه^(٣)، بل الظاهر أنه لا

(١) **الطباق**: هو الجمع بين المتضادين أو أي معنين متقابلين في الجملة. أي يكون بينهما تقابل وتناف ولول في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقةً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التضاؤف أو ما يشبه شيئاً من ذلك. (مختصر المعاني: ٢٦٥).

(٢) **الإرصاد**: هو في اللغة نصب الرقيب في الطريق، ويسميه بعضهم التسهييم، يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية، وهو أنْ يجعل قبل العجز من الفقرة، وهي في الترجمة بمنزلة البيت من النظم. (المصدر السابق: ٢٦٨).

الإدماج: وهو أنْ يُضمِّن كلام سبق لمعنى مدحًا كان أو غيره معنى آخر. (المصدر نفسه: ٢٨٥).

الجمع: وهو أنْ يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكم واحد، كقوله تعالى: «**الْمُأْلُ وَالْبُئُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**». (المصدر السابق: ٢٧٣).

(٣) **التورية**: وتسمى الإيهام أيضاً، وهو أنْ يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفية. (المصدر نفسه: ٢٧١).

التوجيه: ويسمى محتمل الضدين، وهو إيراد الكلام محتملاً لو جهين مختلفين، أي متبادرتين متضادتين =

تعلق بشيء من المحسنات المعنوية بظاهرة اختيار بعض الكلمات على بعض - التي نحن بصدد تفسيرها ..

وأما المحسنات اللفظية فأهمها:

١. الجناس اللفظي: وهو تشابه اللفظين: إما تماماً بالاتفاق في نوع الحروف وأعدادها وهياكلها، أو في بعض ذلك، مع الاشتراك في أكثر من حرفين، ومن أمثلته (دوام الحال من الحال) و(الهوى مطية الهوان) وغير ذلك.

٢. السجع وهو توافق الفاصلتين من الشّر في الحرف الأخير.
والظاهر أنّه يعتبر فيه مضافاً إلى ذلك تماثل وزن آخر الكلمتين أو تقاربه بتماثل الحرفين أو الحروف الثلاثة الأخيرة في حركاتها وسكناتها، أو تقاربها في ذلك، وينقسم إلى قسمين:

الأول: السجع المطرف: وهو أن تختلف الفاصلتان في الوزن والتّقفيّة مثل: ﴿أَلْمَنَجِعُ الْأَرْضَ مِهَادًا ⑥ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾^(١).

والآخر: السجع المتعاري: وهو أن تتفق الفاصلتان في الوزن والتّقفيّة جمِيعاً كـ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ⑬ وَكُوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾^(٢).

= كالمدح والذم مثلاً، ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متباينين كقول: من قال (لا عور ليت عينيه سواء) يتحمل تبني صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه. قال السّكاكبي: (ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتفالاً لوجهين مختلفين وتفارقها باعتبار آخر). (المصدر نفسه: ٢٨٦).

(١) النّبأ: ٧-٦.

(٢) الغاشية: ١٤ - ١٣.

٣. الموازنة: وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية نحو ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ^(١)
وَزَرَابِيٌّ مَبْثُوتَةٌ^(٢)﴾.

٤. تناسب فقر الكلام (أي أوزان مجموع الجملتين) إما بأن تكون متساوية طولاً وقصراً نحو ﴿فِي سِدْرٍ مَخْصُودٍ^(٣) وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ^(٤) وَظِلٍّ مَمْدُودٍ^(٥)﴾، أو بأن تكون الثانية أطول من الأولى نحو ﴿وَالنَّجْمٍ إِذَا هَوَى^(٦) ۚ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى^(٧)﴾^(٨) ولا يحسن عكس ذلك.

٥. تماثيل سائر الألفاظ في الفقر المتساوية أو تقاربها من حيث الوزن، أو من حيث الحرف الأخير، أو من الجهتين معاً من قبيل: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ^(٩) وَهَدَيْنَاهُمَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ^(١٠)﴾ و﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنَفِي نَعِيمٍ^(١١) ۖ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ^(١٢)﴾^(١٣) وقول القائل: (هو يطبع الأساجع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجه وعظه). وقد ذكر المزيّتين الأخيرتين علماء البلاغة في ضمن تقسيمات السجع والموازنة، مع أنه لا تعلق لهما بذلك؛ لأن السجع والموازنة إنما هما من شؤون فواصل الجمل وأواخرها فتناسب صدورها مزيّة مستقلة ولا يجب جمالاً في نفس السجع أو الموازنة كما هو ظاهر.

(١) الغاشية: ١٥ - ١٦.

(٢) الواقعة: ٢٨ - ٣٠.

(٣) النجم: ١ - ٢.

(٤) الصافات: ١١٧ - ١١٨.

(٥) الانفطار: ١٣ - ١٤.

٣. عدم استيعاب علماء البلاغة للمزايا اللفظية.

ويلاحظ أنّ هناك مزايا لم يشر إليها علماء البلاغة، من قبيل تناسب الوصف والموصوف، أو المعطوف والمعطوف عليه في الوزن، أو الحرف الأخير، وإنْ كان المتعاطفان جزءاً من جملة واحدة وليسوا مجلتين مستقلتين.

الطريق الثالث: بعض العلامات الخارجية.

الطريق الثالث للاهتداء إلى وجود مزية في الكلمة تشكّل علامـة خارجـية هي: ثبوت التزام المتكلّم البلـيج باستعمال الكلـمة ما بين بـديـالـتها ما لم يوجد مرـجـح مـقـدـمـ عليهـ، فـهـذـهـ الـحـالـةـ تـعـبـرـ عنـ وـجـودـ مـزـيـةـ ماـ فـيـ الـكـلـمـةـ إـنـ لـمـ تـكـنـ مـعـنـوـيـةـ فـلـفـظـيـةـ.

ثُمَّ في هذه الحالة: تكون الدلالة على مراتب تبعاً لعدد استعمال الكلمة في موارد مختلفة، فكلما تعددت استعمالات الكلمة كانت الدلالة أقوى، وهي ترجع إلى مرتبتين:
الأولى: الدلالة الناقصة أو (الإشعار): وهي أن يكون عدد موارد استعمال الكلمة على بديالاتها بحدٍ يستشعر معه وجود مزية في الكلمة من غير أن يجزم بذلك، لاحتمال أن يكون ذلك على سبيل الاتفاق أو شبهه، وهي ذات مراحل متعددة.

وربما لا يبلغ استعمال الكلمة في نفسه حدّاً يوجب الجزم، ولكنه يكون منبهاً للإنسان على مزية خفية في بادئ النّظر فيتنتقل الباحث إلى تلك المزية تفصيلاً.

والأخري: الدلالة التامة: وهي أن يبلغ عدد موارد اختيار الكلمة حدّاً يمثل الالتزام به في التّغيير عن المعنى فلا ينفك عن مزية بمقتضى الحكمة.

الفصل الثالث

في تفسير ظاهرة استعمال جموع تكسير مختلفة لمفرد واحد في القرآن الكريم.

تمهيد في ذكر أمور عديدة..

الأمر الأول: انتساب هذه الظاهرة.

قد عرفت فيما تقدم أنَّ هذه الظاهرة تنسب إلى ظاهرةٍ قرآنيةٍ كبرى في اختيار بعض الألفاظ المترادفة أو المتقاربة على بعض، وهذه الظاهرة فروع عدة باعتبارات متعددة: (منها): أَنَّها تارة: تكون تلك الألفاظ من مواد مختلفة، وأخرى: تكون من مادة لغوية واحدة مع الاختلاف في الهيئة، كأثيم وآثم، وصبور وصابر.

(ومنها): أَنَّها تارة: تكون من أنواع متعددة كالمفرد والجمع، أو الجمع واسم الجمع، أو المصدر والوصف، وأخرى: تكون من نوع واحد مع اختلاف الهيئة وحيثئذ: فتارة: تكون مصادر متعددة كمفقرة وغفران، ورحم ورحمة، وأخرى: أوصافاً متعددة كشكور وشاكر، وعليم وعالِم، وثالثة: أفعالاً متعددة ولو بأنْ يكون بعضها من الثلاثي المجرد، وبعضها من المزيد مع اتحاد معناهما أو قربه، ورابعة: تكون أسماء أجناس متعددة، وخامسة: تكون جموعاً متعددة لمفردات متقاربة أو لمفرد واحد.

وفي الحالة الأخيرة قد تكون تلك الجموع جميعاً جمعاً سالماً كاختيار (فانتين) على (فانتات) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِلِينَ﴾^(١)، وقد يكون بعضها جمعاً سالماً،

(١) التحرير: ١٢.

وبعض آخر جمع تكسير^(١)، وقد تكون جميعاً جمع تكسير، وهو موضوع هذه الرّسالة. والبحث عن تفسير هذه الظاهرة محاولة لاكتناف النّواحي الفنية والبلاغية في القرآن الكريم واستكشاف البُعد البلاغي لاختيار ألفاظ خاصة حيث ثبت تميّز القرآن الكريم على الكلام البشري بالبلاغة المعجزة.

الأمر الثاني: أمثلة هذه الظاهرة.

ولا بدّ من ذكر أمثلة هذه الظاهرة ليتسنى للباحث مطالعتها والتّأمل في نكات الاختيار القرآني وعلّة ترجيح بعض الجموع على بعض، وقد سطّرناها في الجدول أدناه على ما استقرأناه بمعونة المجمّع المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وقد أشرنا إلى موضع ذكر الكلمات فيه ليسهل على الباحث ملاحظة الآيات التي حوتها كما ذكرنا عدد موارد استعمال كلّ جمع.

العدد	المفرد	الجمع المستعمل في القرآن	المعجم المفهرس
١	أسير	أسرى / ٢ - أسرى / ١	٣٣
٢	ألف	ألف / ١ - آلاف / ٢	٣٦
٣	التي	اللاتي / ١٠ - اللائي / ٤ ^(٢)	٣٦

(١) ومن أمثلته من غير استيعاب: ١. أبناء وبنون. ٢. حفظة وحافظون. ٣. حكام وحاكمون. ٤. خطايا وخطيئات. ٥. ركع وراكعون. ٦. زراع وزارعون. ٧. سُجّد وسُجود وساجدون. ٨. سحرة وساحرون. ٩. قعود وقاعدون. ١٠. قيام وقائمون. ١١. كفار وكفرة وكافرون. ١٢. كَلِم - على رأي - وكلمات. ١٣. أنصار وناصرون. ١٤. ورثة ووارثون. ١٥. أئبياء ونبيّون.

(٢) اللاتي واللاتي في الحقيقة جمع تكسير واحد أضيف فيها الألف على رابع الكلمة، أو ثالثها كوزن (فالليل)، ولكن بدل (النّاء) في الثاني إلى الهمزة، ولكن ذكرناهما إلحاقاً بذلك.

٢٤	إخوة/٧ - إخوان/٢٥	أخ	٤
٢٤٠	خلفاء/٣ - خلائف ^(١) /٤	الخليفة	٥
٢٧٥	ذكور/٢ - ذكران/١	ذكر	٦
٣٤٥	سجود/٢ - سُجَّد	ساجد	٧
٣٧٠	أسوره/١ - أساور/٤	سوار	٨
٣٧٧	شداد/٣ - أشداء/١	شدید	٩
٣٨٩	شهود/٣ - أشهاد/٢	شاهد	١٠
٣٩٠	شهور/١ - أشهر/٦	شهر	١١
٣٩٨	شيعة/٥ - أشياع/٢	شيعة	١٢
٤٢١	ضعفاء/٤ - ضعاف/١	ضعفی	١٣
٤٤٣	عبد/٥ - عباد/١١٦	عبد	١٤
٥١٣	فجّار/٣ - فجرة/١	فاجر	١٥
٦١٢	كفار/١ - كفرة ^(٢) /٢١	كافر	١٦
٦٧٩	أموات/٥ - موتى/١٧	میت	١٧
٧٠١	نصب/٢ - أنصاب/١	نصیب ^(٣)	١٨
٧٠٨	نعم/١ - أنعم	نعمہ	١٩
٧١٣	نفوس/٢ - أنفس/١٥٣	نفس	٢٠

(١) ذكر الراغب أنَّ (خلفاء) جمع (خليف)، لكن (خليف) لا يستعمل لغةً فيها أظن، بل المستعمل هو (ال الخليفة) كما في أخواتها كالخليفة والعقيقة والنطيفة.

(٢) لكن في أحدها فسر بالزَّراع وهو الحديد (٥٧) الآية (٢٠)، فيخرج عن محل الكلام.

(٣) بمعنى الحجارة التي تنصب على الشيء.

وربما يظن مثل ذلك في موارد أخرى لا تصح بحسب الدقة، كما في (صحف وصحف) فإنَّ (صحف) جمع (صحيفة) و(صحف) جمع (صفحة) بمعنى (القصة).

الأمر الثالث: ملاحظات على كلام السائل.

ويلاحظ أنَّ كلام السائل لم يخل عن ملاحظات يحسن إلفات النظر إليها لإنارة الموضوع، وذلك لأنَّه سأله عن سُرِّ استعمال جموع تكسير مختلفة لمفردة واحدة في القرآن الكريم من الناحية البلاغية ممثلاً لذلك بأمثلة ثلاثة وهي: (أبرار) و(بررة) في جمع (بارّ) و(أشهاد وشهادء) في جمع (شاهد) و(أنعام وأنعم ونعم).

وهذه الملاحظات كما يلي:

الملاحظة الأولى: من حيث تحديد موضوع السؤال بـ (جموع تكسير مختلفة لمفرد واحد).

وهذا التحديد ينحل إلى تحديدين:

أ. كون الجموع كُلَّاً من قبيل جموع التكسير.

ب. كون الجموع جميعاً مستعملة في القرآن الكريم.

ولعل السائل لاحظ في التحديد الأول تأكيد السؤال في هذه الحالة، لأنَّه كلَّما كان أحد اللفظين أقرب إلى الآخر كان اختيار أحدهما على الآخر أحوج إلى تفسيره ماً إذا كانا متباuden. وعليه فَرَضَ كون الجمعين من نوع واحد - هو جمع تكسير - تحقيقاً لتقريب الكلمتين.

ويلاحظ بشأنه (أولاً): إنَّ هذا التقارب بين جموع التكسير تقارب لفظي محض من حيث عدم انكسار وزن الكلمة بجمعها، ولا تأثير لمثل ذلك في تشديد حاجة الظاهرة إلى التفسير، فكما يرد السؤال عن وجه اختيار (سجود وسجَّد) أو (شهاد وشهاد) أو

(كُفَّار وَكُفَّرَة) كذلِك يرد مثُله في اختيار (ساجدين وشاهدين وكافرين).
 (وثانيةً): إِنَّه لو قدر وجود فرق معنويٍّ بين نوعي الجمع لم يوجِب ذلك أيضًا خفة السؤال حول ذلك، لأنَّ السؤال إِنَّما اتَّجهَ على أساس وجود حكمَة في الانتقاء القرآني للمفردات على بديلياتها، ولا فرق فيه مع وجود فارق معنويٍّ طفيفٍ ومع عدم وجوده.
 وأمَّا التَّحْدِيدُ الثَّانِي - وهو استعمال الجموع في القرآن - فلعلَّه لاحظَ فيه أيضًا تأثيره في تأكيد السؤال، لأنَّ في استعمال الجموع في القرآن دلالة على بلوغها مستوى المفرد القرآني في الفصاحة، وهذا بخلاف ما لم يستعمل بعضها فيه فإنَّه يتحمل كون ذلك باعتبار عدم بلوغ الجمع المتروك إلى هذا المستوى.

وهذا أيضًا محلٌّ نظر؛ إذ من الممكن إِحراز بلوغ الجمع المتروك نفس المستوى بالذوق اللغوي العالي؛ إذ الفصاحة ليست حالة مجهلة في اللُّفْظ، بل هي مشهودة بحسب الذوق الأدبي.

وعليه، فلا فرق مهمٌّ هناك بين كون الجموع جميًعاً جموع تكسير أو جموع سلامٌة أو مختلفة، ولا بين كونها جميًعاً مستعملة في القرآن أو لا. ولكنَّا حدَّدنا موضوع الرسالة بذلك حافظة على اختصارها، على أنَّه نموذج يظهر بالبحث عنه الحال في الحالات المثلثة.

الملاحظة الثانية: من حيث تحديد جهة السؤال بـ(النَّاحِيَةُ الْبَلَاغِيَّةُ) لهذه الظاهرة.

فإنَّ هذا التَّحْدِيد يوحِي بأنَّه لا بدَّ من سرٍّ بلاغيٍّ لها، وهذا غير تامٍ.
 أمَّا أَوَّلًا فلِإِمْكَانِ أَنْ يكون السرُّ أو بعض السرِّ في ذلك جهة لغوَّية، وذلك باختلاف مدلَّيلِ الجموع: إِمَّا في نوع المعنى، بأنْ يكون بعضها أضيقَ معنىًّا من مفرده دون بعض، كما قيل في (الأَعْرَاب) أَنَّه يختصُّ بأهل الbadiyah دون مفرده وهو (العرب)، أو في استيعاب مراتب الجمع بناءً على انقسام جموع التكسير إلى قلة وكثرة كما هو

المعروف بين النّحاة، وسيأتي تفصيل ذلك.

وأمّا ثانياً فلأنَّه على تقدير عدم وجود سُرّ لغويٍّ لهذا الاختيار فالإمكان أنْ يكون هذا الاختيار على أساس تكافؤ الجموع وتساويها فاختير كُلَّ واحد منها في موضع أو موضع تفتناً، ولا يتعيَّن أنْ يكون ذلك على أساس تفاضلها في جهة لفظية أو معنوية كما سيأتي أيضاً إنْ شاء الله تعالى.

ولذلك حذفنا هذا التّحديد من موضوع الرّسالة.

اللحظة الثالثة: من حيث الأمثلة المذكورة.

أ. (أبرار) و(بررة) جمع (بار).

والصواب في هذا المثال أنَّ (أبرار) جمع (بَرْ) و(بررة) جمع (بَارِّ) كما صرَّح به جماعة من اللّغوين - على ما سيأتي^(١) - وإنْ ذهب بعضهم إلى عكس هذا القول كالرّاغب. وتوضيح ذلك: أنَّ الكلمة (بارِّ) وصف رباعي^(٢) على وزن (فاعل)، و(برَّ) اسم ثلاثي مضاعف.

وصيغة (فاعل) تُجمع على أوزان عدَّة من جملتها هيئة (فعَلَة) ككامل وكملة، وساحر وسَحَرَة، وكافر وكَفَرَة، وخازن وَخَزَنَة، وصاحب وَصَحَبَة، وجاهل وجَهَلَة، وفاجر

(١) في السبب الأوَّل من أسباب هذه الظاهرة ص: ٥٠.

(٢) إنَّما جرى هذا التعبير ونظائره في هذه الرّسالة على مذهب عامة اللّغوين من عدَّ الألف في نفسها حرفاً، وإنْ كان الصواب أنَّه مَدَّة على الحرف الذي يعُدُ قبلها على ما يشهد به الوجдан اللّغوي وقرائن أخرى، وما ذكروه من أنَّ ما قبلها مفتوح وهي ساكنة غير تامٍ بشهادة الوجدان اللّغوي، فإنَّه يدلُّ على عروض المدَّ على نفس الحرف السابق من غير فتحة عليه على ما يظهر بالتأمل، فالآلف حالة على الحرف في قبال السّكون والحرّكات الثلاثة، ولتوضيح ذلك محلٌ آخر.

وَفَجَرَةً، وَحَامِلٌ وَحَمَلَةً، وَكَاتِبٌ وَكَتَبَةً... إِلخ.

وَ(مِنْهَا): وزن (فُعَالٌ وَفُعْلٌ)، وَلِيُسَ من جملتها هيئة (أفعال) اللَّهُم إِلَّا نادراً كشاهد وأشهاد.

قال المحقق الرّضي في شرح الشّافية: (اعلم أَنَّ الغالب في فاعل الوصف (فُعل) كشَهَدَ وَغَيَّبَ وَنَزَّلَ وَقَوْمَ وَصَوْمَ... وَيَكْسِرُ أَيْضًا عَلَى فُعالٍ كَزَوْارٍ وَغُيَّابٍ، وَهُمَا أَصْلُ فِي جَمْعِ فَاعلِ الْوَصْفِ أَعْنِي فُعَالًا وَفَعَالًا، وَيَجِيءُ عَلَى (فَعَلَة) أَيْضًا كَثِيرًا، لَكِنْ لَا كَالْأَوَّلَيْنِ نَحْوَ (عَجَرَةٌ وَفَسَقَةٌ وَكَمَرَةٌ وَبَرَّةٌ)^(١) وَخَوَّةٌ وَحَوَّةٌ...^(٢)).

وَأَمَّا (فعل) المضاعف فهو يُجمع على (أفعال)، فإنَّ (أفعال) تأتي جمِيعاً لِلكلمات التّلّاثيّة^(٣) كثوب وأثواب، وقول وأقوال.. ولا تأتي في الكلمات الرباعيّة إلَّا ندرةً وشذوذًا. ومن جملة أنواع الكلمات التّلّاثيّة التي يُجمع عليها المضاعف كـ (سرّ وأسرار، ومدّ وأمداد، ومنّ وأمنان، وسنّ وأسنان، وجَدّ وأجداد، وربّ وأرباب، ولفّ وألفاف بل ذكر المحقق الرّضي في شرح الشّافية: أَنَّه لَمْ يَأْتِ فِي قَلْهَةِ المضاعفِ وَلَا كثُرْتَهَا إلَّا أفعال كأمداد وأمنان وأباب)^(٤) فهو يختصُّ بِهذا الباب.

وَعَلَيْهِ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونُ (بررة) كأخواتها التي هي على وزن (فَعَلَة) جمعاً لـ (فاعل) وهو لفظ (بار)، وـ (أبرار) كأخواتها التي هي على وزن (أفعال) جمعاً لـ (فعل) وهو كلمة (برّ).

(١) الملحوظ: أَنَّه صَرَحَ بِكُونِ (بَرَّة) جَمْعَ (بَارِ).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ١٥٦. (ط. بيروت. ١٩٧٥). ط الحجر ص ١٠٧.

(٣) قالوا: إلَّا فِيمَا كَانَ عَلَى وزن (فَعل) بفتح الفاء وَكَانَ صَحِيحُ الْعَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ مَضَاعِفًا فَإِنَّه يُجْمِعُ فِيهَا قَالُوا عَلَى وزن (أَفعَل) كَكَلْبٍ وَأَكْلُبٍ.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٩٧. (ط. بيروت. ١٩٧٥). و (ط الحجر ص: ٩٦).

وستأتي مناقشة من ذهب إلى عكس ذلك إن شاء الله تعالى.

وعلى ما ذكرنا يختلف مفرد الجمعين فلا يندرج استعمالها تحت هذه الظاهرة.

ب. (شهود، أشهاد، شهادة) جمع (شاهد).

والصواب أنَّ (شهادة) جمع (شهيد) كما نصَّ عليه اللُّغويون من غير خلاف^(١) وتقتضيه المقاييس الصرافية، فإنَّ هيئة (فعلاء) ترد قياساً جماعاً للفعال بمعنى (فاعل) - لا لنفس صيغة (فاعل) - ككريم وكرماء، وشريف وشرفاء، وحليم وحلماء، وعليم وعلماء، ورحيم ورحماء.

وأمَّا (شهود وأشهاد) فللغوين فيهما قولان^(٢):

الأول: إنَّها جمع (شهيد).

والآخر: إنَّها جمع (شاهد).

وسَرِّ الخلاف: أنَّ (فعول وأفعال) يرددان جماعاً لكل من (فعل) و(أفعال)، وقد استعمل كل منهما في هذه المادة.

وأمَّا ما قيل من (أنَّ الشَّهَدَاء اسم للجمع عند سيبويه، وجمع عند الأخفش) - حكاه في لسان العرب - فكأنَّه سهو، وصوابه: (الشَّهَدُونْ) كما في اللسان^(٣)، فإنَّ الخلاف بين العلَمَيْن في صيغة (فعل) كـ(ركب وصاحب) لا في صيغة (فعلاء) كما هو معروف.

ج. (أنعام وأنعم ونعم).

والصواب: أنَّه إنَّ كان غرض السائل أنَّ مفردها (نعمَة) فلا يصح ذكر (أنعام)؛

(١) لاحظ لسان العرب: ٢٤٠ / ٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) لسان العرب: ٢٣٩ / ٣ قال: (والشَّهَدُونْ: اسم للجمع عند سيبويه، وقال الأخفش: هو جمع).

لأنَّه جمع (نعم) بمعنى الأبل أو ما يعم البقر والغنم. وإنْ كان غرضه أنَّ مفردتها (نعم) نفسه، فمن المعلوم أنَّ (نعم) و(نعم) بكسر النُّون جمعان لـ(نعم).

وأمَّا ما قيل من أنَّ (النعم والنُّعم) هما من المشتركات ولا تختص بالإبل فيكونان جمعاً للنُّعمة، كما يكونان جمعاً للنعم فيما يظهره فليس بتام، بل هما ذوا معنى واحد جمعاً للنُّعمة. نعم، النُّعمة أعمَّ من النُّعم بمعنى الإبل.

وبهذا تتم المقدمة التي أردنا ذكرها، فلتتحدث في أصل الموضوع حول أسباب هذه الظَّاهرة.

تفسير هذه الظَّاهرة وذكر أسبابها.

إنَّ هذه الظَّاهرة أسباباً عديدة نذكرها تباعاً، وقد ينطبق أكثر من سبب في مورد واحد فيتكرر ذكره في تلك الأسباب بهذا الاعتبار^(١).

السبب الأول: تكافؤ الألفاظ معنىً ولفظاً.

قد يُظِنَّ أنَّ اختيار أحد اللفظين المؤذين للمعنى على الآخر في القرآن الكريم لا بدَّ أنْ يبني على امتياز له على الآخر في جهة لغوَّية أو بلاغيَّة لفظاً أو معنىً، وقد يظهر هذا الانطباع من كلمات كثير من علماء البلاغة حيث يتعرّضون لبيان وجه اختيار أحد

(١) نظير (عبد وعبيد) فقد ورد ذكره في السبب الثاني وهو (اختلاف الجمدين في نوع المعنى مع اتحاد معنى المفرد)، وورد ذكرهما أيضاً في السبب الرابع وهو (اختلاف معنى الجمدين من جهة اختلاف معنى مفردتهما بالدقَّة)، وورد ذكرهما كذلك في السبب السادس وهو (أروعيَّة بعض الجموع من بعض من حيث جمالها الذَّاتي)، وورد ذكرهما أيضاً في السبب السابع وهو (أولويَّة بعض الجمع من بعض في آخر الجملة لتحقيق سجع، أو موازنة ونحو ذلك)، وهكذا الحال في مفردات أخرى.

اللّفظين على الآخر كالزّخسري في الكشاف وغيره، وقد جرى عليه السّائل كما تقدّم. ولكن الصحيح أنَّ تكافؤ اللّفظين من النّواحي اللّفظيّة والمعنويّة يصلح أساساً لانتخاب أحدّهما خاصةً، مع اختيار الآخر في موضع آخر تفتّناً أو بدون ذلك، إذ لا محض للمتكلّم في هذه الحالة عن اختيار أحدّهما، ومن ذلك يظهر أنَّ مجرّد اختيار الكلمة ما في موضع من القرآن لا يعني بالضرورة وجود مرّجح لها على بديلاً لها. ولا يخفى أنَّ لا يمكن للإنسان أنْ ينفي وجود أيّة مزيّة بلاغيّة للّفظ المختار على غيره بمجرّد عدم الاطلاع عليه عادة؛ لأنَّ هناك نواحاً بلاغيّة منوطة بالذوق البالغ في الدقة والصفاء مما لا يملّكه إلّا ثلّة قليلة من أبناء اللغة العربية.

نعم، لا يصلح تفسير اختيار أحد اللّفظين على الآخر بالتكافؤ في عدّة حالات: وهي (الالتزام) و(التخصيص) و(العدول)، وقد مرّ شرحاً في الفصل الأوّل.

● من أمثلة هذه الحالة:

ولعلَّ من أمثلة تكافؤ اللّفظين هو:

١) اختيار الكلمة (اللائي) في جمع (الّتي) على (اللائي) وبالعكس في عدّة مواضع نذكرها ليتّضح للباحث قرب ملابسات استعمالها أحياناً ويتسنى له التّأمل فيها.

(اللائي):

١. «وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ الْلَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتٍ كُمْ»^(١).

٢. «إِنْ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا الْلَّائِي وَلَدُوهُمْ»^(٢).

(١) الأحزاب: ٤.

(٢) المجادلة: ٢.

٣. ﴿وَاللَّاتِي يَسْنَنَ مِنْ الْجِيْشِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبَّتُمْ﴾^(١).

٤. ﴿فَعِدْتُمْ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنْ﴾^(٢).

(اللاتي):

١. ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٣).

٢. ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الْلَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الرَّضَاعَةِ﴾^(٤).

٣. ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّاتُكُمُ الْلَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(٥).

٤. ﴿مِنْ نِسَائِكُمُ الْلَّاتِي دَخَلْتُمْ بَيْنَ﴾^(٦).

٥. ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ﴾^(٧).

٦. ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الْلَّاتِي لَا تُؤْتُوا هُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾^(٨).

٧. ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الْلَّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾^(٩).

٨. ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الْلَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾^(١٠).

(١) الطلاق: ٤.

(٢) الطلاق: ٤.

(٣) النساء: ١٥.

(٤) النساء: ٢٣.

(٥) النساء: ٢٣.

(٦) النساء: ٢٣.

(٧) النساء: ٣٤.

(٨) النساء: ١٢٧.

(٩) يوسف: ٥٠.

(١٠) النور: ٦٠.

٩. ﴿إِنَّا أَخْلَقْنَا لَكُمْ أَزْوَاجَكُمُ الَّتِي آتَيْتُمْ أُجُورَهُنَّ﴾^(١).

١٠. ﴿وَبَنَاتِ حَالِكَ وَبَنَاتِ حَالَاتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾^(٢).

(٢) اختيار الكلمة (خلفاء) في جمع (الخليفة) على (خلائف) وبالعكس في موضع نذكرها لنفس النكتة.

(خلفاء):

١. ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾^(٣).

٢. ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَتَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^(٤).

٣. ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٥).

٤. ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾^(٦).

(خلفاء):

١. ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمٍ نُوحٍ﴾^(٧).

٢. ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَّبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٨).

(١) الأحزاب: ٥٠.

(٢) الأحزاب: ٥٠.

(٣) الأنعام: ١٦٥.

(٤) يونس: ١٤.

(٥) يونس: ٧٣.

(٦) فاطر: ٣٩.

(٧) الأعراف: ٦٩.

(٨) الأعراف: ٧٤.

٣. «أَمَنْ يُحِبُّ الْمُصْطَرَ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْسِفُ السُّوَءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ»^(١).

وتشابه بل تماثل الملابسات في الطائفتين ظاهر.

السبب الثاني: اختلاف الجمعين في نوع المعنى مع اتحاد معنى المفرد.

إنَّ هيئة الجمع وإنْ لم تقتضِ إِلَّا الدلالة على تعدد معنى مفرده إِلَّا أَنَّه قد يطرأ عليه بالاستعمالات تغيير دلالي، ولذلك أمثلة متعددة في اللُّغَة..

منها: الفرق بين الأَعْرَاب والعرب، فإنَّ الأوَّل جمع الثانِي على الصَّحِيحِ، ولكنَّهما مختلفان معنِّيًّا، ففي اللِّسان (فَمَنْ نَزَلَ الْبَادِيَّةُ، أَوْ جَاؤَ الرَّبِيعَ وَاسْتَوْطَنَ الْمُدُنَ وَالْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا بِإِنْتِوائِهِمْ: فَهُمْ أَعْرَابٌ، وَمَنْ نَزَلَ بِلَادَ الرِّيفِ وَاسْتَوْطَنَ الْمُدُنَ وَالْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا مَنْ يَسْتَمِي إِلَى الْعَرَبِ: فَهُمْ عَرَبٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فُصَحَّاءَ. وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قَاتَلَ الْأَعْرَابُ أَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا»^(٢) فهؤلاء قوم من بوادي العرب قدموا على النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) المدينة طمعًا في الصَّدَقات لا رغبةً في الإسلام فسَمِّاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَعْرَابُ وَمُثِلُّهُمُ الَّذِينَ ذُكِرُوهُمُ اللَّهُ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ، فَقَالَ: «الْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفْرًا وَنِفَاقًا»^(٣) الْآيَةُ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالَّذِي لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْأَعْرَابِ وَالْعَرَبِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ، رِبَّاهَا تَحَامِلُ عَلَى الْعَرَبِ بِمَا يَتَأَوَّلُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ لَا يَمْيِيزُ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْأَعْرَابِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَعْرَابٌ، إِنَّمَا هُمْ عَرَبٌ لَا هُمْ اسْتَوْطَنُوا الْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ، وَسَكَنُوا الْمُدُنَ، وَسَوَاءَ مِنْهُمْ النَّاسَى بِالْبَدْوِ ثُمَّ اسْتَوْطَنَ

(١) النَّمْل: ٦٢.

(٢) الحجرات: ١٤.

(٣) التَّوْبَة: ٩٧.

القرى والناسىء بمكة ثم هاجر إلى المدينة، فإن لحقت طائفة منهم بأهل البدو بعد هجرتهم، واقتَنُوا نعماً، ورَعُوا مساقطَ الغَيْث بعد ما كانوا حاضرَةً أو مهاجِرَةً، قيل: قد تعرَبوا أي صاروا أعراباً، بعد ما كانوا عرباً. وفي الحديث: تمثَّل في خطيبه مهاجِرٌ ليس بآعرابٍ، جعل المهاجر ضد الآعراب..^(١)

وربما ادعى بعض اللغويين أنَّ الأعراب مفرده (الأعرابي) وليس (العرب) بملأحظة الفارق المذكور، وهو غير متوجه، إذ لا استبعاد في حصول الفرق بالتطور، والأعرابي نسبة إلى الأعراب وليس مفرده لفظاً كما نسب إلى الصحابة فقيل (صحابي) والجمع إذا أصبح رمزاً لقوم خاصين صار بمثابة اسم الجماعة وصحت النسبة إليه بلفظه كما في (أنصار) و(أنصاري).

(ومنها): بيوتات وأبابيت، وهما فيما قيل جمع (بيوت) و(أبيات) اللذين هما جمع (بيت).

وقد قيل باختصاص الأوَلين بالأشراف^(٢) مع أنَّ مفردهما ومفرده عام. (ومنها): حكَام في جمع (حاكم)، فإنَّها ترد بمعنى القضاة بين الناس -في وجهه- ولكن (حاكم) مطلق مَنْ حَكَم بشيء، ويجمع على (حاكمين) بهذا المعنى. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَئِنْكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوْا إِلَيَّ الْحَكَام﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿رَبُّ إِنَّ أَنْبِيَاءَ مِنْ أَهْلِيٍّ وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحُقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٤).

(١) لسان العرب: ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧.

(٢) حكاية في المنجد: ٢٤٩.

(٣) البقرة: ١٨٨.

(٤) هود: ٤٥.

وربّما وجّه ذلك في كلام بعض اللغويين بأنَّ الحاكم معنٍ أخصٌ وهو القاضي فيجمع على الحكَّام بهذا المعنى. ولا يبعد ذلك، ولكنَّ الغرض من ذكر هذه الأمثلة الاستئناس لأصل الفكرة فحسب.

● من أمثلة هذه الحالة..

ولعلَّ من أمثلة هذه الحالة هو:

١) عباد وعبيد في جمع (عبد) فِي الْأَوَّل يطلق على العباد العابدين أو المخلصين منهم، ويطلق أيضًا على مطلق النّاس بعنایة مملوکيّتهم لله تعالى فيساوق العبيد. فالعباد بالإطلاق الأوَّل أخصٌ من العبد والعبد، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(١)، أو ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْسُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُونَآ وَإِذَا خَاطَبُهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(٢) وَالَّذِينَ يَبْيَثُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَاماً﴿^(٣)﴾. ولو قيل مكانه (العبد) لم يعط نفس المعنى كما هو ظاهر، وهذا يدلُّ على أنَّ استفادة معنى العبادة لم يكن بمجرد الإضافة.

ومن العباد بالإطلاق الثاني - وهو الأكثر - : ﴿وَقَالَ لَأَنَّجِدَنَّ مِنْ عِبَادِكَ تَصِيبَا مَفْرُوضًا﴾^(٤)، ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٥)، ﴿أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾^(٦)، ﴿أَنَّ أَدْوَا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ

(١) الإسراء: ٦٥.

(٢) الفرقان: ٦٣ - ٦٤.

(٣) النساء: ١١٨.

(٤) المائدة: ١١٨.

(٥) الفرقان: ١٧.

رسُولُ أَمِينٍ^(١).

ومن إطلاق العبيد: **﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْنِيْكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾**^(٢).

وقد تنبأ إلى هذا الفرق الراغب في المفردات فقال: (وجمع العبد الذي هو مسترق عبيد، وقيل عبداً، وجع العبد الذي هو العابد عباد، فالعبيد إذا أضيف إلى الله أعم من العباد، وهذا قال: **﴿وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾** فنبأ أنه لا يظلم من يختص بعبادته ومن انتسب إلى غيره من الذين تسموا بعد الشّمس عبد اللّات ونحو ذلك)^(٣).

ولكن هنا ملاحظتان:

الأُولى: أنه لم يتتبه إلى الإطلاق الثاني لـ(عبد) الذي يساوق العبيد وبني عليه تعين استعمال (العبيد) في مورد إرادة الأعم، بل عليه يتضح وجه استعمال (عبد) في سائر مواطن استعماله، فإنه يكون بعنایة تفہیم الدلالة على العبادة، لكنه غير تام. وعليه فورود (عبد) بمعنى العابدين إنما يوجه اختياره في خصوص مواطن إرادة الدلالة على العبادة واستعماله في غير ذلك فيستند إلى بعض الأسباب الآتية كجهاله اللفظي، وإنما وجه استعمال العبيد في الآية ونحوها فهو مراعاة السّجع.

والأخري: أنه جعل للعباد المضمن لمعنى العبادة مفرداً، ولو تم هذا الخرج عن هذا السبب واندرج في السبب الرابع الآتي، لأنّه يتعدد مفرد الجمعين بالدقة معنى، وإنما البحث في وجه استعمال جموع متعددة مع وحدة مفردتها بحسب المعنى، ولكنني لا

(١) الدّخان: ١٨.

(٢) آل عمران: ١٨٢.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٣٣١.

أحسّ بوجود هذا المعنى لمفردته^(١). وقد يؤيّد ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ﴾^(٢)، فإنَّ جملة (مِنْ عِبَادِنَا) مستغنى عنها لو استفید معنى العبادة من المثني (عَبْدَيْنِ) لإمكان أنْ يقول (عبدين لنا) كما في قوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَئِيْكُمْ شَدِيدٌ﴾^(٣)، إِلَّا أنْ يدعى ثقل هذا التّركيب مع التّثنية والمفرد ونظير الآية قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾^(٤).

فإنْ قيل: إنَّه إذا أريد بقوله (من عبادنا) تمثيل صفة العبادة استغنى عن قوله: (صالِحِينَ)^(٥).

قيل: إنَّ الشّهادة بالصلاح من الله تعالى أرفع من مجرد العبادة ولذا تكرر توصيف الأنبياء به أو ذكر مسألهـم الله تعالى أنْ يجعلهم من الصالحين، قال تعالى عن يحيى:

(١) وقد يحتاج لذلك بأنَّه المنساق من مثل قوله: ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا أَيُوبَ﴾. (سورة ص: ٤١)، ﴿فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا يَجْنُونُ وَأَزْدُجْرَ﴾. (القمر: ٩)، ونحوه مما أضيف فيه إلى الضمير الرّاجع إليه تعالى هو العبد العابد، ولو كان منشأ ذلك هو الإضافة لاستغنى هذا المعنى من عيده أيضاً في حالة الإضافة.

(٢) التّحرير: ١٠.

(٣) الإسراء: ٥.

(٤) الكهف: ٦٥.

(٥) للزمخري في الكشاف (٤/٥٧٢. ط. بيروت. ١٤٠٧هـ) في الآية وجه آخر حيث قال: (فإنْ قلت: ما فائدة قوله ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾؟ قلت: مَا كان مبني التّمثيل على وجود الصلاح في الإنسان كائناً مَنْ كان، وأنَّه وحده هو الذي يبلغ به الفوز وينال ما عند الله، قال: ﴿عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ﴾، فذكر النبيين المشهورين العلمين بأئمّتها عبادان لم يكونا إِلَّا كسائر عبادنا، من غير تفاوت بينهما وبينهم إِلَّا بالصلاح وحده إظهاراً وإبانته، لأنَّ عبداً من العباد لا يرجح عنده إِلَّا بالصلاح لا غير، وأنَّ ما سواه مما يرجح به الناس عند الناس ليس بسبب للرجحان عنده).

﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١)، وعن عيسى: ﴿وَيَكْلُمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢). وقال عن جملة من أنبيائه: ﴿وَزَكَرِيَا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣). وعن يوسف: ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَالْجَنْبِي بِالصَّالِحِينَ﴾^(٤). وعن إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾^(٥). وعن يونس: ﴿فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٦). وعن إسحاق: ﴿وَبَشَّرَنَاهُ بِإِنْسَحَقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٧). وعن سليمان: ﴿وَأَذْخَلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ﴾^(٨). وقال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾^(٩) إلى غيرها من الآيات^(١٠).

٢) اختيار (شداد) على (أشداء) في مقام التعبير عن الشدة الطبيعية، فإنَّ الذي أراه بحسب الوجdan اللغوي أنَّ (أشداء) يختص بالشدة المتعمدة كشدة الإنسان المؤمن على الكافر ولا يطلق على الشدة الطبيعية، فلا يقال (سنة شديدة وسنين أشداء)، أو (سود شديد) و(ألوان أشداء)، أو (كلمات أشداء). وشدد يعم الأمرين قال تعالى:

(١) آل عمران: ٣٩.

(٢) آل عمران: ٤٦.

(٣) الأنعام: ٨٥.

(٤) يوسف: ١٠١.

(٥) الشّعراء: ٨٣.

(٦) القلم: ٥٠.

(٧) الصّافات: ١١٢.

(٨) النّمل: ١٩.

(٩) العنكبوت: ٩.

(١٠) لاحظ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٤١١.

﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يُأْكُلُنَّ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾^(١)، و﴿وَبَيْنَنَا فَوْقُكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾^(٢) و﴿مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَاد﴾^(٣) وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٤). لم نجد من نبي على هذا الفرق من اللغويين.

(٣) اختيار (إخوان) على (إخوان) في مقام التعبير عن الإخوة النسبية حيث اعترف اللغويون - كما سيأتي في السبب الخامس - بأنه لم يستعمل في مقام التعبير عن علاقة الصداقة ونحوها. ويساعد على ذلك تتبع الاستعمالات، ولا شك أن الالتزام بعدم الاستعمال ينعكس على اللّفظ فيوجب نحو اختصاص دلالي له بذلك وإن كان يظهر من بعض الكلمات اللغوية ادعاء أنه مجرد عدم استعمال.

فإن قيل: إن معنى الإخوة حقيقة ليس إلا الإخوة النسبية فإطلاقها فيسائر العلاقة الحميمة مجاز وتنزيل، ولا فرق في ذلك بين (إخوان) و(إخوان)، ومعه يتعمّن أن يكون عدم استعمال (إخوان) في التعبير عن سائر العلاقة مجرد التزام خارجي لا يرتبط بمدلول اللّفظ.

قلنا: فيه نظر، بل قد يكون استعمال (إخوان) في سائر العلاقة قد صار حقيقة بالتطور فصار معناه أعم من الإخوة الحقيقة والتنزيلية، ولذلك كان قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَوْهُ فَأَصْلِحُوهُا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾^(٥) أبلغ دلالة على عمّق علاقة الإيمان وكونها بمثابة علاقة

(١) يوسف: ٤٨.

(٢) النّبأ: ١٢.

(٣) التّحرير: ٦.

(٤) الفتح: ٢٩.

(٥) الحجرات: ١٠.

الإخوة، ولو قيل (إخوان) لم يدلّ على ذلك. (لاحظ ما يأتي في السبب الخامس).

٤) اختيار نفوس وأنفس في جمع (نفس)، فإنَّ النَّفْس تستعمل تارة: لمجرد الدلالة على الذَّات كقولك (أعلم ما في نفسك). وأخرى: في مقام التَّركيز عليه كقولك (جاء زيد نفسه إلى البيت).

وقد أشار إلى هذا الفرق بعض اللغويين ففي اللسان: (قال أبو إسحاق: النَّفْس في كلام العرب يجري على ضربين: أحدهما: قولك خَرَجْتْ نَفْسُ فلان أَيْ رُوحُه، وفي نفس فلان أَنْ يفعل كذا وكذا، أَيْ في رُوِعِه، والضَّرْب الآخر: مَعْنَى النَّفْس فيه مَعْنَى جُمْلَة الشَّيْء وحقيقته، تقول: قتل فلان نَفْسَه وأهلك نفسه، أَيْ أَوْقَع الإِهْلَاك بذاته كلهَا وحقيقته)^(١).

وقد يقال: إنَّ هذين ليسا معنيين مستقلين لها فتكون الكلمة مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً، بل معناه هو الذَّات دائماً، ولكن قد تستعمل في مقام التَّركيز عليه كسائر الألفاظ المستعملة في التَّوكيد اللفظي المذكورة في باب التَّأكيد - في علم العربية - ك(عين، وكل، وجميع، وعامة..).

وأَمَّا (نفوس) و(أنفس) فالذَّي أراه - بحسب الوجдан اللغوي - أنَّ (النَّفْس) تستعمل في مقام التَّعبير عن مجرد الذَّات فلا يصحُّ أنْ يقال: (جاء القوم نفوسهم) بل يقال (أنفسهم).

وأَمَّا (أنفس) فهي تستعمل في كلا المقامين: الدلالة على الذَّات والتركيز عليه. وعليه فيتعين اختيار (أنفس) على (نفوس) في مقام إرادة التركيز على الذَّات بصيغة الجمع.

نعم، صرّح بخلاف ما ذكرناه أبو إسحاق (المازني) في آخر كلامه السابق حيث قال: (والجمع من كُلِّ ذلك: أنفس ونفوس). ولكن لا يبعد أَنَّه جرى على القاعدة في مساواة معنى الجمع لمعنى المفرد.

ويؤيد ما ذكرنا أَنَّ النّحَاة في ذكر الفاظ التّوكيد اللّفظي في باب التّوابع لم يذكروا إلّا (أنفس) رغم أَنَّه يظهر منهم كونهم في مقام حصر تلك الألفاظ.

قال ابن الحاجب في الكافية (و - التّوكيد - المعنوي بـألفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتن وأبتاع وأبصع فالأَوَّلان يعْمَان باختلاف صيغتها وضميرهما تقول: نفسه ونفسها وأنفسهما وأنفسهم وأنفسهن).

ولم يستدرك عليه الرّضي في شرحها^(١).

وقال ابن مالك في الألغية:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا	مع ضمير طابق المؤكدا
واجتمعهما بأفعال إنْ تكن متبعاً	ما ليس واحداً تكن متبعاً ^(٢)

وإِنْ كان هذا الحصر غير صحيح بالنسبة إلى (عين) فإِنَّه يجمع بمعنى نفس الشيء على أعيان قطعاً، بل أنكر بعض اللّغوين جمعه على عيون وأعين بالمعنى المذكور ففي اللّسان: (وعيْنُ الشيء: نفسه وشخصه وأصله، والجمع أَعْيَان... ويقال: هو هو عيناً، وهو هو بعينه، وهذه أَعْيَانُ دراهِمك ودراهِمك بـأعْيَانِها، عن اللّحياني، ولا يقال فيها أَعْيَنُ ولا عيُون). ويقال: لا أَقبل إِلا درهمي بعينه، وهؤلاء إخوتكم بأعْيَانِهم، ولا يقال

(١) لاحظ شرح الرّضي على الكافية: ٢ / ٣٦٣. (ط. طهران. ١٩٧٥)، ط. الحجر ص ١٤٣.

(٢) قال ابن عقيل في شرحها (٢ / ٢٠٧): (ثم إنْ كان المؤكّد بهما - عين ونفس - جمعتها على مثال أفعال فنقول: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما... الخ).

فيه بأعينهم ولا عيونهم^(١).

ولكنْ فيها ذكره من عدم استعمال (أعين) بهذا المعنى نظر. نعم، الظاهر عدم جمعه على عيون.

ويؤكد ما ذكرناه تبع الاستعمالات اللغوية لكلمتين (نفوس) و(أنفس) في القرآن الكريم ونهج البلاغة وغيرهما.

١. فالنفوس إنّما استعملت في مقام التعبير عن الذّات من غير تركيز، قال تعالى: «وَإِذَا النُّفُوسُ رُوَجْتُ»^(٢) و «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ»^(٣)، ولم تستعمل في القرآن في غير هاتين الآيتين، وفي نهج البلاغة استعملت في خمسة عشر موضعًا كلّها في ذاك المعنى: (ونستعينه على هذه النفوس البطاء عَمّا أمرت به)^(٤)، (أَيّهَا النّفوس المختلفة والقلوب المتشتّتة)^(٥)، (شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وسَخَّتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ)^(٦)، (فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وسَخَّتْ عَنْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ آخَرِينَ)^(٧)، ومن ذلك أيضًا: (فارجموا نفوسكم فإنّكم قد جربتموها)^(٨).

(١) لسان العرب: ١٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢) التّوكير: ٧.

(٣) الإسراء: ٢٥.

(٤) نهج البلاغة: خطبة: ١١٤.

(٥) المصدر السابق: خطبة: ١٣١.

(٦) المصدر السابق: خطبة: ١٦٢.

(٧) المصدر السابق: كتاب: ٤٥.

(٨) المصدر السابق: خطبة: ١٨٣.

٢. والأنفس استعمل على وجهين:

أ. فتارة في مورد التّعبير عن الذّات من غير تركيز عليه كالنفوس، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١)، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنفُسُهُمْ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾^(٣)، ﴿أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغُبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٤)، ﴿وَجَاهُدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًا﴾^(٥)، ﴿أَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوا كَيْرًا﴾^(٦) إلى غير ذلك.

ب. وأخرى في مورد التّعبير عن الذّات مع التركيز عليها وهو الغالب، كقوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٧)، وغيره ﴿قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنفُسِنَا﴾^(٨)، و﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمَنَا أَنفُسَنَا﴾^(٩)، ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾^(١٠).

(١) التّوبّة: ٢٠.

(٢) التّوبّة: ٥٥.

(٣) التّوبّة: ١١١.

(٤) التّوبّة: ١٢٠.

(٥) النّمل: ١٤.

(٦) الفرقان: ٢١.

(٧) البقرة: ٥٧.

(٨) الأنعام: ١٣٠.

(٩) الأعراف: ٢٣.

(١٠) آل عمران: ٦٩.

هذا، ولكنَّ الأَظْهَرُ أَنَّ مفرد (نفوس) و(أنفس) مختلف بحسب المعنى؛ لأنَّ نفس ليس بمعنى الذَّاتِ بل يرد (تارة) بمعنى (روح) فيقال (خرجت نفسه)، إِذْ لا معنى لأنَّ يقال: (خرج ذاته). (وآخرى): بمعنى ذات الشَّيءِ، والتركيز خارج عن مدلوله اللفظي وإنَّما يستفاد باقتضاء المقام كما في غيره من ألفاظ التَّأكيد كـ(كلا) وـ(كلتا) كما أشار إليه بعض اللُّغويين في كلامه المتقدَّم. وعليه فيندرج في السبب الرابع الآتي من اختلاف الجماعين في معنى المفرد (بالدقة).

السبب الثالث: اختلاف الجماعين في الدلالة على مراتب الجمع، تكون أحدهما جمع قلة والأخر جمع كثرة.

بناءً على القاعدة النحوية المعروفة^(١) في تقسيم الجموع إلى أقسام ثلاثة: قلة وكثرة ومشترك بينهما، فجمع القلة ما يدل على إرادة الثلاثة إلى العشرة، وجع الكثرة ما يدل على إرادة العشرة فما فوق، والمشترك بينهما ما يدل على إرادة الثلاثة فما فوق. وقد عُدَّ الجمع السالم مشتركاً بين القسمين، وفُصِّلت جموع التكسير إلى قسمين: قلة وكثرة.

وذكر أنَّ جمع القلة هو أربعة أوزان، وهي: وزن (أفعال) وـ(أ فعلة) وـ(أ فعل) وـ(ف فعلة)، وما عداها فجموع الكثرة، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر تجوِّزاً. وجموع القلة في الأمثلة السابقة (آلاف) وـ(إخوة) وـ(أسورة) وـ(أشهاد) وـ(أشهر) وـ(أشياء) وـ(أموات) وـ(أنصاب) وـ(أنفس) فهي تمثل أحد الجماعين في عشرة

(١) وربما يقال باتفاق النحاة عليها. لكن ذلك بحاجة إلى التأكيد من مدى عمقها في تاريخ النحو العربي وذكرها من قبل قدماء النحاة.

من الأمثلة العشرين السابقة، والباقي هي جموع كثرة. كما أنَّ كلمة (أبرار) و(أنعام) مَا ذكره السَّائل جمع قَلَّة، والباقي كـ(بررة) وـ(شهداء) جمع كثرة.

فعلى هذه القاعدة: قد يبرر اختيار بعض جموع الكلمة على بعض في الأمثلة العشرة بالفارق المعنوي بينها فإنْ كان معنى الجمع مِراداً - بأنْ أُريد القلة بجمع القلة والكثرة بجمع الكثرة - فتكون نكتة اختيار بعضها المعين لغوية، وإنْ لم يرد معنى الجمع - بأنْ استُعمل جمع القلة في موضع إرادة الكثرة أو العكس - كانت نكتة هذا الاختيار نكتة بلاغية حيث يكون هذا الاستعمال مجازياً، والمجاز يزيد الكلام رونقاً وجمالاً.

ويلاحظ أنَّ هذا هو الفارق الوحيد الذي اطلعنا عليه بين معاني الجموع في كلمات علماء اللُّغة وإنْ كان هناك جمُّعٌ منهم ينكرون ظاهرة التَّرَادُف في لغة واحدة مما يتضمن تفريقيهم بين الجموع المتعددة لمفرد واحد - فيما لم تختلف في القلة والكثرة - لأنَّ إنكارهم لها يشمل الم هيئات العامة كما يشمل الموارد، بل الم هيئات أولى بذلك وفق انطباعهم من كون وضع عدَّة ألفاظ لمعنى مخالفًا للحكمة؛ لأنَّها تولد كلمات متراوفة كثيرة، إلَّا أنَّا لم نعثر على تفسير لهم للفرق بين مثل هذه الجموع بما لاحظناه من كتبهم، ككتاب الفروق لأبي هلال العسكري، وكذا بما اطلعنا عليه في مطاوي الكتب اللغوية، ولعل الباحث يجد بعض ما يُشير إلى ذلك بالتَّبع الزَّائد إنْ لم يكونوا قد غفلوا عن هذه النَّاحية من ظاهرة التَّرَادُف التي هي من أهم نواحيها.

ولكن في أصل تمامية تلك القاعدة، ثُمَّ في صلاحيتها لتفسير هذه الظاهرة من النَّاحية اللغوية والبلاغية نظر ومناقشة.

• إنكار انقسام الجمع إلى قلة وكثرة.

النّاحية الأولى - وهي فيما يتعلّق بأصل القاعدة : الصحيح أنَّ أوزان الجموع جميعاً إنما تعبّر عن معنى الاجتماع أو الاجتماع الثلاثي فما فوق^(١) فحسب، ولا دلالة لشيء منها على التّحديد المذكور على ما يقضي به الوجdan اللّغوي، إذ لا ينساق من شيء منها مفهوم العشرة كي تدلّ على كونها نهاية للجمع أو بداية له كما هو ظاهر.

ولذلك لا نجد في إطلاق ما يسمّى بجمع القلة على أكثر من عشرة، أو ما يسمّى بجمع الكثرة على أقلّ منها أية عنایة، مع أنَّ إطلاق الكلمة على غير معناها بحاجة إلى عنایة محسوسة، من قبيل إطلاق الشّمس على الوجه الحسن، أو الأسد على الرجل الشّجاع وغير ذلك.

ويؤكّد ذلك أمور:

الأمر الأوّل: إنَّه لو صحَّ ذلك لم يجز استعمال جمع القلة في أكثر من عشرة، ولا جمع الكثرة في أقلّ منها - ولو تجوّزاً - مع أنَّه لا شكَّ في صحة استعمالها كذلك، كما هو واقع بكثرة في الاستعمالات القرآنية وغيرها، وقد اعترف به النّحاة صريحاً.

والوجه في ذلك: أنَّ صحة التّجوّز مبني على وجود علاقة مصحّحة للمجاز، وليس هناك شيء من العلائق المذكورة في علم البلاغة في المورد، مع عدم صحة أكثرها

(١) على خلاف في أنَّ أقلَّ الجمع اثنان أو ثلاثة، والأظهر عندي أنَّ أقلَّه الاثنان كما استعمل فيه في القرآن الكريم وغيره كثيراً، فهيئة الجمع لا تدلّ في نفسها إلا على معنى الاجتماع، ولكن لما اختصت الشّنية بصيغة - ولعلَّ هذا الاختصاص كان ظاهرة طارئة في اللغة ظاهرة التّأنيث - كان المنساق من الجمع ما فوقها. وعليه فلا يكون الجمع مقيداً بالثلاثة فضلاً عن عدد آخر غيرها. وتوضيح هذه النّظرية وشهادتها بحاجة إلى تفصيل خارج عن موضوع هذه الرّسالة.

في نفسها.

ولذلك تجد أنَّه لا يصح إطلاق بعض الأعداد وإرادة عدد آخر لغةً لأنَّ يقول (جاء عشرة) وأنت تريد (ألفاً) أو تريد (ثلاثة)، ومن المعلوم أنَّ استعمال جموع القلة والكثرة بعضها مكان بعض من قبيل استعمال بعض الأعداد مكان بعض، لأنَّها على القاعدة المذكورة تستبطن التَّحديد بعدد معين.

الأمر الثاني: على تقدير صحة هذا التَّجُوز - بوجود العلاقة المصححة - فلا تفسير له من النَّاحية البلاعية؛ لأنَّ هذا التَّجُوز مَا لا يتضمن خيالاً وإثارة، ولا يزيد الكلام رونقاً وبهاءً حسب شهادة الذوق الأدبي. ومن المعلوم أنَّه لا بدَّ في حسن استعمال المجاز من قبل الحكيم من وجود مصحح بلاغيٍّ موجب لاختياره على الحقيقة - مضافاً إلى المصحح اللغوي^(١)، لأنَّ العدول عن التَّعبير الحقيقى وإنْ كان يصح لغةً من دون نكتةٍ بعد وجود العلاقة، إلا أنَّه ربما كان مقتضى البلاغة اختيار التَّعبير الصريح في أداء المعنى ما لم يوجد دافع لاستعمال التَّعبير المجازيٍّ.

الأمر الثالث: إنَّه لو كان الأمر كذلك لكان المناسب أنْ توضع في اللغة صيغتان، لكلٍّ مفرد صيغة قلةٍ وصيغة كثرةٍ للحاجة الاستعمالية الماسة إلى التَّعبير عن معنى

(١) إنَّ كل اعتبار أدبيٍّ بحاجة إلى مصححين لغويٍّ وبلاجيٍّ، فالمصحح اللغوي: هو العلاقة والتناسب بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، والمصحح البلاغي (أو النكتة البلاغية): هو الجهة التي توجب أداء المعنى بنحو الاعتبار الأدبي دون التصرير. ويتبين الفرق بين المصححين بالمثال الآتي: إذا عَبَرْنا عن (زيد) بالأسد فالمصحح اللغوي لهذا التَّعبير هو التشابه بينهما في صفة الشجاعة، ولكن المصحح البلاغي لذلك هو قصد تحقيق نفس الإحساس الموجود تجاه الأسد بالنسبة إلى زيد. لاحظ قاعدة لا ضرر من تقريرات الأستاذ ٢٤٣.

الجمع بلفظٍ في جميع مراتبه في كلّ مادّة من المَوَادِ، لكنَّ الّذِي تقضي به ملاحظة مفردات هيئات الجموع - الّتِي ذكرت في علم الصرف - عدم وضع جمعين مطْرَدِين لكلّ هيئة، بل غالباً الهيئات جمع واحد: إما قلّة، أو كثرة^(١).

ولذلك ادعى النّحَاةُ أَنَّه قد يستغني بوضع أحد الجمعين في بعض المفردات عن وضع الآخر، ولكن ليس هناك من داعٍ إلى وضع اللفظ لمعنىًّا محدود مع ضرورة إهمال الحدّ في مرحلة الاستعمال باستعماله في غير موضع تواجد الحدّ، بل هذا تكليف لا يليق ولا يقع عادة في اللّغة - الّتِي هي ظاهرة من الظواهر الطبيعية للتجمّع البشري -.

الأمر الرابع: إنَّا لا نجد أي تقييد في استعمالات جموع التكسير في اللّغة . بما لا نشهد مثله في أي استعمال مجازي آخر - بمعنى أَنَّه يستعمل كلّ منها في مكان الآخر مع توفره من غير علّة ظاهرة.

ويكفي مثلاً على ذلك: أنك لو لاحظت الأمثلة التسعة المتعلقة بهذه الظاهرة الّتِي كان أحد جُعيها جمع قلّة، والآخر جمع كثرة، وجدت أنَّ انتخاب أحد الجمعين على الآخر، أو على سائر جموع الكلمة إنَّما يدور مدار مزيَّة لفظيَّة أو معنوَّية من غير اكتراش تكون الجمع قلّة أو كثرة^(٢)، وهذا أمر يدرك بالذوق الأدبي إجمالاً ويتبصر تفصيله بعض الشيء من خلال الأسباب الآتية. وكذا الحال في سائر تلك الأمثلة بالنسبة إلى جموع القلّة لمفرداتها الّتِي لم تستعمل في القرآن الكريم، بل وكذا سائر الأمثلة الّتِي لم يستعمل لها في

(١) لاحظ بحث جموع التكسير في الشافية وشرحها للرضي: (٨٩ / ٢) وما بعدها)، وفي الألفية وشرحها كشرح ابن عقيل (٤٥٢ / ٢)، ويمكن تفصيل هذا المعنى بذكر الهيئات وجموعها، مثلاً: هيئة فعل تجتمع جمع... على أفعال... إلخ.

(٢) إلأ في جمع (أسورة) و(ألف) على احتمال.

القرآن إلا جمع واحد إما قلة أو كثرة ولعلها تنوف على مائة لفظة، وهذا الأمر بحاجة إلى وضع جداول للمفردات وجموعها في القرآن كي يتسعن للباحث مطالعة استعمالاتها، إلا أنَّ الوقت لا يتسع لذلك. على أيِّ لا أظن حاجة إلى ذلك في إبطال هذه الفكرة. هذا، وقد بلغ من شيوخ استعمال أحد الجميين مكان الآخر أنْ اعترف به النَّحَاة والصرفيون رغم أنه ليس من عادتهم التعرُّض لاستعمالات المجازية.

الأمر الخامس: لو قيل: إنَّه لو فرض انقسام الجمع في اللغة إلى قسمين ابتداءً إلا أنها أصبحت للقلة والكثرة جميعاً بالتطور الحاصل بالاستعمالات الهائلة لم يكن ذلك غلواً ومجازفةً، بل مثل هذا الانقسام مما يستحيل عادةً أنْ يبقى ظاهرة دائمة في اللغة بعد أنْ لم يكن يوافق حاجة استعماليةً كما لم نشهد مثله في شيءٍ من اللغات الأخرى.

الأمر السادس: اختلافهم في حدِّ الجمع في كلِّ من القسمين وكذا في مصاديقهما اختلافاً معتمداً به من غير حسِّن للنزاع بحجَّة، إلا ما يدلُّ على فساد أصل المبني ككلِّ.

أما من جهة حدِّ الجمع فالمعروف بين النَّحَاة أنَّ جمع الكثرة يبتديء بالعشرة، وربما سمى بهذا الاعتبار بجمع الكثرة، ولكن عن السعد التفتازاني أنه يبتديء من ثلاثة^(١) فيكون الفرق بينهما من ناحية النهاية فقط، ولعل قوله هذا يواافق كلمات الأصوليين الذين بحثوا في أنَّ أقلَّ الجمع اثنان أو ثلاثة من غير تفريق بين الجموع في ذلك.

وأما من جهة مصاديق القسمين فالمعروف - كما تقدَّم - انحصر جمع القلة في أربعة أوزان من جموع التكسير، ولكنْ أضاف بعضهم الجمع السالم فقال إنَّه من قبيل جمع القلة^(٢).

(١) حكاه عنه في مقدمة المنجد.

(٢) حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر: ١٢٦/٢ - ١٢٧. ويظهر اختياره من الطبرسي في مجمع البيان: ٢٩٨/٢.

وأنكر الزجاج ذلك مخججاً بمثل قوله تعالى: «وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمُونَ»^(١)، وقوله: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ»^(٢).

لكته قال: إن القليل أغلب عليه لشبهه بالثنية^(٣)، إلا أن مثل هذه الحجة قائمة في جموع التكسير، بل لا يحرز فيها غلبة استعمالها في القليل الذي اعترف به في الجمع السالم. وأضاف آخرون عدّة أوزان أخرى من جموع التكسير وهي (فعل) ك (سر) و (فعلة) ك (برة) و (أفعال) ك (أصدقاء) و (فعل) ك (محل) وبذلك يكون المجموع مع جمعي السالم عشرة.

فما هو المقياس في تشخيص حق هذه الأقوال وباطلها!

الأمر السابع: إن لازم ما ذكروه أن يكون هناك جموع لا تطلق على أقل من ثلاثين أو مائة، وذلك فيما إذا جمع كثرة على جمع قلة أو مشترك بين القلة والكثرة ك (بيوت) على (بيوتات) فإن مفرده لا يطلق على أقل من عشرة، وحيث إن أقل الجمع على المعروف ثلاثة فيكون أقل الجمع ثلاثين، وإذا جمع الكثرة على جمع كثرة كان أقله مائة؛ لأن أقل ما يطلق عليه مفرده عشرة، كما أن العدد الذي يقتضيه هو عشرة وضرب عشرة في مثلها يساوي مائة، وهذا ظاهر الفساد بحسب أي وجدان لغوي.

لكن قاعدة (جمع الجمع) عندنا غير تامة في نفسها^(٤).

(١) سبأ: ٣٧.

(٢) الذاريات: ١٥.

(٣) لاحظ التبيان في تفسير القرآن: ٢/١٧٥.

(٤) توضيحه إجمالاً: أن في جمع الجمع ك (أظفار) على (أظافير) احتمالين:
الأول: أن تكون حروف الجمع الأولى أضيفت على المفرد أو لا فصار جمعاً، ثم أضيفت حروف الجمع =

فظهر بذلك: أنَّ الصَّحِيحَ اشتراكُ جمِيعِ الجمَوعِ بينَ القَلْةِ والكَثْرَةِ.
ويلاحظُ أَنَّا لَمْ نُطْلِعْ إِلَّا عَلَى أَمْرَيْنِ مَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْشَأً لِقولِ النَّحَاةِ بِهَذَا التَّقْيِيمِ:
(الْأَوَّلُ): تَنَاسُبُ بَعْضِ الجمَوعِ لِلدَّلَالةِ عَلَى القَلْةِ، كَوْزَنُ (أَفْعَلَة)، أَوَّلَةُ الكَثْرَةِ كَوْزَنُ
(أَفْعَلَة). - كَمَا يَأْتِي مِثَالُ ذَلِكَ فِي السَّبِّبِ الْخَامِسِ. لَكِنْ مُجَرَّدُ التَّنَاسُبِ لَا يَوجُبُ اختِلافُ
الْمَعْنَى الْلُّغُوِيِّ - كَمَا سَيَأْتِي. - بَلْ يَكُونُ استِعْمَالُ كُلِّ فِيهَا هُوَ أَنْسَبُ ضَرَبًاً مِنَ الْجَمَالِ الْمَعْنَوِيِّ
لِلْكَلَامِ فَحَسْبٍ.

(وَالآخِرُ): قَضِيَّةٌ تَنَقُّلُ عَنِ الْخَنْسَاءِ تَضَمِّنُ اعْتِبارَهَا الجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ وَبَعْضُ
جمَوعِ التَّكْسِيرِ جَمْعُ قَلْةٍ، فِيهَا أُمَّهَا قَالَتْ لِحَسَانَ - فِي قَصَّةِ مُحْكَيَّةٍ. (مَا أَجُودُ بَيْتَ فِي
قصِيدَتِكَ الَّتِي عَرَضْتَهَا آنفًا؟

قال: قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغَرِّ يَلْمِعُنَ بالضَّحْيِ
وَأَسِيافُنَا يَقْطَرُنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَا

فَقَالَتْ: ضَعَفَتْ افْتَخَارُكَ وَأَنْزَرْتَهُ فِي ثَمَانِيَّةِ مَوَاضِعٍ فِي بَيْتِكَ هَذَا.

قال: وكيف؟

= الثَّانِي فَصَارَ جَمْعُ الْجَمْعِ، فَفِي الْمَثَالِ أُضِيفَ عَلَى (ظَفَر) أَوْلَأَ حُرْفَيِّ الْجَمْعِ فِي (أَفْعَال) وَهُمَا الْمُهْمَزةُ فِي
أَوَّلِهِ وَالْأَلْفِ فِي ثَالِثَهِ، ثُمَّ جَمْعُ (أَظْفَار) عَلَى أَطَافِيرٍ بِإِضَافَةِ أَلْفِ (أَفْاعِيل) بَعْدِ ثَانِيَهِ، وَتَبْدِيلِ أَلْفِ
(أَفْعَال) يَاءً، وَعَلَى هَذَا الْاحْتِمَالِ بَنِي النَّحَاةِ.

وَالآخِرُ: أَنْ تَكُونَ حُرْفَيِّ الْجَمِيعِيْنِ أُضِيفَتْ فِي آنِ وَاحِدٍ عَلَى الْمَفْرَدِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى جَمِيعِهِ فَيَكُونُ الْجَمْعُ
لِلْمَفْرَدِ لِلْجَمْعِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْسَبُهُ شَهَادَةُ الْوَجْدَانِ الْلُّغُوِيِّ بَعْدِ دَلَالَةِ مَا يَعْدُ جَمِيعًا لِلْجَمْعِ عَلَى
أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَإِنْ كَانَ يَنْسَبُ أَكْثَرُ مِنْهَا مِنْ جَهَةِ التَّفْخِيمِ الْحاَصِلِ فِي الْلُّفْظِ، وَإِلَّا لَمْ يَصُحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى
أَقْلَى مِنْ تِسْعَةَ، فَلَاحِظُ.

قالت:

١. قلت (الجفنات) والجفنات ما دون العشر، ولو قلت (الجفان) لكان أكثر.
٢. وقلت (الغرّ) و(الغرّ) بياض يكون في الجبهة، ولو قلت (اليبيض) لكان أكثر اتساعاً.
٣. وقلت (يلمعن) واللّمع شيء يأتي بعد شيء مضى، ولو قلت (يشرقون) لكان أكثر؛ لأنَّ الإشراق أدوم من اللّمعان.
٤. وقلت (بالضّحى)، ولو قلت (بالدّجى) لكان أكثر إشراقاً.
٥. وقلت (وأسيافنا) والأسياف ما دون العشر، ولو قلت (سيوفنا) كان أكثر.
٦. وقلت (يقطرن)، ولو قلت (يسلن) كان أكثر.
٧. وقلت (من نجدة)، والتّجددة باللام أكثر.
٨. وقلت (دماً)، والدماء أكثر من الدم. فلم يحر جواباً^(١).

ولكن الظّاهر أنَّ الخبر من وَضِع بعض الأدباء المولعين بمثل هذه الحكايات الأدبية كما نقل عن الزّجاج^(٢) إنكاره له قائلاً إنَّه موضوع، ومضمونه كافٍ في الحكم بوضعيه، لضعف الانتقادات المذكورة، بل وضوح ضعف بعضها جدّاً بما يطول توضيحه، ولو لم يكن فيها إلّا إثبات كون الجمع المؤنث السالم وصيغة (أسياف) جمع كثرة لكتفي بعد مخالفته للوجدان اللّغوّيّ.

(١) نقله في الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى (٣ / ١٤٣ - ١٤٤) عن أنوار الرّبيع في أنواع البديع: ٥٠٦.

(٢) التّبيان في تفسير القرآن: ٢ / ١٧٥.

● عدم جدواي التقسيم المذكور لتفسير هذه الظاهره.

(النّاحية الأخرى): عدم جدواي التقسيم المذكور في حلّ هذه الظاهره، لا في حالة استعمال جمع القلة في القلة والكثرة في الكثرة كنكهه لغوية، ولا في حالة العكس كنكهه بلاغيه.

أمما في الحالة الثانية فلما تقدّم من أنّ هذا المجاز لا يوجب زيادة الكلام رونقاً وجمالاً من النّاحية المعنوّية ليصحّ تفسيراً لاختياره على الحقيقة، فيكون استعماله بنفسه بحاجة إلى تفسير بلاغيّ، أو أنّه يزيد الحاجة إلى ذلك.

وأمما في الحالة الأولى فلأنّ استعمال جمع القلة في موضع جمع الكثرة وبالعكس إذا كان مجازاً يزيد رونق الكلام كما فرض في توجيه الحالة الثانية فيتجه السؤال عن سر عدم اختياره في موارد استعمال كلِّ قسم في موضعه ليزداد الكلام بلاهةً وبهاءً، فلا بدّ هناك من تفسير للفكير بين الموارد في استعمال هذا المجاز وعدمه.

فظهور بذلك كله: عدم صلاح تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة في تفسير هذه الظاهره.

السبب الرابع: اختلاف معنى الجمدين من جهة اختلاف معنى مفردhem بالدقّة.

فإنّه قد يكون لمفرده ما معنيان يجمع كليهما على وزنِ، ويختص أحدهما بوزن آخر، فيتعيّن استعمال الوزن الأول في التعبير عن المعنى الذي يختص جمعه به، فيجمع كل واحد بهيئة غير ما يجمع عليه الآخر، مثل جمع (عين) بمعنى الباصرة على (أعين)، ويجمع على (عيون) بكل من معنييها (العين الباصرة والجارية).

ومن أمثلة ذلك:

١) كلمة (كافر) حيث تطلق على الكافر في مقابل المؤمن، وعلى الزّراع، ويُجمع

بكلا المعنين على الكفار، ولكن لم يأت جمعه بمعنى الزّراع على (كفرة)، فيختصّ به المعنى الأول فمتى أريد التعبير عن جمع الزّراع تعين استعمال الكفار، كما في قوله تعالى: **﴿كَمَثِيلٍ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأْتُهُمْ يَهْيَئُونَ فَتَرَاهُمْ مُضْفَرًا﴾**^(١)، وهذا على أحد الاحتمالين قال الرّاغب: (قيل: عنى بالكافر الزّراع؛ لأنَّهم يغطّون البذر في التّراب. ستر الكفار حقَّ الله تعالى بدلالة قوله (يعجب الزّراع ليغيظ بهم الكفار) ولأنَّ الكافر لا اختصاص له بذلك. وقيل: بل عنى الكفار، وخصّهم بكونهم معجبين بالدنيا وزخارفها ورا��ين إليها).^(٢)

والاحتمال الأول أظهر، فإنَّه لا تناسب في تلك الآية لإرادة الكفار في مقابل المؤمنين كما يشهد لذلك ما في الآية الثانية **﴿يُعِجِّبُ الزُّرَاعُ﴾**^(٣)، وإنْ كان الاجتناب عن التّعبير بالكافر فيها أمكن أنْ يكون كراهة له بعد وقوع التّعبير في الآية بالكافر مرّتين بما يقابل المؤمنين وإنْ عدَ مثل ذلك في علم البديع من المحسنات البديعية وسمّي طباقاً، إلا أنَّ حسنه في كلِّ حالٍ غير واضح.

وقد ورد الكفار في اللغة بمعنى الزّراع ففي اللسان: (وكل من ستر شيئاً، فقد كفره وكفره). والكافر الزّراع لستر البذر بالتراب. والكافر: الزّراع. وتقول العرب للزّراع كافر؛ لأنَّه يكفر البذر المبذور بتراب الأرض المثار إدا أمرَ عليها مالقه).^(٤).
نعم، لو لم يرد إطلاق الكافر والكافر على الزّراع لغة وإنما كان مجرد تخرير على

(١) الحديث: .٢٠

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٣٥، ولاحظ جمجمة البيان: ٩/٢٣٩ واللسان: ٥/١٤٦ - ١٤٧.

(٣) الفتح: .٢٩

(٤) لسان العرب: ٥/١٤٦

معناه العام (أي السّتر والتّغطية) ربّما رجح الاحتمال الثاني، وكأنَّ هذا الاحتمال (الثاني) نشأ عن الأنس الشديد للغوين والمفسرين بالمحاهم الدينية حتّى بالغوا في تفسير الألفاظ بها ولو أُريدت بها معانٍ لغوية أخرى.

(٢) نفوس وأنفس في جمع (نفس)، بناءً على ما مضى في السبب الأوّل من أنَّ النفس بمعنى الذّات يجمع على (نفس)، وبمعنى الرّوح يجمع على (النّفوس) و(الأنفس)^(١). وقد مضى توضيح شواهد ذلك هناك. وعليه فيتعيّن استعمال (الأنفس) في التّعبير عن الذّات. وما ذكره بعض اللّغوين من استعمال النّفوس جمّاً لنفس بمعنى الذّات لا شاهد عليه كما مرّ.

وإنَّما يتّجه اندراجه في السبب الأوّل بناءً على أنَّ مفرده ذو معنى واحد: إما بمعنى الرّوح كما قد يستفاد من كلام الرّاغب^(٢) حيث لم يذكر غيره، وإنَّ لم يمثل له بما يناسب الذّات. أو بناءً على أنه بمعنى الذّات مطلقاً. وكلّا هما باطل كما يظهر مما مرّ.

(٣) عباد وعييد في جمع (عبد)، بناءً على ما مرّ عن الرّاغب في السبب الأوّل من كون مفرد الأوّل العبد العابد، وفي الثاني العبد بمعنى مطلق المملوك إذا ضمَّ إلى ما ذكرناه من مجيء العباد جمّاً للعبد بمعنى مطلق المملوك، فإذا أُريد التّعبير عن العباد العابدون جمّاً تعيّن التّعبير بالعباد، وقد سبق ما يتعلّق بذلك.

(١) من استعمال الأنفس في القرآن الكريم فيه «وَلَوْ ترَى إِذ الظَّالِمُونَ فِي عَمَرَاتِ الْمُوتِ وَالْمَلَائِكَةِ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمْ» الأنعام: ٩٣، «وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ»، البقرة: ٢٣٥، «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ»، هود: ٣١.

(٢) المفردات: ٥٢٢. نعم، فسره بالنسبة إليه تعالى بذلك، وهو بيان للمراد الحقيقي عند إطلاقه في حقة لا على سبيل كونه معنى آخر.

(٤) أشياع وشيع جماعاً (شيعة) فإنه يظهر من بعض اللغويين كونها بمعنى واحد، قال الراغب: (والشيعة من يتقوى بهم الإنسان ويتشرون عنه، ومنه قيل للشجاع مшиع، يقال (شيعة وشيع وأشياع)^(١)). ثم ساق الآيات التي تضمنت استعمال الجمعين. ولكن قد يقال بالفرق بينهما على ضوء كلمات بعض اللغويين ولو في الاستعمال القرآني، فإنَّ (شيع) لم يرد فيها إلَّا بمعنى الفرق جماعاً للشيعة بمعنى الفرقة، وذلك في آيات خمسة يشهد سياقها بذلك، أو يتعين ذلك فيها لا محالة، وهي: ﴿أَوْ يَلِسْكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بِأَسْبَعِهِ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَنَتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٣)، ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ﴾^(٤)، ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرَحُونَ﴾^(٥)، وكذا في ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيَعَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٦)، فإنَّ إرادة الأنصار ونحوه بعيد فيه، وإنَّما الأقرب أن يراد (فرق الأوَّلين).

وأمَّا الأشياع فقد استعمل في موردين يناسب إرادة الأمثال كما فُسِّرَ به في كلمات المفسرين واللغويين^(٧)، وهما: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَا عَكْمَ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِّر﴾^(٨)، ﴿وَجِيلَ

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢٧١.

(٢) الأنعام: ٦٥.

(٣) الأنعام: ١٥٩.

(٤) القصص: ٤.

(٥) الرّوم: ٣٢.

(٦) الحجر: ١٠.

(٧) لاحظ مجمع البيان: ٨/٣٩٨، ٩/١٩٤، ولسان العرب: ٨/١٨٩.

(٨) القمر: ٥١.

يُبَيِّنُهُمْ وَيَبْيَنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَا عِهْمِ مِنْ قَبْلُ^(١)، وإرادة الأنصار فيها بعيد^(٢)، بل الظاهر أنَّه جمع (شيع) بمعنى المثل ففي اللسان: (يقال: هذا شَيْعٌ هذا. أَيْ مِثْلُه)^(٣)، أو جمع شيعة بمعنى (قوم يَرَوْنَ رَأْيَ غَيْرِهِمْ) كما عدَه في معانيها^(٤).
نعم، ذكر اللغويون أنَّ (شيع وأشياع) يأتي جماعاً لـ(شيعة)^(٥) معاً بمعنى الأنصار، ولتكنَّه غير مراد، ولم يذكروا مجيء أشياع بمعنى الفرق، ولا الشيع بمعنى الأمثال، فلا لاحظ^(٦).

٥) ويتحقق بذلك صيغتا (أبرار) و(بررة) بناءً على تعليل ذكره الراغب، فإنَّ مفرد اللفظين وإنْ كان مختلفاً - كما مرّ - فيخرج بذلك عن هذه الظاهرة، إلَّا أنَّه ناسب التعرض لها من جهة ذكرهما في كلام السائل.

ويلاحظ: أنَّ صيغتي (بررة) وردت في مورد واحد وهو قوله تعالى في وصف الملائكة: «كَرَامٍ بَرَّةٍ»^(٧)، وكلمة (أبرار) وردت وصفاً للناس المؤمنين في ستة مواضع:

١. «رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ»^(٨).

(١) سبأ: ٥٤

(٢) وإنْ أدعى نظيره الفراء في «وَإِنْ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ» كما في اللسان: ١٨٩ / ٨.

(٣) لسان العرب: ١٨٩ / ٨.

(٤) المصدر والموضع.

(٥) ورَبِّا عُدَّ الثَّانِي جماعاً للأول كما في لسان العرب: ١٨٨ / ٨ جرياً على القياس.

(٦) لاحظ السبب الخامس في بيان اندراج (إخوة) و(إخوان) تحت هذا السبب.

(٧) عبس: ١٦.

(٨) آل عمران: ١٩٣.

٢. ﴿لَكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ هُمْ جَنَّاتٌ تَحْرُي مِنْ تَحْتِهَا الْأَمْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾^(١).
٣. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَسْرِيْنَ مِنْ كَأسٍ كَانَ مِزاجُهَا كَافُورًا﴾^(٢).
٤. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٣﴾ وَإِنَّ الْفُعَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٣).
٥. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيَنَ﴾^(٤).
٦. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾^(٥).

والسبب الأقرب في هذه التّفرقة عندي هو أنَّ كلمة (أبرار) أجمل من الكلمة (بررة) ذاتاً فاختيرت عليها إلَّا في تلك الآية مراعاة فيها للسجع، أو الموازنة^(٦). كما يأتي نظيره في السبب السادس من الأسباب الآتية: وقد أكَّد اختيار (أبرار) في الآيتين الأوليتين تحقيقه فيها للسجع والموازنة^(٧) أيضاً.

(١) آل عمران: ١٩٨.

(٢) الإنسان: ٥.

(٣) الانفطار: ١٣ - ١٤.

(٤) المطففين: ١٨.

(٥) المطففين: ٢٢.

(٦) فإنَّ أواخر طرفيها من الآيات (تذكرة، ذكره، مكرمة، مطهرة، سفرة، بررة، أكفره، خلقه، فقدرها، يسره، فأقبره، أنشره، أمره) فكلمة (بررة) في تلك الآية تحقق لها سجعاً بالنسبة إلى غير آيتين منها لتشابهها مع أواخرها في الوزن والحرف الأخير، وموازنة بالنسبة للأية المختومة بـ(مكرمة) وـ(خلقه) لتشابهها في الوزن فقط.

(٧) إذ أواخر الآيات في سورة آل عمران ابتداء من رقم (١٩٠) حتى رقم (١٩٩) كما يلي: (الألباب، النار، أنصار، الأبرار، المعیاد، الشّواب، البلاد، المهداد، الأبرار، الحساب) فاختيار كلمة (أبرار) يتحقق =

ولكن علّل هذه التّفرقة الرّاغب الأصفهاني بما يشبه السبب المذكور، فقال: (وَجَمِعَ الْبَارُ أَبْرَارٌ وَبِرَّةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَقَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْمٍ﴾، وَقَالَ فِي صَفَةِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿كَرَامٌ بَرَّةٌ﴾ بِرَّةٌ خَصٌّ بِهَا الْمَلَائِكَةُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حِثٍ إِنَّهُ أَبْلَغَ مِنْ (أَبْرَارٍ) فَإِنَّهُ جَمْعُ (بَرٍّ)، وَ(أَبْرَارٍ) جَمْعُ (بَارٍ)، وَ(بَرٍّ) أَبْلَغَ مِنْ (بَارٍ)، كَمَا أَنَّ عَدْلًا أَبْلَغَ مِنْ عَادِلٍ^(١)).)

وقد تبعه على ذلك الفيروز آبادي صاحب القاموس في كتابه البصائر على ما نقله في تاج العروس^(٢) حيث حكى عنه أنه قال: (وَخُصَّ الْمَلَائِكَةُ بِالْبَرَّةِ، مِنْ حِثٍ إِنَّهُ أَبْلَغَ مِنَ الْأَبْرَارِ...) إلى آخر عبارة الرّاغب، ولم يعلّق الزبيدي على ذلك.

وهذا التّعليل يتنّي على دعائم أربعة، لا يتمّ شيء منها:

الأُولى: دعامة قرآنية، وهي تخصيص الملائكة في القرآن بلفظ (بررة)، والنّاس بلفظ (أبرار).

الثانية: دعامة لغوية، وهي كون (بر) أبلغ من (بار) بحسب المعنى.

الثالثة: دعامة صرفية، وهي كون (بررة) جمع (بر) وأبرار جمع (بار).

الرابعة: دعامة بلاغية، وهي أنَّ مقتضى البلاغة التّعبير عن الملائكة بـ(البررة) وعن النّاس بـ(أبرار) لفضيلة الملائكة على النّاس.

أمّا الدّعامة الأولى (القرآنية) - وهي تخصيص كُلُّ من النّاس والملائكة بلفظ - فهي لو تمت لاقتضت ضرورة وجود نكتة معنوية مستدعاً للتفريق بين الصّنفين في التّعبير،

= السّجع بالنسبة إلى كلمتي (النّار) و(الأنصار) والموازنة بالنسبة إلى ما عداها.

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٨.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: ٣/٣٧، ٦/٧٠.

كما مر ذلك في البحث عن السبب الأول، وهذا بدوره يقوّي احتمال مراعاة النكحة المعنوية التي ذكرت كدعامة بلاغية.

ولكنَّ الصحيح عدم تمامية ذلك لعدة جهات:

الجهة الأولى: إنَّ بالإمكان أنْ يكون التعبير بـ(البرَّة) في المورد المذكور لا من جهة وقوعه وصفاً للملائكة، بل مراعاة لمزية لفظية وهي تماثل الآية مع طرفيها على نحو السجع أو الموازنة - كما مرّ بيان ذلك - وقيام هذا الاحتمال كافٍ في عدم صحة ادعاء التّخصيص كما تقدّم.

الجهة الثانية: وقوع التعبير بـ(البرَّ) - المفرد - عن الإنسان ولكن مخصوصاً بـ(الأبوين) في قوله تعالى عن (يجي): «وَبِرَا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَاراً عَصِيّاً»^(١)، وبالأُم في قوله عن (قول عيسى): «وَبِرَا بِوَالِدِيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَاراً شَقِيقاً»^(٢).

والبرَّ بالأبوين جزء من الإيمان وحصلة من خصاله، فالتعبير به عن الإنسان ينفي تخصيص الملائكة بوصف (البرَّة)، إذ لا فرق بين المفرد والجمع.

الجهة الثالثة: وكذلك ينفي ذلك ما ورد من التعبير بـ(البِرِّ) - بكسر الباء - عن الناس؛ إذ لا فرق بينه وبين (البرَّ) بالفتح، إذ كون (البِرِّ) بالفتح أبلغ من البارِّ إنْ كان من جهة كونه مصدراً، والتوصيف بالمصدر أبلغ من التوصيف بالوصف فالبِرِّ بالكسر مصدر أيضاً دون إشكال. وإنْ كان من جهة كونه وصفاً مصوغاً للمبالغة فلا يقصر التّوصيف بالمصدر عنه في ذلك.

وقد ورد التعبير بالبِرِّ - بالكسر - عن المؤمنين في موضوعين من القرآن الكريم، قال

(١) مريم: ١٤.

(٢) مريم: ٣٢.

تعالى: «لَيْسَ الْبَرَّ أَنْ تُوَلُوا وُجُوهَكُمْ قِيلَ الْمُشْرِقُ وَالْمُغْرِبُ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ»^(١). وقال: «وَلَيْسَ الْبَرُّ يَأْنَ تَأْتُوا الْبَيْوَاتَ مِنْ طُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ اتَّقَى وَأَتْوَى الْبَيْوَاتَ مِنْ أَبْوَاهَا»^(٢).

الجهة الرابعة: مع غضّ النظر عن ذلك، فإنَّ تخصيص الملائكة بلفظ (البرة) إنما يتحقق فيها لو كانت موارد التعبير عنهم بذلك متعددة حتى لا يحتمل أن يكون على سبيل التفَنَّن في اختيار الألفاظ المتماثلة المعنى، فلا يكفي وقوع التعبير عنهم بذلك في مورد واحد.

وأمّا الدعامة الثانية (اللغويّة) - وهي كون (بر) أبلغ من (بار) بحسب المعنى - فيلاحظ عليه: أنَّ ذلك إنَّ كان على أساس كون صيغة (البر) صيغة مبالغة فهو مردود بوضوح، فإنه لم يعد أحد من النّحاة صيغة (فعل) من أوزان المبالغة. وإنْ كان على أساس قياسه بـ(عدل) كما أشار إليه، فهو محلّ نظر من عدّة جهات:

الجهة الأولى: إنَّ (عدل) إنما كان أبلغ من (عادل) على ما صرَّح به اللغويون والنّحاة^(٣) حيث يكون مصدرًا؛ لأنَّه يقتضي تجسيد العدالة في الموصوف بمعنى أنه كلَّه

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) البقرة: ١٨٩.

(٣) لاحظ لسان العرب مادة (ع دل): ١٢ / ٤٣٠، وشرح الكافية للدرسي: ٢ / ٢٩٥ وغير ذلك. ولكنْ علَّ كونه مبالغة في كلام بعضهم بوجهٍ غير ما ذكرناه، ففي اللسان (١١ / ٤٣٠) عن ابن جنّي: (إِذَا قيل "رَجُلٌ عَدْلٌ" فَكَانَهُ وصف بجميع الجنس مبالغةً كما تقول: اسْتَوْلِي عَلَى الفَضْلِ وَحَازَ جَمِيعَ الرِّيَاسَةِ وَالنِّيلِ وَنَحْوَ ذَلِكِ ، فَوُصِّفَ بِالجِنْسِ أَجْمَعَ تَمْكِينًاً لِهَذَا الْمَوْضِعِ وَتَوْكِيدًاً). ولكنَّه خطأ، فإنَّ فيه خلطًا بين (العدل) - محلَّ بالألف واللام - وـ(عدل). مجرَّدًا عنهما - فالأخَوَّل هو الذي =

عدالة، وأمّا (البر) - بالفتح - بمعنى الإحسان فلم يذكر أحدٌ من اللّغوين ولا الرّاغب وروده مصدرًاً. نعم، يرد مصدرًاً من (بَرْ يمينه) إذا صدقها ووفى بها، وهو غير مراد في الآيات.

الجهة الثانية: إنَّه لو قدر وروده مصدرًاً فلا دليل على اختصاصه بالمعنى المصدريّ، بل من الجائز اشتراكه - ولو بالتَّطُور^(١) - بين المعنى المصدريّ والوصفيّ، كما لا يبعد الالتزام به في عدّة ألفاظ كـ(ضيف) وـ(عدل) وـ(خصم) ونحو ذلك، وعليه فحيث إنَّ إرادة المعنى المصدريّ يكون تجوزًاً ولا قرينة عليه فيحمل على إرادة المعنى الوصفيّ.

الجهة الثالثة: إنَّ نفس جمع (بَرْ) قد يكون قرينة على أنَّ المراد به المعنى الوصفي دون المصدريّ، فإنَّ الجمع منه لا يستعمل حيث يراد به المصدر حقيقة - كما اعترف به اللّغويون في أمثاله كعدل - لكنَّ يظهر من كلماتهم دعوى صحة استعماله فيما لو أطلق المصدر على الذّات مبالغةً فيقال (عدلان) وـ(عدول)، إلَّا أنَّ الأظهر عدم تمامية ما ذكروه - لاسيما على القول بأنَّ المجاز ليس استعمالاً للفظ في غير معناه، وإنَّما ينزل غير

= يقتضي الوصف بجميع الجنس، كما لو قيل: (زيد هو الشّجاع). وأمّا الثاني فهو إنَّما يقتضي كون الرجل عدلاً، لا كونه جميع العدل، كما أنه لو قيل (زيد إنسان) لم يقتضي أنَّ الإنسان فحسب، وإنَّما يقتضي ذلك لو قيل (زيد الإنسان) لمكان (ال) الجنسية كما هو ظاهر.

(١) فإنَّ قيل: إنَّه لو قدر كون المعنى الوصفي ناشئاً بالتَّطُور عن المعنى المصدري فإنَّه يحمل سمة المعنى المصدري من إفاده المبالغة.

قيل: إنَّ إفاده المعنى المصدري للمبالغة ينشأ عن طبيعة هذا المعنى؛ لأنَّ مضمونه حدث مخصوص دون ذات، فيكون حمله على الذّات تصويراً لتجسد الحدث في الذّات، فإذا تغير معناه إلى (ذات وحدث) بصيورته وصفاً فقد نكّة إفاده المبالغة لا محالة، فلا حظ.

المعنى منزلة المعنى فإذا قيل: (جاء الأسد) وأريد الرجل الشجاع لم يستعمل الأسد في الرجل الشجاع كمعنى للفظ، وإنما استعمل في نفس الحيوان المفترس، ولكن نزل الرجل الشجاع منزلة الأسد كما عليه السكاكيني (ت ٦٢٦هـ) - وعلى هذا القول تكون هناك ملازمة واضحة بين صحة جمع المصدر حيث يراد به المصدر حقيقة وحيث يراد به الذات مجازاً، فالصحيح فيما يعد جمعاً للمصدر ك(عدول) و(ضيوف) و(أضياف) و(خصوص) أنه جمع للمعنى الوصفي بما أنه معنى حقيقي للكلمة، كما يشهد به الوجдан اللغوي.

نعم، هناك فرق بين مدلول (بار) و(بر) لغة فيها نراه، فإن مدلول (بر) صفة ثابتة في الشخص، فلا يطلق على الشخص بمجرد صدور البر منه مرة واحدة، وأمّا (البار) فهو ذو وجهين: فتارة يستعمل كذلك، وأخرى يستعمل للدلالة على فعل حادث للشخص فيقال: (إنّي بار بك غداً) كما تقول: (إنّي سأبرك غداً) ولعل إلى هذا الفرق أشار الخليل (ت ١٧٥هـ) أو تلميذه الليث في العين بقوله: (تقول: ليس ببر وهو بار غداً)^(١)، أي يصدق نفي صفة البر عن من سوف يبر غداً حيث يكون بره هذا حالة مفردة أو شبه مفردة لا حالة عامة. وأمّا سائر اللغويين فجعلوا اللفظين ككلمتين متراذفين. وأمّا الدّعامة الثالثة . وهي كون (بررة) جمع (بر)، و(أبرار) جمع (بار) . فيلاحظ عليها أمور:

الأمر الأول: إنّ الصحيح في الموضوع هو العكس بمعنى أنّ (أبرار) جمع (بر) و(بررة) جمع (بار) . فإنه مقتضى المقاييس العامة المذكورة في علم الصرف بمحاطة الفارق اللفظي بين الكلمتين، ولا حجّة في قول اللغويين على خلافها . ولو فرض

(١) العين: ٢٥٩ / ٨.

اتفاقهم على ذلك ؛ لأنَّ الموضوع أربط بتطبيق القواعد العامة المبنية على تتبع الأمثلة واستقرائها من مطاليل لغوية خاصة يعتمد فيها على أقوال آحاد اللّغوين. وتوسيع ذلك: أنَّ كلمة (بارٌ) وصف رباعي على وزن (فاعل) و(برٌ) اسم ثلاثي مضاعف.

وصيغة (فاعل) تُجمِع على أوزان عدّة من جملتها هيئة (فعلة) كـ (كامل وكملة، ساحر وسحرة، وكافر وكفرة، وصاحب وصحبة، وجاهل وجهلة، وحامل وحملة، حافظ وحفظة، وكاتب وكتبة). (ومنها): وزن فُعالٍ وفُعلٍ، وليس من جملتها هيئة (أفعال).

قال المحقق الرّضي في شرح الشّافية: (اعلم أنَّ الغالب في فاعل الوصف فُعل كُشْهَدْ وغَيْبْ ونُزَّلْ وقُومْ وصُومْ... ويُكَسِّرُ أيضًا على فُعالْ كُزُوْرْ وغَيَّابْ. وهم أصل في جمع فاعل الوصف أعني فُعالًاً وفَعَالًاً. ويجيء على فعلة أيضًا كثيًراً لكن لا كالاً ولِي نحو عجزة وفسقة وكفرة وبررة وخونة وحركة...).^(١).

وقد صرَّح في كلامه بكون (بررة) جمع (بارٌ) كما ترى. وأمّا (فعل) المضاعف فهو يُجمِع على (أفعال)، فإنَّ (أفعال) تأتي جمًعاً للكلمات الثلاثية^(٢) كـ (ثوب) وـ (أثواب) وـ (قول) وـ (أقوال)... ولا تأتي في الكلمات الرباعية إلّا ندرة وشذوذًا كشاهد وأشهاد. ومن جملة أنواع الكلمات الثلاثية التي يُجمِع عليها المضاعف كـ (سرّ وأسرار، ومدّ وأمداد، ومنّ وأمنان، وسنّ وأسنان، وجدّ وأجداد،

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٧ . (ط. الحجر)، ١٥٦.١٥٥ / ٢ . (ط. دار الكتب العلمية).

(٢) إلّا ما كان على وزن (فُعل) بفتح الفاء وكان صحيح العين ولم يكن مضاعفاً فإنه يُجمِع فيها قالوا على وزن (أفعُل) كـ (كلب وأكُلُبْ).

ورب وأرباب... الخ)، بل ذكر المحقق الرّضي في شرح الشّافية^(١) أنه (لم يأتِ في قلة المضاعف ولا كثرته إلّا أفعال كأمداد وأفنان وألباب) فهو يختصّ بهذا الباب.
وعليه فيتعين أن يكون (بررة) كأخواتها التي هي على وزن (فعلة) جمعاً لـ(فاعل)
- وهو كلمة (بار) - . و(أبرار) كأخواتها التي هي على وزن أفعال جمعاً لـ(فعل) - وهو
كلمة (بر) - .

وقد يؤيد ذلك: بانعكاس الفرق المعنوي السابق بين المفردتين في هذين الجمدين
حسب ما يشهد به الوجdan اللغوي الدقيق.

الأمر الثاني: إنّه لو قُدّر أنّ قول اللغوي حجّة في الموضوع كان قول الرّاغب
والفيروزآبادي في ذلك معارضًا بقول جماعة أخرى من اللغويين حيث صرّحوا بما
ذكرناه، كما في مواضع متعددة من لسان العرب^(٢):

١. ففي موضع: (ورجل بر من قوم أبرار، وبار من قوم بررة).
٢. وفي موضع ثانٍ: (وجمع البر الأبرار، وجمع البار البررة).
٣. وفي موضع ثالث (وجمع البر الأبرار).

ومثل هذا التّكرار الواقع في اللّسان كثيراً ينشأ عن أنه جَمَعَ عدّة كتب لغوية على ما ذكره في مقدمته^(٣) من غير حذف مكرراتها، وعليه فهو يُمثل بتكراره قول عدّة من

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٩٦. (ط الحجر). ٢ / ٩٧.

(٢) مادة (ب ر): ٤ / ٥٣، ٥٤.

(٣) وهي تهذيب اللغة للأزهرى، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهرى، وحواشيه لابن بري
والنهاية لابن الأثير.

وقد كان من المناسب أن يخرج نص كل كتاب منها من مصدره في الطبعة الحديثة لكي يتضح قائلوا =

اللّغوين. والظاهر أنّ العبارة المتوسطة هي لابن الأثير في النهاية^(١)، ولا يبعد أن يكون الباقي للجوهري (ت ٣٩٣هـ) في الصّاحح، أو الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة. وقول هؤلاء أرجح لأنّهم أكثر عدداً، ولأنّ قولهم أقرب إلى الاسترسال من قول الرّاغب والفiroوزآبادي؛ لأنّهم كانوا في صدد تشخيص الموضوع بنحو طبيعي، وأماماً العلّمان فهما أقرب إلى الانحياز إلى جهة معينة، حيث كانوا بقصد تبرير ما ظنّاه من تشخيص الملائكة بلفظ البررة في القرآن الكريم.

ويلاحظ أنّ هناك قسماً آخر من كلمات اللّغوين مجملة المعنى فلا يمكن استظهار ما اعتبر جمعاً (بَرْ) و(بَارِّ) من اللفظين استظهاراً جازماً^(٢).

= الأقوال المنقولة فيعني عن مراجعة تلك المصادر. وقد غفل ابن منظور نفسه عن أهميّة هذه الجهة للنظر فأهملها.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١١٦.

(٢) ١. من ذلك ما في العين: ٨/٢٥٩ (البَرُّ: البار بذوي قرابته. وقوم ببرة وأبرار. وتقول: ليس ببر، وهو بارّ غالاً).

٢. وما في اللسان: ٤/٥٢: (ورجل بُرّ بذوي قرابته، وبار من قوم ببرة وأبرار).

٣. وما في القاموس مع التاج: ٣/٣٧، ٦/٧٠. (والبَرُّ بالفتح: من الأسماء الحُسْنَى. والبَرُّ: الصادق. والبَرُّ: الكثيرون، كالبار.. ج أبراُر وبرَّة).

٤. وفي المنجد: ص ٢٢٧ (البَرُّ والبار، ج أبرار وبررة). وضم الباء في (البَرُّ) فيه خطأ مطبعي ظاهر. وقد يُستظهر من هذه الأقوال بعض الاحتمالات خاصة، فيستفاد من كلام العين والقاموس أنّ اللفظين جمع (بَرْ)؛ لأنّه المذكور أصلّة، أو يُستفاد منها ومتى ذكره في اللسان أنّ (بررة) جمع (بَرْ) و(أبرار) جمع (بارّ)، لأنّه مقتضى اللّفظ والنشر المرتب، أو يستفاد مما في اللسان أنّهما جمع (بارّ) لذكره أخيراً. ولكنَّ الحقَّ أنّه لا سبييل إلى استظهار جازم لمعنى ما من هذه الكلمات، بل هي كلمات مجملة يتكرر =

الأمر الثالث: إنَّ قول الرَّاغب في ذلك متناقض صدرًاً وذيلًاً فيينا صَرْح في صدر كلامه بكون الْفَظِيْن جماعًا لـ(بار) إذا به فرق بينهما في ذيله فجعل (البررة) جماعًا لـ(بر). إِلَّا أَنْ يكون هناك نقصُّ في النسخة المطبوعة، والصواب: (وجمع البار والبر: أُبَار وبررة)، أو تكون هذه الجملة برمتها زيادةً لكونها تكرارًا لما ذكر بعدها في مقام بيان النكبة البلاغية، أو يكون هناك تحريف على وجه آخر كما لا يخلو المطبوع من الكتاب عن بعض التحريرات الغريبة^(١).

الأمر الرابع: إنَّ الوجdan اللغوي لا يشهد بوجود فارق معنويٍّ بين الجمدين على وفق ما أُدْعى في المفرددين من كون (بر) أبلغ من (بار)، مع أنَّ الفرق المعنوي بين المفرددين ينعكس على جمعهما لا محالة طبيعة.

الأمر الخامس: لو قُدِرَ أَنَّه ليس هناك أيٌّ فارق لفظيٌّ أو معنويٌّ أو حجَّة أخرى

= أمثلتها في كتب اللّغة من غير مراعاة النّكبات التي أشرنا إليها كما في اللسان (مادة شهد) (٢٤٠ / ٣) (والشاهدُ والشهيدُ: الحاضر، والجمع شهَدَاء وشَهَدُ وآشَهَادُ وشَهُودُ). والمقصود بذلك على ما يظهر بالتأمل كون (شهداء) جماعًا لـ(شهيد) والباقي جماعًا لـ(شاهد) على خلاف اللف والنشر المرتّب. نعم، لا يبعد إرادة بعض هؤلاء لما احتملناه بحسب التّناسب كما يظهر من الكلام المنقول عن صاحب القاموس في البصائر - وقد تقدّم - أَنَّه يقول إنَّ (بررة) جمع (بر) و(أُبَار) جمع (بار) على ما هو مقتضى اللف والنشر المرتّب في كلامه.

(١) فمن ذلك ما ورد في أول حرف الباء من المفردات في غريب القرآن (ص ٣١): (وربما قالوا تكون زائدة نحو «مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا» فيه وبين قوله (ما أنت مؤمناً لنا) فرق... ثُمَّ بعد قليل - قال الشّيخ: وفيه نظر). وهذا خطأ. صوابه: إضافة هذه الجملة بعد تلك الآية والأصل: (قال الشّيخ: وفيه نظر فيه وبين قوله.. فرق) فإنَّ تلك الجملة في الموضع الواقع فيه زائدة لا معنى لها، وإنَّها محلها بعد الآية حيث إنَّها سبقت للاعتراض على جعل الباء زائدة.

على كون أحد اللّفظين جماعاً لإحدى الكلمتين بخصوصها تساوت الاحتمالات الموجودة في ذلك وهي خمسة:

١. أن يكون (أبرار) جمع (بـر) و(بررة) جمع (بار) كما اخترناه.

٢. أن يكون الأمر بالعكس كما اختاره الرّاغب.

٣. أن يكونا جمياً جماعاً (بار) كما ذكره السائل.

٤. أو لـ (بـر) فيكونوا قد استغنووا بجمع إحدى الكلمتين عن جمع الأُخرى، كما رُبما يقع الاستغناء في اللغة بناء هيئة من كلمة ببنائها من أُخرى.

٥. أو يكونا جماعاً للفظين معاً كما قد تجتمع الكلمة الواحدة بلغاتها المتعددة على وزن واحد كاسم - بلغاته الخمس - على (أسماء)، ولا يمتنع أنْ يجتمع لفظين على هيئة واحدة.

بل قد يكون هذا الاحتمال الأخير هو المعني بعد فرض فقدان أيّة مزية معنوية أو لفظية تعيّن أحد الجماعين لإحدى الكلمتين. نعم، لا يبعد أنَّ الواضع لأحد الجماعين أو كليهما قد لاحظ (بـر) أو (بار) بخصوصه، إلا أنَّ مجرد لاحظ الواضع لا تأثير له في تعين ذلك ما لم ينعكس ذلك على المدلول الوضعي للكلمة، كما هو ظاهر.

والحاصل: أنَّا لم نجد أيُّ وجه لما ذهب إليه الرّاغب في ما ذكره في جمع الكلمتين. والذي نظنه أنَّه تأثر في ذلك بما رأاه من تشابه لفظة (بار) و(أبرار) في احتوائهما على الألف، وتماثل لفظة (بـر) و(بررة) في خلوهما عنها مع قربهما من جمع المضاعف في مثل (حجّة وحجّ) و(صرّة وصرر).

وإذا صدق هذا الظنّ - من ناحية عدم وجود أيّة قاعدة صرفية أو جهة معنوية تقتضي ما ذكره - فإنَّه قد أخطأ في ذلك:

أولاً: بعد تقطّنه؛ لأنَّ ألف (أبرار) إنَّما هو ألف مفرد، ويختلف عنه

بأنَّه بعد الراء (عين الفعل) وألف المفرد بعد الباء (فاء الفعل)، فلو جمع (فاعل) على (أفعال) كما في (شاهد) و(أشهاد) - على رأي - وجب الالتزام بحذف ألفه.

وثانياً: بأنَّ سُنَّة لغة العرب لم تجرِ على جعل الجمع أقرب إلى المفرد مهما أمكن، بل أنها جرت في مثل هذه الجموع المكسرة على بُعد الجمع عن المفرد، فترى أنَّ (أفعالاً) جمعٌ مطرّدٌ في الثلاثي (الخالي عن الألف) عادةً. مثل (فُعل) و(فعلة) جمع لـ (فاعل) المقتصي لحذف ألفه.

وأيًّا كان: فعلٍ ما ذكر ينهمم أساس النكتة المذكورة، بل تنقلب إلى نكتة سلبية مؤكدة للتساؤل السابق، فإنَّه إذا كان التعبير بـ (البر) عن الملائكة أنساب فلماذا عبر عنهم بلفظة (بررة) التي هي جمع (بار) - على ما ظهر - واستعمل في التعبير عن النّاس لفظة (الأبرار) الذي هو جمع (بر) مع أنَّ مقتضى التّناسب هو العكس!

وأمّا الدّعامة الرابعة - وهي أنَّ مقتضى البلاغة التّعبير عن النّاس الأحياء بلفظة (الأبرار)، وعن الملائكة بلفظ (البررة) التي هي أبلغ من الأبرار؛ نظراً إلى كون الملائكة أفضل من النّاس - فهو غير تامٍ أيضاً.

فإنَّ الآيات التي تضمنت كلمة (أبرار) على صفين:

أ. ما كان بصدده توصيفه تعالى لنزلة الأبرار وجزائهم، وهي آيات خمسة:

١. ﴿لَكِنَ الَّذِينَ اتَّقُوا رَبَّهُمْ هُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا تُرِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾^(١).

٢. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يُشَرِّبُونَ مِنْ كَأسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾^(٢).

(١) آل عمران: ١٩٨.

(٢) الإنسان: ٥.

٣. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحَّمٍ﴾^(١).

٤. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيَيْنَ﴾^(٢).

٥. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٣﴾ عَلَى الْأَرَاكِ يَنْظُرُونَ﴾^(٣).

بـ. ما ورد فيه استخدام هذه الكلمة في سياق طلب المؤمنين أن يجعلهم تعالى مع الأبرار وهو قوله تعالى: - (في ذكره دعاء أولي الألباب) : ﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفُّ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾^(٤).

والنّكتة المذكورة غير تامة في شيء من الصّنفين لجهات مشتركة ومحضّة:

الجهة الأولى: إنّ هذه النّكتة لا تنسجم مع التّعبير بـ(البر) - بالكسر - عن المؤمنين في بعض الآيات - كما تقدّم ؛ إذ مقتضاها التّعبير عنهم فيها بـ(البار) بدلاً عن ذلك، كما لا ينسجم مع التّعبير بـ(البر) - بالفتح - بالنسبة إلى الوالدين - في بعضها الآخر - وقد تقدّم أيضاً، إذ البر بالأبوين خصلة من خصال الإيمان، فإذا ناسب التّعبير عن المؤمن بلحاظ هذا الجزء كان التّعبير به بلحاظ جموع إحسانه وإيمانه أشدّ مناسبة وأولى فلا تكون تلك النّكتة مطّردة.

الجهة الثانية: إنّه على تقدير كون البر أبلغ كان تناسب التّعبير به في الصّنف الأول محفوظاً لأنّ مضمونها إشادة بمقام الأبرار عند الله تعالى بنحو عام، فلو عبر بالبر لدلّ ذلك على اعتبار مزيد الإحسان والتقوى في الكرامة عند الله تعالى ونيل ثوابه.

(١) الانفطار: ١٣ - ١٤.

(٢) المطففين: ١٨.

(٣) المطففين: ٢٢ - ٢٣.

(٤) آل عمران: ١٩٣.

فُتُّخَرَجَ بِذَلِكَ مُخْرَجَ سَائِرِ الْآيَاتِ الَّتِي جَعَلَتِ الْكَرَامَةَ لِأَبْلَغِ مَرَاتِبِ التَّقْوَى وَالصَّالِحِ الَّتِي يَنْدَرُ تَحْقِيقَهَا فِي النَّاسِ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا ثُلِيَّتْ عَلَيْهِمْ أَيْمَانُهُمْ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(١)، وَقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاسِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْو مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرَّزْكَاهَ فَاعْلَوْنَ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْوُمِينَ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَواتِهِمْ يَحْافِظُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ: ﴿وَسَيِّرْ الْمُحْبِطِينَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقْيِمِي الصَّلَاةَ وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٣) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

الجهة الثالثة: يضاف إلى ذلك أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَسْرِيْبُونَ مِنْ كَأسِ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾^(٤) وَإِنْ كَانَ تَوْصِيفًا لِمَنْزِلَةِ الْأَبْرَارِ بِنَحْوِ عَامِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي شَأنِ نَزْوَلِهَا نَاظِرٌ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام، حِيثُ إِنَّ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ عليهما السلام كَانَا قَدْ نَذَرَا صِيَامَ أَيَّامَ ثَلَاثَةَ، فَصَامُوهَا عَلَى الْمَاءِ وَقَدْ أَعْطُوا فَطُورَهُمْ فِيهَا لِمُسْكِنٍ وَيَتِيمٍ وَأَسِيرٍ فَوَرَدَتْ فِي شَأنِهِمْ هَذِهِ السُّورَةُ^(٥). وَأَهْلُ الْبَيْتِ عَلَى الرَّأْيِ الْمُعْرُوفِ لِلشِّيَعَةِ الإِمامِيَّةِ

(١) الأنفال: ٢.

(٢) المؤمنون: ١٠ - ١.

(٣) الحج: ٣٤ - ٣٥.

(٤) الإنسان: ٥.

(٥) لاحظ التَّبَيَّانَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ: ٢١١ / ١٠.

أفضل من الملائكة - كما ذكر ذلك في علم الكلام ..

وعليه فكان بالإمكان استعمال الكلمة (الأبرار) لكان النّظر إليهم في المورد وإنْ كان لسان الآية لساناً عاماً، كما ربياً وقع مثله في مواضع أخرى من القرآن الكريم.

الجهة الرابعة: على تقدير تمامية تلك النكبة في الآيات الخمسة التي كانت في مقام الإشادة بمقام الأبرار عند الله تعالى، إلّا أنه لا يتم في الآية السادسة التي وردت فيها في سياق طلب المؤمنين أن يجعلهم الله تعالى مع الأبرار، وهو قوله: ﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِرْ عَنَّا سَيِّئَاتَنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَار﴾^(١)، بل ربيماً كان الأولى في هذا المقام أن يسأل الإنسان أن يحشره الله تعالى مع البررة.

فظهر عدم تمامية التّعليل الذي ذكره الرّاغب من جهات كثيرة تفوق خمس عشرة جهة، وفي ذلك عظة واعتبار للنااظر في عدم التّسارع إلى الجزم بما يتراءى له بدؤاً من التّعليلات في حلّ مثل هذه الظّاهرة، ومذكّر له بمرااعة تقوى الله تعالى مخافة أن يكون ممن افترى على الله كذباً وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٢).

السبب الخامس: أروعية تمثيل بعض الجموع - من حيث حروفها وهيئتها - لبعض جوانب المعنى.

لا شك في تفاوت الألفاظ بخصوصياتها الصوتية في درجة تمثيلها للمعنى وتعبيرها عن بعض ملامحه، فيكون اللّفظ الشّديد أو في تصويراً للمعنى الشّديد وأولى بالاختيار في مقام التّركيز على شدّته، وهكذا اللّفظ السهل الرّقيق في التّعبير عن المعنى

(١) آل عمران: ١٩٣.

(٢) الأنعام: ١٤٤.

السهل، واللّفظ التّقليل المتنافر الحروف في التّعبير عن المعنى القبيح لإيجاد النّفرة عن المعنى، ولعله لذلك اختير لفظ (ضيزي) في قوله تعالى: ﴿أَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأَثْنَىٰ ۝ تُلْكَ إِذَا قِسْمَةً ضِيزِيٰ﴾^(١).

بل اعتبر علماء البلاغة تنافر حروف الكلمة حاجزاً دون فصاحتها. ولكن الصحيح أنه لا بد من قياس اللّفظ على المعنى، وإنما يمنع التّنافر من فصاحة الكلمة حيث يقع في لفظ يعبر عن معنى لا تحدث الحاجة إلى تصويره قبيحاً مستهجنًا كلفظ (البعاق) في التّعبير عن (السّحاب)، وأماماً إذا كان في لفظ يمثل معنى قبيحاً كان حسناً، وكذلك إذا دلّ على معنى قد يتّعلّق الغرض بتصوير كونه قبيحاً فإنه لا يمنع عن فصاحة الكلمة، لكن إذا استعمل في غير مورد تعلّق الغرض بتصوير قبحه فربما يمنع عن بلاغة الكلام لعدم مطابقته لمقتضى الحال.

وأياً كان فقد تنبّه الباحثون المعاصرون إلى (الدلالة الصوتية)^(٢)، إلا أنّ الأمثلة المذكورة لها لا تخلو غالباً من مناقشة: إما من حيث الإفراط، أو التّفريط.

(فمنها): ما كانت دعوى (الدلالة الصوتية) مبنية على ضرب من الخيال والوهم، بمعنى أنّ اللّفظ لم يكن هو الذي يوحّي بالمعنى، وإنما التّفكير والتعمّق في ذات المعنى وصورته وتجسيده في الذهن هو الذي أوجب الانتقال إلى تلك المعاني، وربما كان الاستغرار في انتزاع تناسب بين اللّفظ والمعنى هو الذي خيّل تحقّق هذا التناسب واقعاً كما أنّ من أصرّ على رؤية الملال ربيماً تراءى له - كما يحدث ذلك خارجاً كثيراً - وهذه الحالة هي التي عبرّنا عنها بالإفراط.

(١) النّجم: ٢١ - ٢٢.

(٢) لاحظ الصّورة الفنية في المثل القرآني: ٢٥٥ ومصادره.

ولعلَّ من أمثلة ذلك: ما ذكر عن الفاء العاطفة في كُلِّ من اختلط وأصبح في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَّا إِنَّا نَزَّلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَاصْبَحَ هَشِيقًا تَدْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾^(١)، فقيل إنَّ فيها ترتيباً وتعقيباً يصلُك السَّمَعُ في دلالة وقوع الأمر دون حائل وبلا فاصل تعبيراً عن الخسنان النَّهائي والحرمان المتواصل دفعة واحدة^(٢).

والواقع: أنَّه لا تزيد دلالة الفاء في الآية على معناها الوضعي اللّغوي من العطف والتَّرتيب، وأروعيتها بالنسبة إلى (ثُمَّ) إنَّما هي من جهة دلالة (ثُمَّ) على الفصل بين الحدفين، وهو يقلُّل من بلاغة الكلام وليس من جهة دلالة الفاء على التَّعقيب.

(ومنها): ما كانت الدلالة تستند إلى مادة اللُّفظ، أي طبيعة المعنى ولم تكن لزيرة صوتية محضة، فلم يعرف استناد الدلالة إلى عمق مفاد اللُّفظ وهذه الحالة هي التي عبرنا عنها بـ(التفريط).

ولعلَّ من أمثلة ذلك: ما ذكر في ترجيح كلمة (أهون) على كلمة (أضعف) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَيَسْتُ الْعَنْكُبُوتِ﴾^(٣)، حيث قيل إنَّ كلمة (أوهن) تُشعر بالضعف المتناهي لا بمجرد الضعف من ناحية طبيعة حروفها وخواصها الصوتية.

والواقع أنَّ الوهن ليس مرادفاً للضعف لغة وإنْ كانا متشابهين وإنَّما هو ضد الاستحكام فهو يتعلق بانحلال أصل الشيء وبنيته، والضعف إنَّما يعني الهبوط في مستوىه وكيفيته، ولذلك يوصف البناء والعظم ونحوهما بالوهن دون الضعف فيقال (بناء

(١) الكهف: ٤٥

(٢) لاحظ الصورة الفنية في المثل القرآني: ٢٥٧ - ٢٥٨

(٣) العنكبوب: ٤١

موهون) وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظَمُ مِنِّي﴾^(١) وتصويف بيت العنكبوت بالوهن من هذا الباب، فهو إنما كان أبلغ من الضعف؛ لأنَّ انحلال أصل الشيء أشدّ من مجرد الضعف فيه، وليس لإشعاره بالضعف المتناهي وإلا لكان الأنساب اختياره في كل مورد أريد التعبير عن الضعف البالغ في القرآن الكريم وغيره، ولم يقع ذلك.

ولعل لما ذكرنا ذكر الوهن والضعف معاً في قوله تعالى: ﴿وَكَائِنُونَ مِنْ نَّيِّرٍ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾^(٢) فذكر عدم الوهن أولاً ثم عطف عليه عدم الضعف لكون الأول أعمق من الثاني.

ويلاحظ أنَّ سمة الدلالة الصوتية أنها دلالة ناقصة في مستوى الإشعار، وإنما يتتبه إليها الإنسان في حالة جذب المعنى بحسب الملabbات لها ويحتاج إلى نوع تفرغ وتأمل في الكلام كي يحس به الإنسان بما تعنيه نبرات الألفاظ من معانٍ، كما لا بدّ فيه من ذوق رهيف وحسٍ أدبي عالٍ.

ومن أمثلته في غير هذه الظاهرة: أفضلية (بُكِيًّا) في جمع (بَكَاء) من (بكاء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا تُنَزِّلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾^(٣) فإن (بُكِيًّا) من حيث البناء فيه أروع تصويراً فيها أرى حالة البكاء من (بكاء).

ونظير ذلك: أفضلية (جِئِيًّا) من (جُئِيًّا) في جمع (جَاهِيٰ) في قوله تعالى: ﴿فَوَرَيْكَ لَنْخُشَرَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنْخُضْرَهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِئِيًّا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي

(١) مريم: ٤.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) مريم: ٥٨.

(٤) مريم: ٦٨.

الَّذِينَ اتَّقُوا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِهَنَّمَ^(١) فَإِنَّ كَسْرَ الْجِيمِ يَجْعَلُ الْكَلْمَةَ أَرْوَعَ تصوِيرًا حَالَةً الجثو على الركبة من ضمها.

● من أمثلة هذه الحالة.

ولعل من أمثلة ذلك الموارد التالية:

المورد الأول: أفضلية (أسارى) في جمع (أسير) من (أسرى) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارِيٌ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ حَمَّ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) فإنه من جهة ضم أوله وزيادة الألف في ثالثه أروع تصویراً حالت الأسر من (أسرى)، وقد اقتضى السياق تمثيل تلك الحالة لوقوع الكلمة حالاً. ولكن اختيار (أسرى) في موضعين آخرين لم يقتضي الكلام العناية بذلك - لاسيما أنه أخص من (أسارى) - وهم:

١. ﴿مَا كَانَ النَّبِيُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسَرَى حَتَّى يُتَخَنَّ في الْأَرْضِ﴾^(٣).

٢. ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيهِكُمْ مِنَ الْأَسَرَى﴾^(٤).

المورد الثاني: أفضلية (أساور) من (أسورة) في جمع (سوار) في تمثيله للكثرة، كما يؤيد ذلك عدد النحاة الأول من جموع الكثرة التي قيل إن أقلّها عشرة، والثاني من جموع القلة التي قيل إن أقصاها عشرة كما سبق.

ولعله لذلك اختير (أسورة) في بيان ما طلبه المشركون من النبي ﷺ في قوله تعالى:

(١) مريم: ٧٢.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) الأنفال: ٦٧.

(٤) الأنفال: ٧٠.

﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾^(١).

واختير (أساور) في مقام بيان حُليٍّ أهل الجنّة في جميع الموضع الأربع التي تتعلق بهم، وهي:

١. ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبُسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾^(٢).
٢. ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِيَأْسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾^(٣).
٣. ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِيَأْسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾^(٤).
٤. ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾^(٥).

هذا، وكأن الرّاغب قد تراءت له نكتة أخرى في هذه التّفرقة فقال: (قال (أُسورة من ذهب. أساور من فضة) واستعمال الأُسورة في الذهب وتخسيصها بقوله (أُلقي) واستعمال (أساور) في الفضة وتخسيصه بقوله: (حلوا) فائدة تختصّ بغير هذا الكتاب)^(٦).

ولكنه وإن لم يذكر النّكتة التي تراءت له إلا أنه يظهر أنّ أساسها اختصاص استعمال (أُسورة) بالذهب و(أساور) بالفضة، ولكن قد عرفت استعمال (أساور) في الذهب في ثلاثة مواضع أخرى فكانه لم يستوعب تلك الآيات. ومثل ذلك يتكرّر في

(١) الزّخرف: ٥٣.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) الحج: ٢٣.

(٤) فاطر: ٣٣.

(٥) الإنسان: ٢١.

(٦) المفردات في غريب القرآن: ٢٥٤.

كلماته حيث يذكر نكتة أو تفسيراً يبيني على عدم استيعاب الآيات كما مر في تفرقته بين (عبد) و(عبيد) في جمع (عبد) في السبب الثاني.

المورد الثالث: أفضليّة (شهود) من (أشهاد) و(شهداء) في جمع (شاهد) في تمثيل دقة الشهادة واستيعابها لخصوصيّات المشهود لتناسب ذلك مع ما يحتوي عليه من ضمتيّن متابعين ومتبوعين بالواو. ولعله لذلك استعمل دونها في الإشارة إليه تعالى في قوله: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُقْيِضُونَ فِيهِ﴾^(١). واستعمل في موضعين آخرين يأتي تحليلهما في الأسباب الآتية.

المورد الرابع: أفضليّة (ألف) من (آلاف) في جمع (ألف) تمثيل الكثرة . كما يؤيّده عد النّحاة الأوّل جمع كثرة، والثّاني جمع قلة . وذلك من جهة تناسبه مع الكثرة بضمتيّن متابعين ومتبوعين بالواو.

ولعله لذلك اختير (ألف) حيث لم يذكر تحديد للعدد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمُؤْتَدِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُؤْتَوْا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَدُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(٢) كما اختير (آلاف) حيث ذكر العدد في موضعين هما:

١. ﴿أَلَّا كُنْ يَكْفِيْكُمْ أَنْ يُمْدَدُكُمْ رَبِّكُمْ بِلَحَاظَةٍ أَلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِيْنَ﴾^(٣).

٢. ﴿يُمْدِدُكُمْ رَبِّكُمْ بِخَمْسَةِ أَلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِيْنَ﴾^(٤).

(١) يومن: ٦١.

(٢) البقرة: ٢٤٣.

(٣) آل عمران: ١٢٤.

(٤) آل عمران: ١٢٥.

المورد الخامس: أفضلية (إخوان) من (إخوة) في جمع (أخ) في تمثيل الأخوة بما اشتمل عليه من فخامة بالألف والنون، ولذلك يستعمل (إخوان) غالباً في علاقة الصدقة ونحوها ويستعمل (الإخوة) في تمثيل العلاقة النسبية حتى قال أبو حاتم: (قال أهل البصرة أجمعون: الإخوة في النسب، والإخوان في الصدقة). تقول: قال رجل من إخواني وأصدقائي، فإذا كان أخاه في النسب قالوا إخوتي)^(١).

ولكنه خطأ كما ذكر الأزهري، حيث قال: (يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء إخوة وإنّا إخوان). قال الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»^(٢)، ولم يعن النسب، وقال: «أَفَرَبِيوْتِ إِخْوَانِكُمْ»^(٣)، وهذا في النسب، وقال: «فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ»^{(٤)(٥)}. وفي لسان العرب: (وقولهم: إخوان العزاء وإنّا إخوان العمل وما أشبه ذلك إنّما يريدون أصحابه وملازميه، وقد يجوز أن يعنوا به أنّهم إخوانه أي إخوته الذين ولدوا معه، وإن لم يولّد العزاء ولا العمل ولا غير ذلك من الأغراض، غير أنّا لم نسمعهم يقولون إخوة العزاء ولا إخوة العمل ولا غيرهما، إنّما هو إخوان، ولو قالوه لجاز، وكل ذلك على المثل، قال ليبيد: (إِنَّمَا يَنْجُحُ إِخْوَانُ الْعَمَلِ) يعني منْ دَأْبَ وَتَحْرَكَ ولم يُقْمَ، قال الرّاعي: (على الشّوْقِ إِخْوَانُ العَزَاءِ هَيُوجُّ) أي الذين يصبرون فلا يجزّعون ولا يخشعون والذين هم أشقاء العمل والعزاء. وقالوا: الرُّمْحُ أَخوك وربما خائنك. وأكثر ما يستعمل

(١) لسان العرب: ٢١ / ١٤.

(٢) الحجرات: ١٠.

(٣) النّور: ٦١.

(٤) الأحزاب: ٥.

(٥) لسان العرب: ٢١ / ١٤.

الإخوانُ في الأَصْدِقَاءِ وَالإخْوَةُ فِي الولادةٍ^(١).

ويؤكّد ما ذكرنا عدم استعمال جمع (أخ) على إخوة في القرآن لتمثيل علاقة معنوية بل استعمل إخوان دائمًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْدَرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾^(٢)، ﴿وَعَادُ وَفِرْعَوْنُ فَإِخْوَانُ لُوطٍ﴾^(٣)، ﴿فَالَّذِي نَبْعَثُ لَكُمْ فَلَا يُصْبِحُوكُمْ فَآتَيْنَاكُمْ بِنِعْمَتِنَا إِخْوَانًا﴾^(٤)، ﴿وَزَرَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٌ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرِ مُتَقَابِلَيْنَ﴾^(٥)، ﴿رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾^(٦)، ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾^(٧)، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٨)، ﴿وَمِنْ أَبَائِهِمْ وَذُرَّيَّتِهِمْ وَلِإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ﴾^(٩)، ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُودُهُمْ فِي الْعَيْنِ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾^(١٠)، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعْوَقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلْمَ إِلَيْنَا﴾^(١١)، ﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١٢).

(١) المصدر السابق: ٢٠ / ١٤.

(٢) الأسراء: ٢٧.

(٣) ق: ١٣.

(٤) آل عمران: ١٠٣.

(٥) الحجر: ٤٧.

(٦) الحشر: ١٠.

(٧) آل عمران: ١٥٦.

(٨) آل عمران: ١٦٨.

(٩) الأنعام: ٨٧.

(١٠) الأعراف: ٢٠٢.

(١١) الأحزاب: ١٨.

(١٢) الحشر: ١١.

نعم، ورد في مورد واحد استعمال الإخوة لنكتة معنوية وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصْلِحُوهَا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾^(١). وتلك النكتة هي تنزيل علاقة الإيمان منزلة علاقة الإخوة النسبية؛ لأنّ (إخوة) إنما يتعارف استعماله في النسب - كما مرّ عن اللسان - فهو دالٌ على ذلك طبعاً.

نعم، استعمل (إخوان) في مقام بيان العلاقة النسبية في عدة آيات مراعاة لتوازنه مع المعطوف والمعطوف عليه ونحو ذلك مما يأتي في السبب التاسع، ولم يستعمل (إخوة) في القرآن إلّا لبيان العلاقة النسبية، إلّا في آية الحجرات المتقدمة على سبيل المبالغة في تخييل عمق علاقة الإيمان.

هذا، ولكن لا يبعد القول بعموم إخوان لسائر العلائق الحميمة التي يصحّ تنزيلها منزلة علاقـة الإخـوة النـسبـية لما مـرـ في السـبـب الأولـ. وعليـه فيـنـدرـجـ هـذـاـ المـثـالـ فيـ السـبـبـ الرابعـ منـ اختـلـافـ معـنىـ المـفـرـدـينـ بالـدـقـةـ إـذـاـ التـزـمـنـاـ بـأـنـ لـ (ـإخـوانـ)ـ مـفـرـداـ بـمـعـناـهـ،ـ وإنـ خـصـصـنـاـ (ـأـخـ)ـ المـفـرـدـ بـعـلـاقـةـ الإـخـوةـ النـسـبـيـةـ كـانـ مـرـجـعـهـ إـلـىـ كـوـنـ إـخـوانـ أـعـمـ مـعـنىـ منـ مـفـرـدـ وـهـوـ ضـرـبـ مـنـ السـبـبـ الأولـ غـيرـ الـأـمـثـلـةـ المـذـكـورـةـ فـيـهـ،ـ فإنـ تـلـكـ الـأـمـثـلـةـ كـانـتـ منـ صـيـرـورـةـ أـحـدـ الجـمـعـيـنـ أـخـصـ مـعـنىـ مـنـ مـفـرـدـ،ـ فـلـاحـظـ وـتـأـمـلـ.

المورد السادس: أفضلية (ضعف) في الدلالة على شدة الضعف من (ضعفاء) باعتبار الانسجام الصوتي مع كسرة الصاد، ولعله لذلك اختر في قوله تعالى: ﴿وَلَيُخَشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرَيْةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٢) حيث كان الموضوع يتضمن التركيز على حالة الضعف بخلاف الموضع الثلاثة التي استعملت.

(١) الحجرات: ١٠.

(٢) النساء: ٩.

حقيقة ما يدعى من الدلالة الاجتماعية والإيحائية.

ذكر بعض المحدثين^(١) ضربين آخرين من الدلالة للألفاظ..

الضرب الأول: الدلالة الاجتماعية. وفسّرت بالدلالة التي تستقل بها الكلمة عما سواها بما توحّيه من معين خاص بها.

الضرب الآخر: الدلالة الإيحائية. وفسّرت بالدلالة التي يوحّي بها اللّفظ بالأصداء والمؤثرات في النفس فيكون له وقع خاص يسيطر على النفس، لا يوحّي لفظ يوازيه لغة، فهو مجال الانفعالات النّفسيّة والتّأثير الدّاخلي للإنسان.

ولكن لا تتضمّن هذه الكلمات ونحوها ممّا قيل في بيانها ذكرًا لمنع هاتين الدلالتين، فإنّ كان هو اللّفظ أو الصوت رجعنا إلى الدلالة الوضعيّة أو الصوتيّة، وإلا فما هو؟ والأمثلة المذكورة لها على أقسام: بين ما لا دلالة مضافة للّفظ فيه أصلًا، أو الدلالة صوتيّة، أو وضعية، أو هناك نكتة معنويّة اقتضتها.

ونحن نذكر بعض أمثلة هاتين الدلالتين ليتّضح للباحث حال أصل الدلالة وحال الباقي.

فمن أمثلة الدلالة الاجتماعية..

١. اختيار كلمة (ظمآن) في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ يَقْبِعُهُ
يَخْسِبُهُ الظَّمَآنُ مَا مَأْتَهُ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَكِنْدُهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَاهُ حِسَابُهُ»^(٢) فإنّها ذات دلالة خاصة لا تفي بها كلمة (الرأي) في ذلك. قال أبو هلال العسكري: (فلو قال

(١) لاحظ الصورة الفنية في المثل القرآني: ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٩ ومصادرها.

(٢) النور: ٣٩.

يحسبه الرّائي ماءً لم يقع موقع قوله (الظمآن)؛ لأنّ الظّمآن أشدّ فاقه إِلَيْهِ وأعظم حرصاً عليه).

أقول: إنّ في تخصيص (الظمآن) بالذّكر - وهو بمعنى الذّي عطش عطشاً شديداً -
والعدول عن التّعبير بـ(العطشان) وـ(الرّائي) نكتتين معنويتين:

الأُولى: إنّ السّراب إنّما يحسبه ماءً من اشتّدّ به العطش، فكان حرصه على الماء
حاجزاً عن الحدس بواقع كونه سراباً؛ لأنّ الإنسان إذا حرص على شيء ربّما تراءى له
وصدق بوجوده، كمن بالغ في طلب الهالال في ناحية من السماء فإنّه يراه ويصدق
بوجوده ولو كان في غير مكانه كما يتّفق ذلك خارجاً.

الأخري: إنّ ربّما كان الغرض من الآية - مضافاً إلى تشبيه أعمال الكفار بالسّراب -
تشبيه حالة نفس الكفار يوم القيمة بالظمآن حيث يعلقون أملاً كبيراً على أعمالهم التي
يظنّونها حسنة كالصدقات التي منع جحودهم وكفرهم من قبولها فإذا حضر الحساب لم
يجدوها شيئاً ووجدوا الله عنده.. فلو جيء بلفظ (الرّائي) لم تتضمّن الآية هذا التشبيه،
كما أنه لو جيء بلفظ (العطشان) لم يكن له بلاغة لفظة (الظمآن) التي بدلاتها على شدة
العطش تشير إلى عظيم الفقر وال الحاجة. والكلام السابق عن أبي هلال لا يتضمّن ذكر
النّكتة التي اقتضت تمثيل شدة الفاقة وعظيم الفقر.

٢. استعمال كلمة (امرأة) بدل (زوج) بالنسبة لامرأتني نوح ولوط وهم زوجتان
لهما، وبالنسبة لامرأة فرعون وهي زوجته دون ريب في كُلّ من قوله تعالى: ﴿أَمْرَأَتْ نُوحٍ
وَأَمْرَأَتْ لُوطٍ﴾^(١) وقوله: ﴿أَمْرَأَتْ فَرْعَوْنَ﴾^(٢) فهذا الاستعمال الدقيق ذو دلالة اجتماعية

(١) التّحرير: ١٠.

(٢) التّحرير: ١١.

رائعة، وهي أنَّ الكلمة (زوج) تأتي حيث تكون الزوجة هي مناط الموقف حكمة وآية، أو تشير عماً وحکماً «وَمِنْ أَيَّاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً»^(١) فإذا تعطلت آيتها من السكن والمودة والرحمة بخيانة أو تباهي في العقيدة فامرأة لا زوج، فالخيانة الدينية التي أحدثتها امرأة نوح ولوط قد انفصلت عرى الزوجية وعاد كل زوج منها امرأة فحسب، كما تعطلت آية الزوجية في امرأة فرعون بكفره وإيمانها فعاذا حقيقتين مختلفتين لا تربطهما رابطة من سكن ولا صلة من مودة فعادت زوجته امرأة.

(أقول): هذا التعليل خاطئ جداً من جهات..

الجهة الأولى: إنَّ في الآية ما يقتضي العناية بتفهيم معنى الزوجية؛ لأنَّ الغرض منها بيان أنَّ مصير المرأة الخائنة لا يتأثر بصلاح زوجها كما يظهر بملحوظة جميع الآية، قال تعالى: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِمْرَأَتُ نُوحٍ وَإِمْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَاتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاَخِلِينَ»^(٢) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آتَيْنَا إِمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِي إِنِّي عِنْدَكَ يَتِيَّا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّني مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّني مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ»^(٣).

ويؤكَد ذلك أنَّ في طيِّ هذين التمثيلين - كما قال الرَّمخشي^(٤). تعرضاً بزوجتي النبي ﷺ المذكورتين في أول السورة (عائشة وحفصة) وما فرط منها من التَّظاهر على

(١) الرَّوم: ٢١.

(٢) التَّحرِير: ١٠ - ١١.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل: ٤/٥٧١ والصورة الفنية في المثل القرآني عنه: ٢٦٣.

رسول الله ﷺ بما كرّهه وتحذير لها على أغاظ وجهه وأشدّه.. وأن لا تتكلّا على أنّهما زوجا رسول الله، فإن ذلك الفضل لا ينفعها إلّا مع كونها مخلصتين، قال: (وأسرار التنزيل ورموزه في كل باب باللغة من اللطف والخفاء حدّاً يدقّ عن تفطن العالم ويزيل عن تبصره).

الجهة الثانية: إنّ علاقة الزوجية مفادة في الآية الأولى بقوله: ﴿كَاتَنَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا﴾ وفي الآية الثانية بعطفها على الأولى فاستغنى فيها عن أن يقال (...) كانت تحت كافر مستكبر..)، بل الظاهر أنّ نفس إضافة (امرأة) إلى رجل تستبطن علاقة الزوجية بينهما وتدلّ عليها، كما أنّ إضافة الرجل إلى المرأة كذلك، وهذه العلاقة لا تنشأ عن مجرّد الإضافة، إذ يكفي في الإضافة أدنى ملابسة فيصّح إطلاق (امرأة الرجل) على غير زوجته ممّن له بها علاقة كاخته وأمه، ولكن الدلالة على الزوجية هنا معنى تستبطنه الكلمة ذاتها لا مجرد الإضافة.

الجهة الثالثة: إنّا لم نجد ملاحظة هذه النّكتة في الاستعمالات القرآنية: فعبر بـ(زوج) مع فرض خيانة ونحوها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾^(١)، وربّما يعدّ من ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ شُهَدَاءٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمَنِ الصَّادِقِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ أَبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾^(٣)، بناءً على كون (من) بيانية.

الجهة الرابعة: إنّه قد جاء التّعبير بـ(امرأة) في مواضع لا تقتضي تلك النّكتة اعتبار

(١) التّغابن: ١٤.

(٢) النّور: ٦.

(٣) غافر: ٨.

الزوجية كأن لم تكن، كما في امرأة أبي هب «وَامْرَأَتُهُ حَالَةً الْحَطَبِ»^(١) وامرأة زكريا «وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ»^(٢) ونحوها «وَإِنِّي خَفْتُ الْمُوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْتُ لِي مِنْ لَدُنِكَ وَلَيْتَاهُ يَرِثُ مِنْ أَلَّيْ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبَّ رَضِيَّا»^(٣) يا رَّبِّيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ اسْمُهُ يَحْمَى لَمْ تَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ سَمِيًّا^(٤) قال رب آتني يكُونُ لي غُلامٌ وكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغَتْ مِنْ الْكِبَرِ عِتِيًّا»^(٥)، وامرأة العزيز «وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ»^(٦)، ونحوها قوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ اتَّوْنِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَيْ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بِالنِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعَنَ أَيْدِيهِنَ إِنَّ رَبِّي يَكْيِيدِهِنَ عَلِيمٌ»^(٧)، وقوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مَصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَهْوَاهُ»^(٨)، وأيضاً قوله تعالى: «وَإِنْ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا»^(٩) إلى غير ذلك.

والحق: أن سر اختيار التعبير بـ(امرأة) على (زوجة) أجمليتها منها لفظاً على ما يدرك بالذوق الأدبي، وسيأتي بيان الجمال اللغوي في السبب السادس.

ومن أمثلة الدلالة الإيحائية - فيها قيل - :

(١) المسد: ٤.

(٢) آل عمران: ٤٠.

(٣) مريم: ٥ - ٨.

(٤) يوسف: ٣٠.

(٥) يوسف: ٥٠.

(٦) يوسف: ٢١.

(٧) النساء: ١٢٨.

١. (كلمة (أشدّاء) في قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾^(١) فإنّها تحمل إلى الذهن كلّ معانٍ الغلظة والثبات والمجاهدة، وتحوي بأبعاد الصبر واليقظة والاحذر، لا الشدّة في مقابل الضعف فحسب، بل تذهب إلى أكثر من هذا فتشير إيحائياً لتحرّك النّفوس وتهزّ الضّمائر إلى التّفاني في ذات الله وإلى التّشدد في أحكام الله وإلى التنفيذ لأوامر الله، فلا لومة لائم ولا غضب عاتب).

والحقّ أنّه لا دلالة لكلمة (أشدّاء) إلاّ على معنى الغلظة والشدّة. وبافي المعنى إنّما استفيد بالإغراق في التّأمل في المعنى وشؤونه ولا تعلق لذلك باللفظ.

٢. كلمة (القانتين) في قوله تعالى عن مريم: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتَيْنَ﴾^(٢) قيل: أفاد منها الزّركشي دلالة ايجائیة برفع مستوى مريم فيها إلى مصافّ الرجال ممّن وصفوا بالجدة والصبر والمثابرة على أسمى مراتب العبادة (إيداناً بأنّ وضعها في العباد جدّاً واجتهاهاداً وعلماً وتبصرًاً ورفعة من الله لدرجاتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقهم)^(٣).

والحقّ أنّ هذه الدّلالة موهومة، فإنّ صيغة الجمع المذكر تطلق على المذكر والمؤنث مختلطين كما تطلق على المذكر خاصة. ولا يبعد أن تكون كلمة (المؤمنين) ونحوها في القرآن الكريم شاملةً لها ما لم يذكر معها الجمع المؤنث كـ(المؤمنات)، و اختيار هذه الصيغة في هذه الآية مراعاة للسجع لا غير.

وعلى تقدير صحة تلك النّكتة فمرجعها إلى التّشبيه والتّزييل، فهل موارد التّشبيه جميعاً مندرجة في الدّلالة الإيجائیة؟!

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) التّحریر: ١٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣٠٢ / ٣.

وإنما ذكرنا هاتين الدلالتين هنا لكي يكون الباحث على بصيرة من ذلك عسى أن يجد لها تفسيراً ومعنى ويتمكن من تفسير جانب من هذه الظاهرة لها كما احتملنا تفسير جانب منها بالدلالة الصوتية.

السبب السادس: أروعية بعض الجموع من بعض من حيث جمالها الذاتي.

لا شك عند من ملك الذوق الأدبي في أن بعض الألفاظ أجمل من بعض في حد ذاتها وإن تساوت مداليتها الوضعية والصوتية، ولكن هذه النقطة من أدق النقاط التي لا يتبه لها إلا بالحسن المرهف والذوق العالي، ولعل من هذه الجهة لم نجد من نبه عليها من علماء البلاغة واللغة من قدامى ومحدثين.

نعم، تعرّض علماء البلاغة لكون الألفاظ مختلفة بحسب حروفها من حيث الفصاحة وعدمهما، ولكن هذا الاختلاف راجع إلى تفاوتها في أصل الحسن والقبح، وهذا غير تفاوت الألفاظ الفصيحة الحسنة في درجة الجمال الذاتي فهما مستويان مختلفان. والظاهر أنه لا سبيل إلى إعطاء ضابط معين لجمال الكلمة من حيث حروفها وحركاتها؛ لأنّه وليد مدى تناسب وانسجام الأصوات المجتمعة وكيفياتها من المد والسكون والحركة مقاسةً بالمعنى، وهذا التناسب في كلّ كلمة أو كلام وليد حالة جزئية خاصة لا جامع بينها وبين غيرها.

كما قد استقرّ رأي المحققين من علماء البلاغة على عدم ضابط لفصاحة الكلمة وعددها وإن كان قد تناول بعضهم إعطاء ضابط لها، فعن ابن الأثير من كلام له حول تنافر الحروف الذي عدّ من الأمور المخلة بفصاحة الكلمة - مشارياً إلى بعض تلك المحاولات وتفنيدها - : (ليس التنافر بسبب بُعد المخارج وأنَّ الانتقال من أحد هما إلى

الآخر كالطفرة، ولا بسبب قربها وأنَّ الانتقال من أحد هما إلى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من قريب المخرج كالجيش والشجي، وفي التنزيل «أَمْ أَعْهَدْ»، ومن البعيدة ما هو بخلافه كـ(ملع) [أي أسرع في السير] بخلاف (علم). وليس ذلك بسبب أنَّ الإخراج عن الحلق إلى الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلى الحلق لما نجد من حُسن (غلب، وبُلُغ) و(حلم، وملح)، بل هذا أمر ذوقي، فكلَّ ما عده الذوق الصَّحيح ثقلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قُرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك^(١).

وإذا كان الأمر كذلك في الفصاحة فهو بعينه الحال في الجمال اللُّفظي؛ لأنَّهما مستويان من حقيقة واحدة وإنْ كان مستوى الجمال أدق وأعلى^(٢). فالمidanat في تشخيص كلِّ منها الذوق الأدبي العالى، وقد تقدم في المقدمة أنَّ ضرباً من المزايا اللُّفظية ممَّا يدرك ولا يوصف.

إلا أنَّ علماء البلاغة جعلوا الذوق على مرتبتين: سليم يدرك تنافر حروف الكلمة ويحسُّ بأوصافها ثقلاً وخفةً، وسقيم لا يحسُّ بذلك.

ولكن الصَّحيح أنَّ الذوق الأدبي ذو مراتب متعددة تختلف في السَّلامة والضَّفاء، وقلَّ مَنْ يخلو عن مرتبة منها كما يقلَّ من أبناء اللُّغة العربية في العصور المتأخرة.

● من أمثلة هذه الحالة:

ولا يبعد أنَّ تندرج جملة من أمثلة هذه الظاهر تحت تلك الحالة: فيرجح أحد الجمعين على الآخر لأجمليته منه لفظاً، إلا فيها اقتضت مزية أولى بالمراعاة كالسِّجع

(١) المطول في شرح تلخيص المفتاح: ص ١٢ ط الحجر.

(٢) لكن سبق في أول السَّبب الخامس أنَّهم لم يلتقطوا إلى نسبة ظاهرة الفصاحة في الألفاظ بالقياس إلى المعنى.

والموازنة انتخاب ذاك الآخر، لأن السجع ونحوه مما يرجع إلى جمال الكلام ككل وهو أولى بالمراعاة من جمال الكلمة في حد ذاتها. فمن ذلك:

(١) أجملية الكلمة (سجد) في جمع (ساجد) من السجود من جهة تكرر الجيم فيه، والجيم حرف جميل في حد ذاته.

ولعله لذلك اختير (سجد) في جمعه كلما وقع في أثناء الآية وهو أحد عشر موضعًا^(١)، وإنما اختير (سجود) في آيتين مراعاة لآخر الآية، وهما:

١. «أَنْ طَهَّرَا بَيْتَيِ الْطَّاهِفَيْنَ وَالْعَاكِفَيْنَ وَالرُّكُعَ السُّجُودَ»^(٢).

٢. «وَطَهَّرَ بَيْتَيِ الْطَّاهِفَيْنَ وَالْقَائِمَيْنَ وَالرُّكُعَ السُّجُودَ»^(٣).

(١) هي: ١. «فَكَلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغْدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا». البقرة: ٥٨.

٢. «وَرَفَعْنَا فَوْهُمُ الطُّورَ بِمِيَاتِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا» النساء: ١٥٤.

٣. «وَقُلُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا تَغْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ» الأعراف: ١٦١.

٤. «وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُوا لَهُ سُجَّدًا». يوسف: ١٠٠.

٥. «يَنْهَا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ». النحل: ٤٨.

٦. «إِذَا يُتَلَى عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا». الإسراء: ١٠٧.

٧. «إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُوا سُجَّدًا وَيَكِيَا». مريم: ٥٨.

٨. «فَالْقَيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا». طه: ٧٠.

٩. «وَالَّذِينَ يَبِسُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا». الفرقان: ٦٤.

١٠. «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِأَيَّاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُوا سُجَّدًا». السجدة: ١٥.

١١. «تَرَاهُمْ رُكَعًا سُجَّدًا». الفتح: ٢٩.

. (٢) البقرة: ١٢٥.

. (٣) الحج: ٢٦.

ووجه أولوية السجود باخر الآية..

أولاً: يتحقق انحداراً طبيعياً لما قبلها إلى آخرها كأنه تنزل من الأعلى إلى الأسفل، فتأمل جيداً في الآيتين تجد روعة ذكر الجمدين المتضمنين للألف أولاً ثم ذكر (الرّكع) ثُمَّ (السجود). ولو جيء بـ(السجدة) المماطل لـ(الرّكع) في الوزن لم يتم تحقق هذا الانحدار.

وثانياً: أنه يجب تقارب آخر الآيتين مع آخر باقي الآيات في الوزن فأواخر ما بعد الآية الأولى: (المصير، الرحيم، الحكيم، الصالحين)، وأواخر طرف الآية الثانية من أول السورة (عظيم، شديد، مريد، السعير، بهيج، قدير، القبور، منير، الحريري، العبيد، المبين، البعيد، العشير، يزيد، يغيبط، يزيد، شهيد، (يشاء)، الحمي، الجلود، حديد، الحريري، حرير، الحميد، أليم، السجود، عميق، الفقير، العتيق ..) وهكذا إلى آخر السورة.

بل فيرأيي أنَّ كلمة (سجدة) أجمل من (ساجدين) الذي هو جمع سالم كما لم يرد اختياره إلا في أواخر الآيات مراعاة لها في تسعة مواضع^(١)، وفي موضع آخر رعاية لما عطف عليه من الطرفيين^(٢).

(٢) أجميلية (عياد) في جمع (عبد) من (عبيد) - في حالة تساويهما في المعنى - ولذلك اختير في ١١٦ مورداً أريد بمعظمها ما يساوق العبيد وببعضها ما يتضمن معنى العبادة كما مر في السبب الثاني، ولم يرد اختيار العبيد إلا في خمسة مواضع في أواخر الآيات من

(١) وهي: الأعراف: ١١، ١٢٠، يوسف: ٤، والحجر: ٢٩، ٣١، ٣٢، ٩٨، ٤٦، والشware: ٢١٩، وسورة ص: ٧٢.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوا هُنَّ الْمُنْكَرُ وَالْمُنْكَرُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوا هُنَّ الْمُنْكَرُ وَالْمُنْكَرُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ . التوبة: ١١٢.

قبيل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾^(١)، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾^(٢)، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾^(٣)، وفريب منها ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبِّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾^(٤)، ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾^(٥).

وقد مر في السبب الثاني ذكر أن الراغب علل اختيار العبيد بكونه أعم من العباد لتضمنها معنى العبادة، لكن ذكرنا أن لـ(عباد) إطلاقين أحدهما - وهو الغالب - لا يتضمن هذا المعنى.

(٣) أجمالية (فجّار) في جمع (فاجر) من (فجرة). ولعله لذلك اختر في أثناء الآيات وأواخرها في مواضع ثلاثة:

١. ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(٦).
٢. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾^(٧) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحَّمٍ^(٨).
٣. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجْنٍ﴾^(٩).

(١) آل عمران: ١٨٢.

(٢) الأنفال: ٥١.

(٣) الحج: ١٠.

(٤) فصلت: ٤٦.

(٥) ق: ٢٩.

(٦) سورة ص: ٢٨.

(٧) الانفطار: ١٤ - ١٣.

(٨) المطففين: ٧.

واختير (فجرة) في موضع واحد مراعاة لآخر الآية حيث قال تعالى: «وُجُوهٌ
يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ٣٨ صَاحِكَةٌ مُسْتَبِشَرَةٌ ٣٩ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ٤٠ تَرَهَقَهَا قَتَرَةٌ ٤١ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ الْفَجَرَةُ ٤٢»^(١) فكلمة (الفجرة) في الآية الأخيرة تحقق لها مع الآيات الأربع سجعاً لطيفاً، كما تحقق لها مع ما قبلها من الآيات قرباً وتشابهاً، ولو جيء بدلها بكلمة (الفجّار) لم يكن لها وقع.

٤) أجملية (كفار) في جمع (كافر) من (كفرة)، ولذلك اختير في عشرين موضعاً^(٢) وقع فيها في أثناء الكلام من غير تناسب ملزِم، ولم يقع (كفرة) إلَّا في موضع واحدٍ وهو قوله تعالى: «أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ الْفَجَرَةُ ٤٢»^(٣) رعاية لتماثلها في الوزن مع الوصف الثاني لوصوفه وهو لفظ (الفجرة)، فلو قيل بدله (الكافر الفجرة) لم يكن مناسباً.

٥) ولعلّ من ذلك كلمة (أنفس) في جمع نفس بالنسبة إلى (نفوس) بناءً على تماثلها في المعنى، فإنّه لا يبعد أجمليتها منه، ولذلك اختيرت عليه في ١٥٣ مورداً^(٤) ولم يرد استعمال (نفوس) إلَّا في موردين:

١. «وَإِذَا النُّفُوسُ زُوَّجْتُ»^(٥).
٢. «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ»^(٦).

(١) عبس: ٤٢ - ٣٨.

(٢) لاحظ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٦١٢.

(٣) عبس: ٤٢.

(٤) لاحظ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٧١٤ - ٧١٢.

(٥) التّكوير: ٧.

(٦) الإسراء: ٢٥.

ولعل هناك مزيّة أولى بالمراعاة في الموردين اقتضت ترجيح كلمة (نفوس) - من المزايا الآتية في الأسباب اللاحقة - وإلا يبعد اختيار (نفس) عليه في ذاك العدد الكبير مع مختلف الملابسات من غير مزيّة، لأنّه نوع من الالتزام بالكلمة فلاحظ. هذا فيما يتعلق بأمثلة هذه الظاهرة.

(٦) ويُلحق بها كلمة (أبرار) جمع (بِرٌّ) بالنسبة إلى كلمة (بررة) جمع بارٌّ - وهو مثال ذكره السائل - فإنهما وإنْ كانا متقاربين لفظاً، لكنَّ الأولى أجمل من الأخرى؛ ولذلك اختيرت عليها في أثناء الكلام وأواخره في مواضع شتى من القرآن الكريم ولم تُختر صيغة (بررة) إلَّا في آية واحدة مراعاةً للسجع كما مر تفصيل ذلك في السبب الرابع، كما مرّ هناك أنَّ الراغب علَّ التفرقة بين الجمعين بما يرجع إلى تأثير اختلاف معنى مفردديها في ذلك، وتعريضنا لنقاذه تفصيلاً.

(٧) وقد يُلحق بها كلمة (شهداء) جمع (شهيد) بالنسبة إلى صيغتي شهود وأشهاد حيث اختيرت عليهما في عشرين مورداً^(١) مع مختلف الملابسات واختير (شهود) في مواضع ثلاثة وقع في اثنين^(٢) منها في آخر الآية لحفظ تناسبها مع ما اقترن بها من الآيات، ووقع الثالث في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ

(١) وهي البقرة: (٢٣، ١٣٣، ١٤٣، ٢٨٢، ٢٨٣). آل عمران: (٩٩، ١٤٠). النساء: (٦٩، ١٣٥). المائدة: (٨، ٤٤). الأنعام: (١٤٤، ١٥٠). الحج: (٧٨). التور: (٤، ٦، ١٣). الزمر: (٦٩). الحديد: (١٩).

ولكنَّه قد يكون في (النساء: ٦٩) و(الزمر: ٦٩) جمع شهيد بمعنى المقتول في سبيل الله، فلاحظ.

(٢) المدثر: ١٣، البروج: ٧، وسيأتي ذكر ذلك في السبب السابع.

تُنْصِّضُونَ فِيهِ^(١)، وقد سبق في السبب الخامس احتمال استناد اختياره فيها إلى أروعيّة تصويره لدقة الشهادة في المورد، واختير (أشهاد) في موضعين وقع في أحدهما في آخر الآية^(٢)، وربّما كان اختياره في الموضع الآخر^(٣) لنكتة ما أولى بالمراجعة من قبيل ما يأتي في السبب السابع.

ولكن في ذلك نظر وتأمل؛ لاحتمال استناد اختياره في تلك الموضع إلى السبب العاشر الآتي.

السبب السابع: أولويّة بعض الجمّع من بعضٍ في آخر الجملة لتحقيق سجع، أو موازنة ونحو ذلك.

لا شك في أنَّ تقارب آخر الجملتين زينة للكلام يزداد به رونقاً وجمالاً، وقد تنبئ إلى أصل هذا المعنى علماء البلاغة حيث عدّوا من جملة المحسّنات اللفظيّة في علم البديع السجع والموازنة:

١. فالسجع - فيما قالوا - توافق الفاصلتين من الشر في الحرف الأخير. وال الصحيح أنه يعتبر فيه أو في حسنه نحو تماثل بينهما - في الحرفين أو الحروف الثلاثة الأخيرة - في الوزن على النحو التالي:

أ. فإنْ كان ما قبل الحرف الأخير حرف علة^(٤): فإنْ كان ألفاً وجب تماثلها في

(١) يونس: ٦١.

(٢) غافر: ٥١. وسيأتي في السبب السابع.

(٣) **وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَلَّبُوا عَلَى رَبِّهِمْ**. هود: ١٨.

(٤) التعبير عن الألف والياء والواو - في مثل ذلك - بالحرف مبني على رأي عامة اللغرين وإن لم يصح عندنا، فلاحظ.

ذلك فلا يحسن (فعال) مع (فعول) أو (فعيل). وإنْ كان واواً أو ياءً كان تماثلها أولى بـ(بعيد) وـ(شهيد) وـ(سجود)، وإنْ جاز أنْ يكون أحدهما واواً والآخر ياءً كـ(شهيد) وـ(شهود)؛ وذلك لتقارب الواو والياء وبعدهما عن الألف.

ب. وإنْ كان ما قبل الحرف الأخير غير حروف العلة: فإنْ كان أحدهما ساكناً وجباً أنْ يكون الآخر كذلك، فلا يحسن (فعل) مع (فعل) بالحركات الثلاثة في عينها كـ(عدل) مع (بطل) وـ(مُقل).

وإنْ كان متحركاً كان التماثل في نوع الحركة أولى، ولكن يجوز الاختلاف فيها، ومع الاختلاف يكون الاختلاف بالفتح والكسر أو بالفتح والضم أولى من الاختلاف بالكسر والضم؛ لأنَّ الفتحة أقرب إلى الضمة والكسرة من إحداهما إلى الأخرى.

ج. وإنْ كان ما قبل الحرف الأخير في أحدهما حرف علة لم يجز أنْ يكون في الآخر حرفاً صحيحاً فلا يحسن (بال) أو (فول) أو (فيل) مع (عدل).

د. وإنْ كان هناك حرف علة قبل حرفين من الأخير في إحدى الفاصلتين لم يحسن أنْ يكون في الآخر حرف صحيح كـ(عدل) وـ(بطل)، بل إنْ كان ألفاً وجب كون الآخر كذلك كـ(عادل) وـ(فاضل). وإنْ كان واواً أو ياءً كان التماثل أولى وإنْ جاز الاختلاف.

ثم تقارب الكلمتين في السجع يكون على مستويين:

الأول: أن تكونا مختلفتين في الوزن نظير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا^(١) وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾^(٢) ويسمى ذلك بالسجع المطرّف.

والآخر: أن تكونا متفقتين في الوزن تماماً نظير قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَّرْفُوعَةٌ^(٣)

وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ^(١) ويسمى ذلك بـ(السجع المتوازي). وأضاف علماء البلاغة قسماً ثالثاً لاحظوا فيه توافق مجموع كلمات الجملتين وسموه بـ(السجع المرصع) نظير قول القائل: (هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجه وعظه)^(٢). ولكن توافق سائر كلمات الجملتين - غير الكلمة الأخيرة - في الحقيقة مزية مستقلة لا تعلق لها بالسجع؛ فإنه من أوصاف أواخر الجمل، ولا تأثير لتماثل صدر الجملتين في زيادة جمال أواخرهما كما هو ظاهر.

وهناك نكتة أخرى في الموضوع هي: أنه قد يفرض اختلاف وزن الكلمتين في السجع المطرّف إلّا أنَّ للاختلاف درجاتٍ ومراتب وكلما كان الاختلاف أقلَّ والأوزان أقرب كان السجع أكثر جمالاً، فليس الاختلاف الجزئي في الوزن مانعاً عن حسن الكلام بمزيد القرب.

كما أنه متى ما كانت حروف الكلمتين متساوية كان السجع أكثر جمالاً من حالة اختلافهما بالزيادة والنقصان.

وهذا كله مما يشهد به الذوق الأدبي.

٢. وأمّا الموازنة فهي فيما قالوا: تساوي الفاصلتين في الوزن دون التّقفيّة نحو **وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ** ^(٤) **وَرَرَابِيٌّ مَبْثُوتَةٌ**^(٥)، وربما قسموها إلى قسمين بلحاظ مدى تماثل أو تقارب مجموع كلمات الجملتين كما في قوله تعالى: **وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَيْنَ** ^(٦)

(١) الغاشية: ١٣ - ١٤.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): ٢٩٦.

(٣) الغاشية: ١٥ - ١٦.

وَهَدِينَا هُمَا الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ^(١). ولكن هذا خلط بين مزيتين؛ لأنَّ تماثل باقي أجزاء الجملتين مزيَّةٌ أخرى كما مضى مثل ذلك في السجع.

فهاتان مزيَّتان تتعلقان بآخر الجمل المتعاطفة قد ذكرها علماء البلاغة.

٣. ويُضاف إلى ذلك: تقارب الفاصلتين في الوزن، فإنَّه مزيَّةٌ بلاغيَّةٌ وإنْ لم تتساوايا فيه على ما اعتبروه في الموازنة.

وهذه الحالة كثيرة التتحقق في القرآن الكريم، ففي سورة الحج مثلاً جاء في آخر الآيات (٢٣-٧) هكذا (القبور، منير، الحريق، العبيد، المبين، البعيد، العشير، يريد، يغيط، يريد، شهيد، يشاء، الحميم، الجلود، حديد، الحريق)، ومن المعلوم وجود نحو انسجام بينها وإنْ اختلف (المبين) وزناً مع طرفيه وكذلك (يريده)، إلَّا أنهما أولى مما لو كان بديلهما (الجبار) أو (السجد) أو نحو ذلك.

والواقع أنَّ هذا ضربٌ من الموازنة لم يتبنَّها له، ولكنَّها موازنة ناقصة.

وبذلك تكون الموازنة مطلق تقارب الفاصلتين في الوزن، ولكنَّها على مرتبتين: تامةٌ، وناقصة. والناقصة منها على درجات ووحوه، لكنَّ يعتبر فيها ما اعتبرناه في السجع من التقارب في الحرفين الأخيرين، أو الحروف الثلاثة الأخيرة، بل هي أولى بذلك؛ لأنَّ حسنها يرتكز على الوزن فحسب دون الاشتراك في الحرف الأخير كما كان في السجع. وليس الغرض في المقام استكناه المزايا البلاغية ولكنَّ بيان هذا المقدار مما اقتضاه الموضوع.

(١) الصّفات: ١١٨ - ١١٧.

● من أمثلة هذه الحالة.

ولهذه الحالة موارد كثيرة في أمثلة هذه الظاهرة اقتضى مراعاة السجع أو الموازنة اختيار أحد الجمدين، وربما كان هناك عامل أو عوامل أخرى أيضاً موجبة لاختيار هذا الجمع، كما ربما كان مراعاة السجع أو الموازنة تقديمها على مزيّة أخرى.

ويتمكن تقسيم تلك الأمثلة^(١) إلى قسمين:

القسم الأول: الجموع التي لم ترد إلا في آخر الآية، وفي هذا القسم لم نستبعد أن يكون اختيار تلك الجموع مراعاةً للسجع أو الموازنة؛ تقديمها على مزيّة أخرى - كالمجال اللفظي - وهي ثلاثة:

١. (سجود) في جمع (ساجد) ورد في موضوعين (البقرة: ١٢٥، والحج: ٢٦)، واختير (سُجّد) في أحد عشر موضعًا آخر كما مر تفصيل ذلك في السبب السادس.
٢. (عييد) في جمع (عبد) ورد في خمسة مواضع واختير (عبد) في (١١٦) مورداً آخر كما مر هناك، وتوقف السجع والموازنة على صيغة (عييد) مما يظهر بمراجعة تلك الآيات وطرف فيها.
٣. (فجرة) في جمع (فاجر) ورد في مورد واحد واختير عليه (فجّار) في ثلاثة

(١) ويلاحظ أنه كلما وقع أحد تلك الجموع في آخر الآية لم ينفك عن اقتضاء مراعاة السجع أو الموازنة له، ولذلك لا حاجة بنا إلى بيان كيفية تحقّقهما بذكر أو آخر الآيات المترتبة بمواضعها لسهولة مراجعة الباحث إليها بعد معرفة مواضعها وطول الكلام بذلك إلا فيما قل موارد ذلك.

(٢) ولو اختير (سجّد) فيهما لم تتحقّق موازنة ولا سجع وإن اشتراكاً في الحرف الأخير، لما مر من أنه متى كان ما قبل الأخير من أحدهما حرف علة ك(سجود) وجب أن يكون الأمر في الآخر كذلك، و(سُجّد) ليس كذلك.

موضع كما مرّ تفصيل القول فيه هناك أيضاً.

ويلحق بها اختيار (بررة) على (أبرار) في موضع واحد، وقد اختير (أبرار) في ستة مواضع كما سبقت الإشارة إليه هناك، ومضي تفصيل القول فيه في أول السبب الرابع.

القسم الآخر: الجموع التي وردت في آخر الآية تارة، وفي أثنائها أخرى، والغالب فيها وجود مزية أخرى مقتضية لترجمتها، إلا ما احتملناه في (أشهاد) و(شهود) - في آخر البحث عن السبب السادس - وهي كما يلي:

١. (الذّكور) في جمع (ذكر) ورد في موضعين:

أحدما: «يَهُبْ لَمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهُبْ لَمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ»^(١).

والآخر: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا»^(٢).

وهو في الموضع الأول يناسب جميع آيات تلك السورة عدا ست آيات هي: الآية ٢٥ و٣٦ - ٤٠^(٣) وأواخرها من رقم (٤١) إلى آخر السورة (سبيل، أليم، الأمور، سبيل، مقيم، سبييل، نكير، كفور، الذّكور، قدير، حكيم، مستقيم، الأمور) فهذه الكلمة تحقق للأية سجعاً وموازنة بالنسبة إلى سائر تلك الآيات - على اختلاف مستوياتها -. وأما في الموضع الآخر فربما كان اختياره مستنداً إلى السبب العاشر الآتي.

وقد اختير عليه كلمة ذكران في موضعين^(٤) في الأثناء، كما سيأتي ما يحتمل في وجده في السببين التاسع والعشر.

(١) الشّوري: ٤٩.

(٢) الأنعام: ١٣٩.

(٣) أواخرها: (ي فعلون، يتوكّلون، يغفرون، يتفقون، يتتصرون، الظالمين).

(٤) الشّعراء: ١٦٥، الشّوري: ٥٠.

٢. (شهود) في جمع (شاهد) ورد في مواضع ثلاثة اثنان منها في آخر الآية..

الأول: **﴿وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَعْمَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ﴾**^(١).

وأواخر آيات السورة: (البروج، الموعود، مشهود، الأخدود، الوقود، قعود، شهود)، الحميد، شهيد، الحريق، الكبير، لشديد، يعيد، الودود، المجيد، يريد، الجندود، ثمود، تكذيب، محيط، مجيد، محفوظ).

الثاني: **﴿وَبَيْنَ شُهُودًا﴾**^(٢).

وأواخر بعض طرفيها من الآيات: (النّاقور، عسير، يسير، وحيداً، مددوداً، شهوداً، تمهيداً، أزيد، عنيداً، صعوداً).

الثالث: **﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفْيِضُونَ فِيهِ﴾**^(٣).

فاختيار (شهود) في الموضعين الأولين مما يتوقف عليه السجع والموازنة وإن كان مشتركاً مع (أشهاد) في الحرف الأخير؛ لأنّها لا يتحققان إلاّ بين ما يكون قبل آخره أفالاً وبين ما كان قبل آخره واواً، أو ياءً كما تقدم.

وأمّا في الموضع الثالث فقد سبق ما يحتمل في وجهه في السبب الخامس.

٣. وورد (أشهاد) في جمع (شاهد) في موردين:

الأول: **﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾**^(٤).

(١) البروج: ٧.

(٢) المدثر: ١٣.

(٣) يونس: ٦١.

(٤) هود: ١٨.

الآخر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(١). وأواخر بعض طرفيها من الآيات (النّار، الغفار، النّار، العباد، العذاب، العذاب، النّار، العباد، العذاب، ضلال، الأشهاد، الدّار، الكتاب، الألباب، الإبكار) فهو في الآية الثانية يتحقق لها موازنة وسجعًا بالنسبة إلى طرفيها ولا تتحقق ذلك كلمة (شهود) لما تقدم.

وأمّا اختياره في الموضع الأوّل فربّما كان مستندًا إلى السبب العاشر الآتي.

٤. (أموات) في جمع (ميت) ورد في خمسة مواضع^(٢) وقع في أحدها في آخر الآية وهو قوله تعالى: ﴿أَحْيَاهُ وَأَمْوَاتًا﴾^(٣) وطرفيها ﴿أَلَمْ تَجْعَلْ الْأَرْضَ كِفَافًا﴾^(٤) و﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَابِيَ شَاغِحَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾^(٥)، ولو اختير (موتى) لم يتم تتحقق السّجع في ذلك.

وأمّا اختياره في سائر الموضع فربّما كان مستندًا إلى بعض الأسباب الآتية.

٥. واختير (موتى) في (١٧) موضعًا كان في أحدها في آخر الآية، وهو قوله تعالى في آخر سورة القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِي الْمُوْتَى﴾^(٦)، وأواخر ما قبلها (صلّى، توّى، يتمطّى، فأولى، فأولى، سدى، يمنى، فسوى، الأنثى) فلو اختير (أموات) لم يتم تتحقق التّماثل بين أواخر الآيات.

(١) غافر: ٥١.

(٢) والباقي في: البقرة: (٢٨ و ١٥٤)، آل عمران: (١٦٩)، التّحل: (٢١)، فاطر: (٢٢).

(٣) المرسلات: ٢٦.

(٤) المرسلات: ٢٥.

(٥) المرسلات: ٢٧.

(٦) القيامة: ٤٠.

وأمّا اختياره في سائر المواقع فقد يستند إلى بعض الأسباب الآتية.

٦. (عباد) في جمع (عبد) ورد في (١١٦) موضعًا وقع في ثمانية مواقع في آخر الآية^(١). وقد تقدّم وجه اختياره على (عبيد) في السبب الأول والسادس

٧. (شداد) في جمع (شديد) فإنّه ورد في مواقع ثلاثة: وقع في أحدهما^(٢) في آخر الآية وهو قوله تعالى: «وَبَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَا شِدَاداً»^(٣)، وهو قريب من سائر الكلمات الواقعه في أواخر آيات السورة فمن طرفيها (مهاداً، أو تاداً، أزواجاً، سباتاً، لباساً، معاشاً، شداداً) وهاجاً، ثجاجاً).

٨. ويلحق بها (أبرار) في جمع (بّر) فإنّه ورد في ستة مواقع وقع في اثنين منها في آخر الآية، كما تقدّم في البحث عن السبب الرابع.

السبب الثامن: أولوية بعض الجموع من بعض في أثناء الجملة لتحقيق توازن لها مع جملة أخرى.

لا شك في أنّ تمايل وزن الجملتين المتعاطفتين أو تقارب وزنها مزيّة لفظيّة في الكلام. وقد تنبّه لذلك علماء البلاغة إلاّ أنّهم لم يذكروا ذلك كمزية مستقلة وإنّما ذكروها في أقسام السجع والموازنة.

٩. ذكروا في أقسام الجمع أنّ منها السجع المطرّف، وهو ما تساوت جميع الفاظ الجملتين فيه، وذكر ابن الأثير^(٤) أنّ السجع ثلاثة أقسام:

(١) وهي: البقرة: (٢٠٧)، آل عمران: (١٥، ٢٠، ٣٠)، غافر: (٤٤، ٤٨)، الرّمر: (١٠).

(٢) الباقي في سورة يوسف: ٤٨، التّحرير: ٦.

(٣) النّبأ: ١٢.

(٤) لاحظ المطّول في شرح التلخیص للتفتازانی: ٣٦٢. (ط. الحجر).

الأول: أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تُنْهِرْهُ ⑤ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تُنْهِرْهُ﴾^(١).

الثاني: أن يكون الثاني أطول من الأول، لا طولاً يخرجه عن الاعتدال كثيراً، وإلا كان قبيحاً.

الثالث: أن يكون الآخر أقصر من الأول وهو عندي عيب فاحش؛ لأن السمع قد استوفى أمده في الأول بطوله فإذا جاء الثاني قصيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يزيد الانتهاء إلى غاية في عشر دونها.

٢. وذكر بعضهم في أقسام الموازنة تماثل جميع ألفاظ الجملتين^(٢) أو تقاربها من حيث الوزن من غير اختصاص بالكلمة الأخيرة من قبيل قوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ وَهَدَيْنَاهُمَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٣).

وقد سبق أن هذه المزية مزية مستقلة لا تعلق لها بالسجع والموازنة.

وأيضاً كان فقد يخرج على هذا السبب بعض موارد الأمثلة السابقة، منها:

١. اختيار (النفوس) على (الأنفس) في قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوَرَتْ ⑦ وَإِذَا النُّجُومُ انكَلَرَتْ ⑧ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيَرَتْ ⑨ وَإِذَا الْعِشاُرُ عُطَلَتْ ⑩ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ⑪ وَإِذَا الْبَحَارُ سُجَرَتْ ⑫ وَإِذَا النُّفُوسُ رُوَجَتْ ⑬ وَإِذَا الْمُؤْمُودَةُ سُعِلَتْ ⑭﴾^(٤).

فإنّ (نفوس) هو المناسب مع (النجوم) و(الوحش)، بل مع (البحار) و(الجبال)

(١) الضّحى: ٩ - ١٠.

(٢) وربما جعله بعضهم مزية مستقلة سمّاها بـ(الترصيع) كما في جواهر البلاغة.

(٣) الصّفات: ١١٧ - ١١٨.

(٤) التّكوير: ٨ - ١.

لكون ما قبل الآخر في كل منها حرف علة وإن كان أحدهما واواً والآخر ألفاً، إلا أن أحدهما إلى الآخر أقرب منها إلى الحرف الصحيح.

ويلاحظ: أنه لا يمكن أن يعلل بهذا السبب ما أمكن فيه تغيير الجملة المعطوفة على وجه يتناسب حتى مع الجمع الآخر وزناً كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾**^(١) **﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾**^(٢)، فإنه لا يصح تعليل اختيار (الأبرار) على (البرة) بوجود (الفجّار)، أو تعليل اختيار (الفجّار) على (الفسحة) بالتناسب مع (الأبرار) لإمكان تغييرهما معاً فيقال: (إن البرة لفي نعيم. وإن الفسحة لفي جحيم).

وممّا قد يفسّر بهذا السبب اختيار كلمة (أبرار) على (برة) في قوله: **﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾**^(٣) **﴿عَلَى الْأَرَاكِ يَنْظُرُونَ﴾**^(٤)؛ لأنّها تجعل صدر الآية الأولى كالثانية محتوياً على الألف.

ملاحظة: قد ذكر علماء البديع طائفةً من المزايا المعنوية واللفظية في الكلام إلا أن جملة منها لا تخلو في أصلها عن ملاحظات كما يسمى بالإرصاد والإدماج والجمع^(٥). كما أن جملة أخرى منها وإن لم تخل عن نكتة إلا أنه مما لا يليق بالكلام القرآني من قبيل التّورية والتّوجيه^(٦). ولم نجد في باقيها ما يمكن أن يفسّر به جانب من هذه الظاهرة - عدا السّجع والموازنة الّذين سبقا في السبب السابع - فلاحظ.

(١) الانفطار: ١٣ - ١٤ .

(٢) المطففين: ٢٢ - ٢٣ .

(٣) لاحظ جواهر البلاغة: ٣٨٥، ٣٩٣ .

(٤) لاحظ جواهر البلاغة: (٣٧٧، ٣٩٩) وغيرها من كتب علم البديع أو البلاغة.

السبب التاسع: أولوية بعض الجموع من بعض لتحقيق تماثل أو توازن مع كلمة أخرى في نفس الجملة.

وهذه أيضاً مزية لفظية ظاهرة بالذوق الأدبي، بل هي في داخل الجملة كالسجع والموازنة في آخرها، وإن لم نطلع على ذكر علماء البلاغة لها، وهي تكون على أنحاء..

النحو الأول: أن يكون لتناسب الموصوف والوصف، والمقصود بهما ما يعم الوصف في المصطلح النحوي فيعم الحال والخبر ونحو ذلك، ومن أمثلة ذلك في غير هذه الظاهرة اختيار (الباقيات) على (البواقي) في جمع (باقية) في قوله تعالى: ﴿الْمُأْلَفُوْنَ زِيَّنَهُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ حَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلَأً﴾^(١)، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدُوا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ حَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾^(٢)، ولم أطلع على مثال لهذا النحو في هذه الظاهرة.

النحو الثاني: أن يكون لتناسب وصفين لموصوف واحد، ومن ذلك..

١. اختيار (أشداء) دون (شداد) في جمع (شديد) لتناسبه مع (رحماء) في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٣). وعكس ذلك لتناسب (شداد) مع غلاظ في ﴿مَلَائِكَةُ غَلَاظٌ شِدَادٌ﴾^(٤).

٢. اختيار (صحف) دون (أصحاب) في جمع صحفية لتصنيفه بوصف لم تتوسطه

(١) الكهف: ٤٦.

(٢) مريم: ٧٦.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) التحرير: ٦.

الألف لتناسب السجع في عدة آيات كقوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى
صُحْفًا مُّنْشَرًةً﴾^(١)، ﴿رَسُولٌ مِّنَ الَّهِ يَتَنَوَّ صُحْفًا مُّطَهَّرًا﴾^(٢)، ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ
الْأُولَى﴾^(٣) وغير ذلك.

٤. اختيار (أموات) على (موته) في جمع (ميت) لتناسبه مع الأحياء في قوله:
 ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبَعْثُرُونَ﴾^(٤).

ومن أمثلته في غير هذه الظاهرة اختيار الجمع السالم لـ(ساجد) وـ(راكع) على جموع التكسير في قوله تعالى: ﴿الثَّائِرُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ
الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُكْمِ اللَّهِ وَيَسِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

النحو الثالث: أن يكون لتناسب المعطوف والمعطوف عليه، ومن أمثلة ذلك..

١. اختيار (إخوان) لتناسبه مع (آباء) وـ(أبناء) وـ(أزواج) وـ(أمهاط) وغيرها باعتبار احتوايتها على الألف، على صيغة (إخوة) في عدة آيات..

(منها): ﴿لَا تَتَخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْرَانَكُمْ أُولَئِكَ﴾^(٦)، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ
وَآبَنَاؤُكُمْ وَإِخْرَانَكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾^(٧)، ﴿أَوْ بُيُوتٍ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتٍ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتٍ

(١) المدثر: ٥٢.

(٢) البيّنة: ٢.

(٣) الأعلى: ١٨.

(٤) النحل: ٢١.

(٥) التوبّة: ١١٢.

(٦) التوبّة: ٢٣.

(٧) التوبّة: ٢٤.

إِخْوَانِكُمْ^(١)، **فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ**^(٢)، **وَمِنْ أَبَائِهِمْ**
وَدُرْرِيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ^(٣)، **لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي أَبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا**
إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخْوَانِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ^(٤).

٢. اختيار (ذكران) على (ذكور) في جمع (ذكر) لماثلته مع (إناث) في احتوايهما على ألف قبل الآخر في قوله تعالى: **أَوْ يُزَوْجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مِنْ يَشَاءُ عَقِيمًا**^(٥).
٣. اختيار (صحف) على (صحف) في جمع (صحيفة) لماثلته مع (أكواب) في احتواء الألف في الوسط في قوله تعالى **يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصَحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ**^(٦)، وقد مر القول فيها في السبب الخامس.
٤. اختيار (عبد) على (عبد) في جمع (عبد) لماثلته مع (إماء) وزناً في قوله تعالى: **وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ**^(٧).
٥. اختيار (أموات) على (موتى) في جمع (ميت) ل المناسبة مع الأحياء في **وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ**^(٨)، و **وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ**

(١) النور: ٦١.

(٢) الأحزاب: ٥.

(٣) الأنعام: ٨٧.

(٤) الأحزاب: ٥٥.

(٥) الشهوري: ٥٠.

(٦) الزخرف: ٧١.

(٧) النور: ٣٢.

(٨) فاطر: ٢٢.

أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ^(١)، «وَلَا تَقُولُوا لَمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ»^(٢)، «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَافًا^٣ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا»^(٤).

٦. اختيار (نفس) على (نفوس) ل المناسبته مع (أموال) أو (أهلي) في ابتداء كل منها بالهمزة نحو: «ثُمَّ لَمْ يَرْتَأُوا وَجَاهُدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٥)، «إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»^(٦)، «قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ»^(٧).

الرابع: أن يكون على غير الأනاء السابقة، ومن أمثلة ذلك..

١. اختيار (كفار) على (كفرة) في جمع (كافر) في قوله: «وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّار»^(٨)، لتناسبه مع (الدار) دون كفرة.

٢. ونظير ذلك قوله تعالى: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ»^(٩)، لتناسبه مع الكلمة (رحماء).

٣. وكذلك قوله: «أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ»^(١٠)، لتناسبه مع (أولئكم).

ومن أمثلته في غير هذه الظاهرة اختيار لفظ (بريون) في جمع (بريء) على جموع

(١) آل عمران: ٦٩.

(٢) البقرة: ١٥٤.

(٣) المرسلات: ٢٥ - ٢٦.

(٤) الحجرات: ١٥.

(٥) التوبه: ١١١.

(٦) الزمر: ١٥.

(٧) الرعد: ٤٢.

(٨) الفتح: ٢٩.

(٩) القمر: ٤٣.

تكسيره - وهي (بِرَاء وْبُرَاء وَأَبْرَاء وَأَبْرِيَاء) - في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيُّونَ إِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(١)؛ لأنّ لفظ الجمع السالم أنساب مع (بريء) من جهة انحفاظ هيئة المفرد فيه بخلاف الجمع المكسر.

هذا، ولا يصحّ تعلييل هذه الظاهرة بهذا السبب فيها إذا اقترب الجمّع المختار بما يناسبه وبها يناسب الجمّع الآخر جميعاً من قبيل (إخوان) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْرَاجَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُم﴾^(٢)، إذ لو قيل (إخوتهما) مكانه لناسب (عشيرتهم) كما يناسب (إخوانهم) كلمتي (آباءهم وأبنائهم)، ولعلّ من ذلك اختيار كلمة (أنصاب) على (نُصُب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾^(٣)، فإنّ صيغة (أنصاب) وإن ناسبت (الأزلام) لكن (النُصُب) يناسب الخمر والميسير، إلا أن يكون التناوب المذكور أشدّ من جهة تماثل الأزلام والأنصاب في الوزن تماماً، واختلاف (النصب) مع (الخمر والميسير) اختلافاً تاماً فلو جيء بـ(نُصُب) كان نمطاً آخر، أو يكون التناوب بين الأزلام والأنصاب أولى بالمراعاة من جهة انفراد (الأزلام) بحسب وزنه في الجملة. وأماماً (الخمر والميسير) فهما اثنان، وهذا ليس بعيداً وإلا ربّما تعين اختيار (النُصُب) مراعاة لاختصاره اللّفظي.

وكذلك لا يصحّ تعلييلها بذلك مع إمكان تغيير في الجملة بما يناسب الجمّع الآخر كاختيار (سُجَّد) في قوله: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾^(٤)، فإنه وإن كان مناسباً بتمثيله مع

(١) يونس: ٤١.

(٢) المجادلة: ٢٢.

(٣) المائدة: ٩٠.

(٤) الفتح: ٢٩.

(ركع) دون (سجود) إلا أن بالإمكان تبديل (ركع) نفسه إلى (ركوع) فإنّه وارد في اللغة وإن لم يستعمل في القرآن الكريم فيتماثلان أيضاً.

السبب العاشر: أجملية الجملة مع أحد الجمعين منها مع الجمع الآخر.

لا تتحقّق الأجملية بحصول تماثل وتوازن بين كلمتين فيها - كما مرّ في السبب التاسع - وإنما لحصول نحو آخر من الانسجام بينها. وهذا النحو - في الجملة - يماثل الجمال اللفظي في الكلمة - الذي مضى في السبب السادس - فكما أن ذلك وليد اجتماع حروف خاصة بكيفيات خاصة مقاومة بالمعنى، فكذلك حال هذا التحوّل في الكلام وليس الفرق بينهما إلا في أنّ موطن هذا هو الجملة وموطن ذلك هو الكلمة المفردة.

ومن ذلك يظهر أنّ المعيار في تشخيصه هو الذوق الأدبي الرفيع - كما في الجمال اللفظي للكلمة - ولا سبيل إلى استخراج ضابط له؛ لأنّه في كل مورد وليد حالة جزئية تختصّ به، فربما كان الموضع في الجملة يتطلّب كلمة قصيرة وأخرى كلمة طويلة، كما قد تتطلّب كلمة تحتوي على ارتفاع بالألف أو نزول بالواو أو هبوط بالياء، وقد تتطلّب كلمة أُدغم أحد حرفيها في الآخر، أو كلمة لم يقع فيها ذلك^(١) إلى غير ذلك مما يدرك بالذوق الأدبي.

وهذه النقطة أيضاً من أخفى النواحي الفنية التي لم أجده من نبه عليها من الباحثين من قدامى ومحديثين رغم أنها في رأيي من أهمّ العوامل الموجبة لاختيار بعض الكلمات

(١) ولعلّ من أمثلة ذلك الإدغام في قوله تعالى «يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَيْرٍ لَّا لِفِي» (آل عمران: ١٢٥) من غير ضرورة، مع سبق اللفظ مدغماً من جهة دخول (أنْ) في الآية التي قبلها «أَلَّنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُمْ».

على بعض في الكلام القرآني، ولكن قلًّا مَنْ يدركه من أبناء اللّغة العربية في العصور المتأخرّة.

والعامل الذي يدور عليه هذا النّحو من الجمال هو مدى تناسب وزن الكلمة مع وزن ما يحيط بها في الجملة، فإنّ لأوزان الجملة الواحدة تداخلاً خاصّاً، ومن أمثلة هذه الحالة - في غير هذه الظاهرة - استعمال كلمة (أبناء) و(بنين) في القرآن الكريم في حالة الإضافة فنجد أنّه كُلّاً أضيف إلى كلمة (إسرائيل)، كما في (٤١) مورداً استعمل كلمة (بني)، وكذا حيث أضيف إلى (آدم) كما في (٧) موارد، وحيث أضيف إلى (إخوان) في موردين.

نعم، في موارد ثلاثة أضيف (أبناء) إلى (إخوان) مراعاة للتوازن بين المعطوف والمعطوف عليه كما مرّ في السّبب السابق. وحيث أضيف إلى كلمة (الله والذين) استعمل (أبناء) فكأنّها يتطلّبان مسافاً طويلاً ولا يناسب مسافاً مختصرًا كـ(بني) على ما هو محسوس وجданاً.

وعلى عكس ذلك حيث أضيف إلى الصّمير فإنه اختير (أبناء) سواء أكان الضّمير (هم) أو (نا) أو (كم) أو (هم) إلّا ياء المتكلّم في مقام النّداء ونحوه فإنّه قيل (بني) لجهاها مع (بني) دون (أبناء)، وهذا المثال مما يوضح مدى دقة الانتقاء القرآني في ملاحظة انسجام أوزان الكلمات كما يبيّن مدى عدم قبول هذا المعنى لضابطة عامة.

فكثيراً ما يبدو للإنسان اعتبارات يظنها علة في حسن وقع الكلمة في الجملة فيجد مواضع أخرى توجد فيها نفس العلة ولا يحسن فيها الكلمة ذاتها - كما يظهر بالمارسة والتّبع - ومن ذلك أنّه قد يتراهى للإنسان أنّ المضاف كُلّما كان أخف كان أولى؛ لأنّ الإضافة تجعل الكلمتين قريبتين من كلمة واحدة فيجتمع ثقلهما، وتخفيف هذا الثّقل مع

إِمْكَانُهُ مُزِيَّةٌ بِالْأَغْيَةِ؛ وَلِذَلِكَ عَدٌّ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ تَتَابِعُ الْإِضَافَاتِ مُخْلِلاً بِفَصَاحَةِ الْكَلَامِ
قَوْلَ الْقَائِلِ^(١): (حَمَّامَةَ جَرَعاً حَوْمَةَ الجَنْدَلِ اسْجَعِي)، وَلِذَلِكَ تَجَدُّ أَنَّهُ اخْتَيَرَ (بَنُو) عَلَى
(أَبْنَاءِ) كَلَماً أَضَيَّفَ إِلَى (إِسْرَائِيلَ) كَمَا تَقدَّمَ.

لَكِنَّ بِالْتَّتَّبِعِ يَظْهُرُ أَنَّ هُنَاكَ حَالَاتٍ لَا يَحْسُنُ فِيهَا تَحْفِيفُ الْمَضَافِ كَمَا عَرَفْتُ فِي
إِضَافَةِ (بَنِي) إِلَى (اللهُ وَالَّذِينَ) وَمَا شَابَهُمَا كَ(الَّذِي) وَ(الَّتِي) وَ(الَّلَّاتِ) وَنَحْوُ ذَلِكَ.
وَكَذَا الْحَالُ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الصَّمِيرِ إِلَّا فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَكْرُ
الْعَلَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ وَالتَّوْضِيحِ فَقَطُّ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْعَلَةِ الْمَنْطَقِيَّةِ الَّتِي تَمَثِّلُ السَّبِبَ
الْوَاقِعِيِّ وَيَكُونُ مُطْرَداً لَا مَحَالَةَ.

وَيَلَاحِظُ أَنَّ جَانِبًاً كَبِيرًاً مِنْ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ فِي رَأْيِي مَدْلُولُ هَذَا الضَّرُبُ مِنَ التَّنَاسُقِ
الْوَزْنِي بَيْنَ الْكَلِمَاتِ فِي الْجَمْلَةِ الْقَرَآنِيَّةِ فَتَأْمَلُ جَيْدًا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾ تَرَى حَسْنًا عَظِيمًا فِي جَمَالِ وَزْنِ الْجَمْلَةِ حِيثُ ابْتَدَأَ بِكَلْمَةِ خَالِيَّةٍ عَنِ الْأَلْفِ، ثُمَّ
بِكَلْمَتَيْنِ تَتَوَسَّطُهُمَا الْأَلْفُ، ثُمَّ اسْتَرَاحَ إِلَى كَلْمَةِ مَا قَبْلَ آخِرِهَا يَاءٌ حَتَّى يَخِيلَ إِلَى الْبَاحِثِ
أَنَّ الْلَّفْظَ يَنْطَلِقُ مِنْ نَقْطَةٍ فَيَرْتَفِعُ ثُمَّ يَنْحَدِرُ ثَانِيًّا كَالْخُطُّ التَّالِيِّ (—) فَإِنَّ الْأَلْفَ تَمَثِّلُ
حَالَةً ارْتِفَاعٍ، وَالْيَاءُ حَالَةً انْهِدَارٍ وَنَزْوَلٍ، وَلَوْ قَلَبَتِ الْكَلِمَاتُ فِيهَا - بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ
الْمَعْنَى - فَقَلَتْ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَجَدَتْ ارْتِبَاكَ وَزْنَ الْجَمْلَةِ فَإِنَّ ذَكْرَ (الرَّحْمَنِ)
بَعْدَ (الرَّحِيمِ) قِيَامًا بَعْدَ اسْتِرَاحَةٍ فِي آخِرِ الْجَمْلَةِ. وَلَوْ حَذَفَتْ لَفْظَ (الرَّحْمَنِ) وَجَدَتْ
قُصْرًا غَيْرَ مُنَاسِبٍ فِي وَزْنِهَا، وَلَوْ حَذَفَتْ لَفْظَ (الرَّحِيمِ) وَجَدَتْ الْجَمْلَةَ كَأَنَّهَا مُبْتَوِرَةً
وَزَنًاً فِي حَدَّ ذَاهِبَتِهَا، وَمِنْ أَمْعَنِ النَّظَرِ حَقَّهُ وَأَنْصَفَ وَكَانَ لَهُ ذُوقٌ فِي ذَلِكَ لَوْ جَدَ مِنْهُ أَمْرًا

(١) هو ابن بابك المعاصر للصاحب بن عباد (ت ٤١٠ هـ).

عجبياً جداً، لاسيما أن هذه المرحلة من مراعاة وزن الجملة وموسيقاه لم يكن عن تنازل عن شيء مما يقتضيه المعنى، بل المعاني المختارة إنما اختيرت أيضاً على أعلى أساس الانتقاء في مراعاة النكبات والتناسبات، فمن نظر إلى ألفاظ القرآن ومعانيه وجده أن كلاً منها كانه اختير في حالة من الحرية بالنسبة إلى الآخر للمحافظة على أعلى درجات الانتقاء والاصطفاء في كلتا المرحلتين مما مثل الإعجاز في أوضح معانيه في النص القرآني.

ولذلك ليس من العجيب أن تجد اجتماع هذا السبب مع الأسباب السابقة في مقتضياتها، بمعنى أن الكلمة التي اقتضت الأسباب المعنوية واللفظية اختيارها كانت في نفس الحالة أمراً ضرورياً في وزن الجملة حتى يعجب الباحث في أنه كيف اجتمعت الحالات المختلفة في تلك الكلمة فكان اختيارها استجابة لجميع المناسبات.

وفيرأيي أنَّ أغلب موارد تلك الأمثلة كان اختيار الجمعين متأثراً بهذا السبب ونحن ن تعرض لعدة أمثلة مقربةً وجه اقتضاء وزن الجملة لأحد الجمعين دون الآخر، ثم نذكر مثالاً للباقي من غير توضيح.

١. اختيار (ذُكْرَان) على (ذُكُور) في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، فإنه يتحقق للجملة وزناً مناسباً بطوله، بينما لو بدل بـ(ذكور) سقط وزن الجملة كما يدركه الذوق الأدبي. ولا شك أن للجملة في نفسها أوزاناً مناسبة وأوزاناً غير مناسبة وإن لم يمكن تحديد ذلك، وأوزان الكلام القرآني - التي هي ضرب بديع من الشّر لم يسبق إليه - أوزان مناسبة وإن اختلفت طولاً وقصراً.

فإن قيل: إنه لو استعمل لفظ (الذّكور) لكان وزن الجملة أقصر، وهو لا يوجب

إشكالاً.

قلنا: إنّ القصر على نوعين: (فتارة): يكون قصراً في نوع الوزن وذاته، وهو غير قادر، بل غالب الأوزان الحسنة قصيرة؛ لأنّ الوزن أكثر تمثلاً في الجملة القصيرة منه في الجملة الطويلة. (وآخر): يكون قصراً في الجملة عن لحوق الوزن الطويل أو القصير المناسب، وهو مخلٌ ببلاغة الكلام، والفرق بين النوعين لا يُدرك إلّا بضرب من الذوق الأدبي الدقيق.

٢. اختيار (شِيع) على (أشياع) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيعِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١)، فإنّه لمكان قصره أنساب باختياره في مقام الإضافة إلى الكلمة طويلة ك(الأولين) وقد اختير (أشياع) في موردين آخرين أضيف فيها إلى الضمير؛ نظراً إلى قصر لفظ الضمير، وهم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْمَلْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهُلْ مِنْ مُذَكَّرٍ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَيَئِنَّ مَا يَشَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلِ﴾^(٣).

وقد يعلّل بمثل هذا السبب عدّة موارد من غير هذه الظاهرة - فيما يدور الأمر فيه بين اختيار الجمع السالم أو جمع التكسير - فإنّ الجمع السالم بحذف نونه في حالة الإضافة يكون أخفّ..

(منها): اختيار (أهلون) على (أهل) و(أهل) في جمع (أهل) في مواضع ستة من القرآن الكريم أضيف فيها جمياً فحذفت نونه كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾

(١) الحجر: ١٠.

(٢) القمر: ٥١.

(٣) سباء: ٥٤.

وَأَهْلِيهِمْ^(١)، ونظيره: «وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، «مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٣)، «سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّقُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُوْنَا»^(٤)، «بَلْ ظَنَّتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ»^(٥)، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوَا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيهِمْ»^(٦).

(ومنها): اختيار (بنين) على (أبناء) في مواضع كثيرة^(٧) فأضيف فيها فإنه وإن كان أخفّ منه - حيث ينقصه بحرف - لكن حذف النون بالإضافة يجعل الفصل بينهما أكثر، وقد اختير صيغة (بنين) في القرآن الكريم كلّما أُضيّف جمع (ابن) إلى الظاهر، فأضيّف إلى (إسرائيل) في (٤١) مورداً وإلى (آدم) في (٧) موارد، وإلى (إخوان) في موردين مما يشير إلى أنّ اختياره لطلب الحففة. ولم يرد (أبناء) مضافاً إلى الظاهر إلا إلى كلمات أربعة: كلمة (الله) في قوله: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى تَحْنُّ أَبْنَاءَ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ»^(٨)، وقد اقتضاه فيها التناسب مع الأحباء. وكلمة (الذين) في قوله: «فَالْأُولُوا اقْتُلُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ وَاسْتَحْيُوا نِسَاءَهُمْ»^(٩)، وقد يُفسّر ذلك باقتضائه التناسب مع (نساء)، لكن

(١) الزّمر: ١٥.

(٢) الشّورى: ٤٥.

(٣) المائدة: ٨٩.

(٤) الفتح: ١١.

(٥) الفتح: ١٢.

(٦) التحرير: ٦.

(٧) لاحظ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ١٣٨.

(٨) المائدة: ١٨.

(٩) غافر: ٢٥.

يمكن تبديلها بـ(النّسوة) المستعملة في القرآن الكريم. وكلمة (إخْوَانِهِنَّ) و(أخْوَاتِهِنَّ) في موارد ثلاثة^(١)، وربما أوجب تكافؤ (أبناء) فيها مع (بنين) ذكره من قبله فكان تكراره موجباً لضرب من التّهاليل بين الكلمات المتعاطفة. والظاهر أنّ اختيار (أبناء) مع (الله) و(الذين) من جهة ضرب من أنسبيته معهما، فإنّ الموضع قد يتطلب كلمة طويلة.

وقد اختيرت كلمة (أبناء) كلما أضيف جمع (ابن) إلى الضمائر (كم، نا، هن، هم) مما يشير إلى أنّ المضاف إلى الضمير يحسن أن يكون طويلاً في الجملة لقصر لفظ الضمير.

نعم، كلما أضيف إلى ياء المتكلم اختيارت (بنون) فقيل (بني). كما في موضع أربعة.

ولعله لجأ لها معه مطلقاً أو في مقام النداء كما في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي﴾^(٢)، وعلى الثاني يكون اختياره في ﴿وَاجْنِبُنِي وَبَنِي﴾^(٣)، مراعاة للتناسب مع لفظ (اجنبي) الخالي عن الألف.

٣. اختيار كلمة (السُّجود) على (السُّجدة) في قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّاهِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَعِ السُّجُودِ﴾^(٤)، و قريب منها ﴿وَطَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّاهِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَعِ السُّجُودِ﴾^(٥)، فإنّ كلمة (الرُّكوع) ثُمّ (السُّجود) بعد (العاكفين) تتحقق انحداراً طبيعياً للكلام من الأعلى إلى الأدنى لترتيبها في الوزن، فكلمة (عاكفين) كانت الأقل بطيئاً ومدّها (بالألف)، ثُمّ كلمة (ركع) بتشددتها، ثُمّ استراح الكلام إلى كلمة (السُّجود) الحاوية في آخرها للمدّ الواوي. ولو قيل مكان (الرُّكوع) على وزن (السُّجود)

(١) النور: (٣١)، والأحزاب: (٥٥، ٥٥).

(٢) البقرة: ١٣٤ ويوسف: ٦٧، ٨٧.

(٣) إبراهيم: ٣٥.

(٤) البقرة: ١٢٥.

(٥) الحج: ٢٦.

لربّها كان الانتقال إليه من (العاكفين) كالسقوط من الأعلى، وكان الانتقال منه إلى السُّجود بعد كمال انحدار الوزن انتقالاً لم يقتضه الوزن، ولو اختير مكان (السُّجود) كلمة (السُّجَدَ) لم يتحقق انحداراً من (الرُّكُع) إليه، بل كان الانتقال إليه بعد كمال الوزن، ولكن كلمة (السُّجود) أوجبت انحدار الوزن إليه، فإنّ في اختيار الكلمة المحتوية في أواخرها على الواو والياء في آخر الجملة انحداراً طبيعياً لها؛ ولذلك كان وقوع مثل هذه الكلمة في آخر الكلام يحقق له توازناً خاصاً، كما يكثر ذلك في القرآن الكريم.

وقد مرّت الإشارة إلى هذه النّكتة في السبب السادس.

٤. وعلى عكس ذلك اختيار (سُجَدَ) على (سجود) في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَسْتَوْنَ لَرَبِّهِمْ سُجَدَأَوْ قِيَاماً»^(١)، فإنه لشقه بالتشديد كان أولى قبل (قياماً)؛ فإنّ اللّفظة التي تحتوي على ألف من قبيل اللّفظ القائم، والانتقال إليها انتقال إلى ارتفاع - بمحاجة طبيعة المدّ الألفي -، كما أنّ اللّفظة التي تحتوي على الواو قبل آخرها من قبيل اللّفظ القاعد، واللّفظة التي تحتوي على الياء من قبيل اللّفظ المضطجع بتناسب طبيعة المدّ الواوي واليائي.

وعليه: فاختيار لفظ (سُجَدَ) قبل (قياماً) كان يحقق الارتفاع الطبيعي لوزن الجملة ولو اختير لفظ (سجود) كان الارتفاع غير طبيعي؛ لخفة هذا اللّفظ وتناسبه للاستراحة به، فيكون الارتفاع بعده مخلاً بوزن الجملة. وهذا كله ظاهر بالذوق الأدبي. وأما عدم اختيار (سجود) على (سُجَدَ) في قوله تعالى: «تَرَا هُمْ رُكَعًا سُجَدًا»^(٢)، فلأنّه وإنْ كان يحقق انحداراً للكلام لكن لم يكن بحاجة إليه، لأنّه في وسط الكلام، بل

(١) الفرقان: ٦٤. ونظيره مريم: ٥٨. «إِذَا تُتَلَّ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُوا سُجَدًا وَبَكَيْتُمْ».

(٢) الفتح: ٢٩.

كانت رعاية التّماثل مع رُكّع - بعد اختياره - أولى.

وأمّا عدم تبديل (رُكّع وسُجَّد) جيّعاً إلى (ركوع وسجود) في الآية فربما كان من جهة تناسب الموضع مع اللّفظ الثقيل، فإنه لا حاجة إلى انحدار الوزن في وسط الجملة، وهذا يُنبئ الباحث على أنّ آية مزية ليست مطلقة، بل لكل منها موضع، وللتزام بينها أحكام.

فهذه أمثلة أربعة أو سبع نصوص خلا لها نكبات نوعية تقريباً.

وفيما يأتي أمثلة أخرى قد يصعب تحليل النّكتة فيها - اللّهم إلّا بمزيد من الممارسة والتّتبع - وإنما نذكرها إيكالاً لمعرفة السبب فيه إلى الذوق الأدبي، فعلى الناظر أن يستبدل أحد الجميعين المستعمل فيها إلى الجمع الآخر فيختبر فيها تفاصيل جمال الكلام في الحالين.

١. أفضلية (إخوان) من (إخوان) بتركيبه الخفيف في أكثر موارد انتخابه ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾^(١)، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْرَوْتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾^(٢)، ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَّعَ الشَّيْطَانُ يُنْبِيَ وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾^(٣)، ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾^(٤).

٢. أفضلية (إخوان) بتركيبه الثقيل في أكثر موارد انتخابه كقوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَّوْنَا بِالإِيمَانِ﴾^(٥)، ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٦)،

(١) يوسف: ٥٨.

(٢) يوسف: ٧.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) الحشر: ١٠.

(٦) آل عمران: ١٠٣.

﴿وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٌ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرِ مُتَقَابِلِينَ﴾^(١)... الخ.

٣. أفضليّة (أسرى) من (أسرى) بتركيبة الخفيف في ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّىٰ يُنْجِنَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ الْأَسْرَى﴾^(٣).
٤. أفضليّة (آلاف) من (ألف) بتركيبة الممدود بالألف في ﴿أَلَّا نُكَفِّيْكُمْ أَنْ يُمْدَدُكُمْ رَبِّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾^(٤)، ﴿يُمْدِدُكُمْ رَبِّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾^(٥).
٥. وعكس ذلك بأفضليّة (ألف) بتركيبة الواوي في ﴿أَلْمَ تَرِإِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلْوَفُ﴾^(٦).

٦. أفضليّة (ذكور) بتركيبة الواوي من (ذكران) بتركيبة الألفيّ في قوله: ﴿يَهْبُ لَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهْبُ لَمَنْ يَشَاءُ الدُّكُورَ﴾^(٧)، ولعل وجده انحدار التركيب الواوي بعد تركيب (يشاء) الألفيّ كما قد يظهر مما سبق أولاً.

٧. وأفضليّته أيضاً في قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾^(٨) رغم تناسب (أزواجاً) (ذكرانا) ، ولعل وجهاً تكرر التنون بالإضافة

(١) الحجر: ٤٧.

(٢) الأنفال: ٦٧.

(٣) الأنفال: ٧٠.

(٤) آل عمران: ١٢٤.

(٥) آل عمران: ١٢٥.

(٦) البقرة: ٢٤٣.

(٧) الشّوري: ٤٩.

(٨) الأنعام: ١٣٩.

فيما لو استخدم (ذكران).

٨. أفضليّة (سُجَد) بتركيه التّقيل بالتشديد من (سجود) في أكثر مواضع انتخابه
كتقوله: ﴿فَالْقِيَ السَّعْرَةُ سُجَدًا﴾^(١) ، ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَدًا﴾^(٢).

٩. أفضليّة (شهود) - بتركيه الخفيف - في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا
كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾^(٣).

١٠. وعكس ذلك في غالب الموضع حيث كان الأفضل كلمة أطول إما (أشهاد)
أو (شهداء) الممتاز بتركيه الطويل الممدود كما في قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ
كَذَّبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾^(٤) ، ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٥) ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ
بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(٦) ، ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾^(٧).

وليرجع الباحث في ملاحظة باقي الأمثلة إلى المعجم المفهرس لأنفاظ القرآن
الكريـم.

(١) طه: ٧٠.

(٢) البقرة: ٥٨ ، الأعراف: ١٦١.

(٣) يونس: ٦١.

(٤) هود: ١٨.

(٥) غافر: ٥١.

(٦) النساء: ١٣٥.

(٧) آل عمران: ١٤٠.

السبب الحادي عشر: أخفية لفظ أحد الجماعين من الآخر.

وهذا الأمر يتم بقلة حروفه فإن اختياره حينئذ يكون ضرباً من الإيجاز الذي تقتضيه الحكمة، لكن هذه النقطة إنما توجب اختيار إحدى الكلمتين في حالة التكافؤ من حيث المزايا اللّفظيّة والمعنويّة، فهي مزيّة حيث لا مزيّة أخرى - ولذا ناسب ذكرها في آخرها ..

وؤمِّناُ يُناقش في أصل كونه مزيّة فيقال: بأنَّ المتكلّم مختار بين اللّفظين المتكافئين وإنْ اختلفا طولاً وقصراً؛ استناداً إلى وقوع ذلك في الاستعمالات القرآنية، فمن ذلك اختيار (أبناء) على (بني) في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي أَبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا نِسَاءِهِنَّ وَلَا مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ﴾^(١)، والشاهد في المضاف إلى ﴿إِخْوَانِهِنَّ وَأَخْوَاتِهِنَّ﴾ فإنَّه كان يصح أنْ يقال (بني إخوانهن)، كما ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبَدِّلَنَّ زِيَّتَهُنَّ إِلَّا لِيُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ﴾^(٢)، ولفظة (أبناء) في تلك الآية وإنْ كان يحقق التّناسب مع الجموع السابقة عليها، ولكنَّ رجحان لفظة (بني) من جهة اختصارها أو وجوب تكافؤهما على أقل تقدير ولذلك اختيرت (بني) في الآية الثانية، فلو كان يجب اختيار اللّفظ الأخر مع التّكافؤ وجوب اختيار (بني) على (أبناء) في آية الأحزاب.

ولكنَّ الصّحيح عدم اتجاه هذه المناقشة؛ لأنَّ اقتضاء الحكمة والبلاغة لمراعة

(١) الأحزاب: ٥٥

(٢) النور: ٣١

الإيجاز أصل محكم لا غبار عليه، كما ذكره علماء البلاغة في علم المعاني، ولا شك في أن الإيجاز كما يتحقق بقلة الكلمات مع كثرة المعنى: إما بدون حذف - ويسمى إيجاز القصر - كما قيل في قوله تعالى: **﴿وَكُلُّمُ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةً﴾**^(١)، وإما مع الحذف بجملة أو لكلمة أو لحرف كما قالوا في **﴿وَلَمَّا كُبُرَتِ الْحَيَاةُ﴾**^(٢)، فإنه كذلك يتحقق مع اختيار اللفظ الأخر. بل هذا ضرب من إيجاز القصر؛ إذ لا حذف فيه من الكلمة وإن كان أشبه بحالة حذف الحرف من إيجاز الحذف؛ لأن الإيجاز يحصل فيها بقلة الحروف. فإذا كان حذف الحرف الواحد ضرباً من الإيجاز كما ذكره علماء البلاغة فإن الإتيان بلفظ أقل حروفًا أولى بذلك، بل يمكن القول بأن أخفية الكلمة يجب لها ضرباً من الجمال الرائد.

وأمام الأمثلة التي قد يتورهم فيها اختيار اللفظ الأطول في القرآن الكريم فهي ليست من قبيل حالة التكافؤ بالتحري والدقّة، ففي المثال المتقدم إنما اختيرت لفظة (أبناء) مضافة إلى الإخوان والأخوات في آية الأحزاب انسجاماً مع الجموع الثلاثة التي قبلها وهي (آباء) و(أبناء) و(إخوان)، وكلمتين (نساء) و(أيمانهن) بعدها مضافاً إلى لفظي (إخوان) و(أخوات) المضاف إليهما فهي كلمات سبعة متباينة، فكان اختيار (أبناء) على (بني) جرياً على القاعدة السابقة من تقديم كل مزيّة على الإيجاز اللفظي، وهذا من شواهد تلك القاعدة.

وأمام في آية النور فإنما عدل عن لفظ (أبناء) إلى (بني) لا مجرد الاختصار، بل بمحلاحة جموع جهات ثلاثة.

فمن جهة كانت الألفاظ المثلثة فيها كثيرة جداً، فقد سبقت موضع تلك الكلمة

(١) البقرة: ١٧٩.

(٢) مريم: ٢٠.

جموع خمسة (آباء، آباء، أبناء، أبناء، إخوان) ولحقها جمعان (نساء) و(أيمان) فكان المجموع مضافاً إلى لفظي (إخوان) و(أخوات). المضاف إليها -اللفاظاً- تسعه. ثم إنَّ كلمة (أبناء) بعينها كانت قد ذكرت مرتين قبل ذكر المضاف إلى (إخوان) و(أخوات) كما أنَّ كلمة (آباء) المثلثة معها في الحروف والوزن كانت قد ذكرت مرتين فكان تكرار (أبناء) مرتين أُخرين يوجب الملل من ناحية عدد الجموع المثلثة؛ إذ يصبح في حالة اختيار لفظة (أبناء) إحدى عشرة لفظة، ومن ناحية التَّماثل التَّام أو شبه التَّام بين كثير منها إذ تكرر لفظة (أبناء) مرات أربعة، وبإضافة لفظ (آباء) المتكرر تكون ستة، فكان اختيار (بني) يقلل عدد الجموع المثلثة إلى تسعه وينقص من حالة التَّماثل التَّام كلمتين. مضافاً إلى أنه كان يجب تنوع الكلمات في الجملة التي تماثل كثيراً من مفرداتها.

ومن جهة ثانية: لم يكن يتوقف تماثل جملة «**بَنِي إِخْوَانِهِنَّ وَبَنِي أَخْوَاتِهِنَّ**» على استعمال لفظ (الأبناء) لكتابية عجزهما وهو كلمتي (إخوان، أخوات) في إيجاد التَّماثل بينها وما عطف عليهما أو عُطفنا عليه.

ومن جهة ثالثة: فإنَّ كلمة (بني) كانت ذات مزايا في الموضع؛ لأنَّها أخصر في ذاتها، ولأنَّها أنسُبُ بالإضافة إلى (إخوان وأخوات) لأنَّ المضاف كلما حفَّ كان أولى كما تقدَّم في السَّبب السَّابق، ولذا اختيرت (بني) على (أبناء) في جميع الموارد الكثيرة التي أضيفت إليها إلى اسم ظاهر عدا خمسة موارد تمثل الآية موردين منها لأسباب خاصة كما مرّ.

فبملاحظة مجموع هذه الجهات كان اختيار (بني) على (أبناء) أولى في هذه الآية، فلا تماثل الحال في آيتي الأحزاب والنور حتى كأن يكون اختيار (أبناء) في الأولى دليلاً

على جواز انتخاب الأطول مع وجود الأخضر واجداً لنفس المزايا. وفي الواقع إن هذه الآية تضرب مثلاً رائعاً في عمق مستوى التدقيق في مرحلة الانتقاء القرآني للكلمات، بل تعطي هذا التعمق رقمًا قياسياً لم يحضرني مثيل له فعلاً. ثم إن هناك نقطة تختلف فيها مع اللغويين تؤثر في تشخيص عدد حروف الكلمة وهي حرفة الألف، والياء، والواو في مثل (شهيد وسجود) المعروفة لديهم حرفيّة الثلاثة وقد عدّوها ساكنة واعتبروا ما قبل الألف مفتوحاً، وما قبل الياء مكسوراً، وما قبل الواو مضموماً.

ولكنا لا نرى حرفيّتها وإنما نراها بحسب الوجdan الدقيق كيفيات على الحروف التي قبلها، فإن الفرق بين الحرف وكيفيته حسبما قد يتراءى من كلمات الأدباء أن الحرف ذا جوهر خاص، والكيفية - كالسكون والحركات الثلاثة - أنحاء تشكّل ذاك الجوهر، وكأنه لأجل ذلك يضعون الحركات على الحروف^(١). وهذه الثلاثة لا جوهر لها بحسب الحس الوجдан، بل هي كيفيات مختلفة على الحروف في مقابل السكون والحركات الثلاثة، فالألف نحو ارتفاع وامتداد للحروف إلى الأعلى، والياء نحو انخفاض لها، والواو نحو ثالث.

وفي رأيي أنه يسهل تشخيص ذلك بالتأمل فيها: لاسيما في الواو والياء؛ فإن صوت (و) (ي) غير متحقق في مثل (شهيد وسجود) بداهة وإنما يتحقق في (وعد) (يسير) والفرق بينهما شاسع، ومن علائم ذلك:

(١) نعم، الذي رجحناه أن الحركات ليست كيفيات على الحروف، بل هي حالات صوتية إضافية، لكن على هذا القول أيضاً فإنها تختلف عن الحروف في جوهرها، فجوهر الألف وأختيئها من قبل الحركات دون الحروف.

أولاً: إنّا لا نجد حركة على ما قبلها بالدقة، فتتأمل (بـ) و(بـا) فهل تجد في الثاني فتحة كما في الأول أو امتداداً على الباء؟ ثم تتأمل في (بـ) و(بـو) و(بـ) و(بـي) فهل تجد في الثاني منها ضمة وكسرة كما في الأول أو حالة أخرى أشدّ من الحركتين؟

وثانياً: إنّه لو كانت حروفاً فكيف وجبت حركات خاصة فيها قبلها! فإنّه لا تأثير لحرف في تحقق حرف آخر، فهذا مُنبه على أنها حالات يظن لها نحو تسانخ مع الحركات الثالثة فاعتبرت تلك الحركات على ما عدّ قبلها لوضوح عدم قبول ما قبلها لحركات مبادنة.

وثالثاً: إنّها لو كانت حروفاً فكيف لزمهما السكون، مع أنّ جوهر الحرف لا يُعيّن الكيفية التي يُنطّق عليها، فإنّ أيّ نوع من الأصوات لا يأبى النطق به على أنحاء متعددة. ويؤكد هاتين العلامتين في الواو والياء قبولهما وما قبلهما السكون والحركات الثلاثة جميعاً في مثل (ظبي ودلوا) مما يدلّ على تباين ذاتي بينهما في ذلك، في مثل (شهيد وشهود). ورابعاً: أنّ كلّ حرف يمكن النطق به بمفرده على نحو صوت شبه مددود وهو غير ممكن في هذه الثلاثة، ولو كانت حروفاً صلحت لذلك - حتى لو قدر أنها ساكنة - فإنّ الابتداء بالساكن إنْ كان حالاً في النطق بحروفين فإنه لا شكّ في إمكان إيجاد الصوت الحرفيّ من غير حركة. فهذه منبهات على أنّ الثلاثة ليست بحروف.

ولا بدّ لتوضيح تأثير هذا السبب في تفسير تلك الظاهرة من المقارنة بين الجموع الماضية في أمثلتها في جدول، ثم الإشارة إلى بعض الموارد التي يصحّ أو يحتمل استنادها إليه.

وفيما يلي هذا الجدول - مع الإشارة فيه إلى الفرق بين رأينا ورأي اللّغوين - في حرفيّة الثلاثة:

١.	إخوة	أقل من	إخوان	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة ^(١) على رأينا
٢.	أسرى	أقل من	أسارى	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
٣.	ألف	أقل من	آلاف	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
٤.	اللاتي	مساوية	اللاتي	في الحروف والحالات
٥.	خلفاء	مساوية	خلف	في الحروف وال الحالات
٦.	ذكور	أقل من	ذكران	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
٧.	سجود	أقل من	سجد	بحرف على رأينا وتزيد عليه بحالة.
٨.	أساور	أقل من	أسور	بحرف على رأينا وتزيد عليه بحالة.
٩.	شداد	أقل من	أشداء	بحرفين
١٠.	شهود	مساوا مع	أشهاد	في الحروف وال الحالات
١١.	شهور	أقل من	أشهر	بحرف على رأينا وتزيد عليه بحالة
١٢.	شيع	أقل من	أشياء	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
١٣.	صحف	أقل من	صحف	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
١٤.	ضعاف	أقل من	ضعفاء	بحرف
١٥.	عيid	مساوا مع	عباد	في الحرف وال حالات
١٦.	فجرة	أقل من	فجّار	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
١٧.	كفرة	أقل من	كفار	بحرف على رأي اللّغوين وبحالة على رأينا
١٨.	موتى	أقل من	أموات	بحرف
١٩.	نصب	أقل من	أنصاب	بحرفين على رأي اللّغوين وبحرف وحالة على

(١) المراد بالحالة الألف والواو والياء.

ظاهرة استعمال جموع تكسير متعددة..

١٤٩

رأينا				
بحرف	نعم	أقل من	نعم	٢٠
بحرف على رأينا ويزيد عليه بحالة	أنفس	أقل من	نفوس	٢١

ويلاحظ: أن العامل في خفة الكلمة ليس مجرد قلة حروفها، بل لكتيفياتها تأثير في ذلك، فالحالات الثلاثة عندنا أثقل من الحركات الثلاثة، والسكون وإنْ كان ثقلها دون ثقل الحروف. وقد يقال بأن الكسرة أثقل من الضمة، وهما من الفتحة، والثلاثة من السكون، وكذا الياء من الواو، وهما من الألف، بل الحروف ذاتها بعضها أثقل من بعض، ولكن زيادة حروف الكلمة تُعدُّ من أهم عوامل الثقل وأبرزها.

ويلاحظ أن خفة الكلمة يصلح أن يكون جزءاً من السر في اختيار الأخف من تلك الجموع في جميع موارد أخفية أحدها من الآخر، إلا أننا نشير إلى أهم تلك الموارد:

١. اختيار (إخوان) على (إخوان) في (٧) موارد حيث لم يكن داع لاختيار إخوان من قبيل ما مر في السبب السادس والتاسع.
٢. اختيار (أسرى) على (أسرى) في موردين حيث لم تكن جهة توجب اختياره من قبيل ما مر في السبب السادس.

٣. اختيار (ذكور) على (ذكور) في موردين حيث لم تكن جهة توجب اختياره من قبيل ما مر في السبب التاسع والعشر.

٤. اختيار (شداد) على (أشداء) في ثلاثة موارد - مع غض النظر عن الفارق المعنوي - حيث لم تكن جهة توجب اختيار (أشداء) من قبيل ما مر في السبب التاسع.
٥. اختيار (صحف) على (صحف) في ثمانية موارد حيث لم تكن جهة موجبة

لاختياره من قبيل ما مرّ في السبب السادس.

٦. اختيار (ضعف) على (ضعفاء) في مورد حيث لم تكن جهة وجبة لاختياره من قبيل ما مرّ في السبب العاشر.

٧. اختيار (موتى) على (أموات) في (١٧) مورداً حيث لم تكن جهة لاختياره من قبيل ما مرّ في السبب التاسع. وهو من أهم موارد تأثير عامل الخففة في انتخاب أحد الجمعين، أو ربّما كان العامل الوحيد في أكثر تلك الموارد.

٨. اختيار (نُصب) على (أنصاب) في موردين حيث لم تكن جهة لاختياره من قبيل ما مرّ في السبب العاشر.

حالات التزاحم بين مزايا مختلفة.

ويلاحظ أنه قد يحدث تزاحم بين مزايا مختلفة فلا بدّ من ترجيح الأقوى والأنسب بينها، وقد أشرنا خلال بعض الأسباب الأخيرة إلى بعض تلك الحالات، ونذكر هنا بعضها..

الحالة الأولى: في حالة تزاحم الإيجاز اللفظي مع سائر المزايا فإنّه يتعيّن اختيار سائر المزايا عليه، فإنّ الإيجاز اللفظي إنّما هو مزيّة حيث لا مزيّة أخرى فهو إنّما يوجب اختيار إحدى الكلمتين في حالة التكافؤ من حيث المزايا اللفظية والمعنوية، ولذا ناسب ذكرها في آخرها، ويشهد على ذلك أنّك لو لاحظت كثيراً من الآيات القرآنية تأتي لك أنّ تقترح اختصاراً في الآية مع حفظ المعنى وليس السبب في عدم مراعاة هذا الاختصار إلاّ توفر أسباب أخرى اقتضت العكس، وقد مرّ بعض أمثلة هذه الحالة.

الحالة الثانية: في حالة تزاحم الجمال اللفظي للكلمة المفردة مع الجمال اللفظي

للجملة أو الجمل المتعددة ككل لتحقيق سجع أو موازنة أو غير ذلك مما مر في السبب العاشر يرجح حفظ الجمال النّفسي للجملة ككل.

ومن أروع حالات التراحم التي تمثل مدى دقة الانتقاء القرآني اختيار (أبناء) على (بني) في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي أَبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخْوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَاءِهِنَّ وَلَا مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ﴾^(١) فاختارت (أبناء) على بني وإن كان أخص رعاية لتماثلها مع سائر الجموع المذكورة. واختيار (بني) على (أبناء) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُدِينَ زَيْتُونَ إِلَّا لِعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخْوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَاءِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ﴾^(٢) رغم تماثله مع الآية الأولى جدًا. ولكن لما كان استعمال (أبناء) يوجب تكرارها أربع مرات متقاربة مع قرب لفظها من (آباء) المتكرر (مرتين). مضافاً إلى تكرر الجموع المتهماثلة فيه بعدد أكثر مما قد يوجب جموعه الملل من كثرة التماثل والتكرار، ثم كان نفس الكلمة (إخوان) و(أخوات) المضاف إليها مناسباً في الوزن مع الجموع المترنة بالجملتين فكان نحواً من التماثل حاصلاً بين الجملتين وما عطفتا عليه ولو مع استعمال (بني) فلذلك رجح على (أبناء) في الآية الثانية.

ونؤكّد هنا على نسبة كل مزيّة بحسب الحالات.

ونذكر من أمثلة ذلك: المعروف أن تكرار الكلمة في الجملة غير مستحسن، وبذلك علل الزمخشري وغيره استعمال (عام) بدل (سنة) في قوله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا

(١) الأحزاب: ٥٥

(٢) النور: ٣١

حُسْنِينَ عَامًا^(١) مع أَنَّكَ عرَفْتَ حُسْنَ تَكْرَارِ (أَبْنَاء) فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَكَذَا تَكْرَارِ (إِخْوَان) مَعَ إِمْكَانِ التَّحْرِزِ بِتَبْدِيلِهِمَا إِلَى (بَنِي) وَ(إِخْوَة)، بَلْ لِعَلَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ
تَقُومُ السَّاعَةُ يُفْسِمُ الْجُنُرُّونَ مَا لَيْثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾^(٢).

كَمَا نَؤْكِدُ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمَرَايَا الْبَدِيعِيَّةِ مَا لَا يَنْسَبُ مَسْتَوِيَ الْكَلَامِ الْقَرَآنِيِّ مِنْ قَبْلِ
مَزِيَّةِ الطَّبَاقِ النَّاَمِ بِمَعْنَى تَكْرَارِ لِفْظِ بِمَعْنَيَيْنِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو عَنْ نَكْتَةٍ إِلَّا أَنَّ كُلَّ
نَكْتَةٍ تَعْجَبُ الْإِنْسَانَ لَا يَحْسَنُ فِي كُلِّ مَسْتَوِيٍّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَعَلَّهُ لِذَلِكَ اخْتِيَارُ لِفْظِ
الْزَّرَاعَ عَلَى لِفْظِ الْكُفَّارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُعَجِّبُ الزَّرَاعَ لِيَغْيِطَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾^(٣) لِتَكْرَارِ
الْكُفَّارِ بِالْمَعْنَى الْمُقَابِلِ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْآيَةِ مَرْتَيْنَ رَغْمَ اخْتِيَارِ لِفْظِ الْكُفَّارِ عَلَى الْزَّرَاعِ فِي
نَظِيرِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلُ عَيْنِيْتَ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ بِنَائِهِ﴾^(٤).

(١) العنكبوت: ١٤.

(٢) الرّوم: ٥٥.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) الحديـد: ٢٠.

البحث ومصادره

وقد سُأَل السَّائل عن مصادر البحث، ونَحْن لَم نُطْلِعْ عَلَى مَصْدَر خَاصٍ بِهَذَا الْبَحْث إِلَّا مَا يُظْهِر بِمُلْاحَظَة كُتُب اللُّغَة وَالتَّفْسِير وَنَحْوَهَا فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الظَّاهِرَة أَوْ أَخْوَاتِهَا الَّتِي تَشَرَّكُ مَعَهَا فِي أَسْبَابِهَا، إِذ أَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَة فَرْعٌ مِنْ فَرَوْعَ ظَاهِرَةِ اخْتِيَارِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ أَوِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ ظَاهِرَةُ عَامَّةِ ذَاتِ أَسْبَابٍ مُشَرَّكَةٍ. وَيَنْبُغِي أَنْ نَبْهَ هُنَا عَلَى أَنَّ مِبَادِئَ الْبَحْث لَا تَنْحَصِرُ بِالاطِّلاعِ عَلَى مَصَادِرِهِ، بَلْ تَنْهُوكَ:

أولاً: عَلَى الدُّوْقِ الْأَدْبِيِّ الرَّفِيعِ وَالْوَجْدَانِ الْلُّغُوِيِّ الدَّقِيقِ.

وثانياً: عَلَى الاطِّلاعِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْأَدْبِيَّةِ فِي مُخْتَلِفِ عِلْمَ الْأَدْبِ وَالْقَدْرَةِ عَلَى تَشْخِيصِ تَطْبِيقَاتِهَا.

ثالثاً: عَلَى الْمَهَارَسَةِ وَالتَّتَبِّعِ.

هَذَا قَامَ الْأَسْبَابُ الَّتِي ظَهَرَتْ لَنَا فِي تَفْسِيرِ تَلْكَ الظَّاهِرَةِ بِالْتَّأْمِلِ فِي أَمْثَلِهَا وَمَوَارِدِ اسْتِعْمَالِهَا، وَرِتَّبَهَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبُ أَوْ أَسْبَابٍ لَمْ نُطْلِعْ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ مَا خَطَرَ بِالْبَالِ مَعَ ضَيقِ الْوَقْتِ وَتَزَاحُمِ الْأَعْمَالِ وَقَلَّةِ الْمَصَادِرِ، وَقَدْ اسْتَغْرَقَ ذَلِكَ غَالِبَ وَقْتِي فِي أَسْبَابِ ثَلَاثَةٍ. وَكَانَ تَارِيخُ كِتَابَةِ هَذِهِ السُّطُورِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِي مِنْ عَام (١٤١٦هـ).

هَذَا قَامَ الرِّسَالَةُ الَّتِي كَتَبَهَا فِي حِينِهَا. وَقَدْ طَلَبَ مِنِّي بَعْضُ الْأَعْزَمَةِ نَسْرَهُ هَذَا الْبَحْث وَقَدْ أَجْبَتَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ فِي الْعَاشِرِ مِنْ جَمَادِي الْآخِرَةِ عَام (١٤٣٧هـ) مَعَ دُمُّ تَسِيرٍ مَرَاجِعَهَا، فَضْلًا عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا وَإِغْنَائِهَا بِهَا تَجَدَّدُ مِنْ أَدْوَاتِ الْبَحْثِ وَالْمَتَابِعَةِ، وَاللَّهُ الْمَهَديُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا.

المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الطبعة الثانية، حيدر آباد الدكن ١٣٦١ هـ.
٣. أمالى السيد المرتضى، الشّريف علي بن الحسين المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ سنة ١٩٠٧ مـ. منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، قم-إيران ١٤٠٣ هـ.
٤. أنوار الرّبيع في أنواع البديع، السيد صدر الدين بن نظام الدين الدّشتكي الشّيرازي المعروف بـ(السيد علي خان المدّني) (ت ١١٢٠ هـ)، طبعة إيران ١٣٠٤ هـ.
٥. الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩ هـ)، منشورات دار الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ مـ ١٤٣٥ هـ.
٦. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ مـ، دار إحياء الكتب العربية.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، النّاشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤ مـ.

٨. التبيان في تفسير القرآن، الشّيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطّوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصیر العاملی، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، النّاشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
٩. جواهر البلاغة، السيد أحمد الماشمي (ت ١٩٤٣ م)، الطبعة العاشرة، ١٣٥٨ هـ، مطبعة الاعتماد - مصر.
١٠. شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، طبعة مصر ١٩٦٤ م.
١١. شرح الكافية، الشّيخ محمد بن الحسن رضي الدين الأسترابادي المعروف بـ(نجم الأئمة) (ت ٦٨٦ هـ)، طبع حجري، وطبعه طهران. ١٩٧٥ م، نشر مؤسسة الصادق، وطبعه جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.
١٢. شرح شافية ابن الحاجب، الشّيخ محمد بن الحسن رضي الدين الأسترابادي المعروف بـ(نجم الأئمة) (ت ٦٨٦ هـ)، طبع حجري، وطبعه دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ١٩٧٥ م.
١٣. شرح نهج البلاغة، عزالدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعذلي (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، النّاشر: دار إحياء الكتب العربية.
١٤. الصورة الفنية في المثل القرآني، د. محمد حسين الصغير (معاصر)، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

١٥. الفرائد الغولي على شواهد الأموي للسيد المرتضى، الشّيخ محسن الجواهري (ت ١٣٥٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م مطبعة الآداب. النّجف الأشرف.
١٦. الكافي، الشّيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ هـ) صحّحه وعلق عليه علي أكبر الغفارى، النّاشر دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ.
١٧. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السّامرأي، النّاشر: مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
١٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأویل، جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، طبعة بيروت، ١٤٠٧ هـ.
١٩. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، طبعة بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٢٠. مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي علي الطّبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٢١. المطول في شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)، طبع حجري.
٢٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م.

٢٣. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت بحدود ٤٢٥ هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ، نشر: دفتر نشر الكتاب، وطبعة بيروت.
٢٤. المنجد الأبجدي، لويس معلوف (ت ١٣٦٥ هـ)، الطبعة الخامسة ١٩٨٦ م، دار المشرق، بيروت - لبنان.
٢٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.

